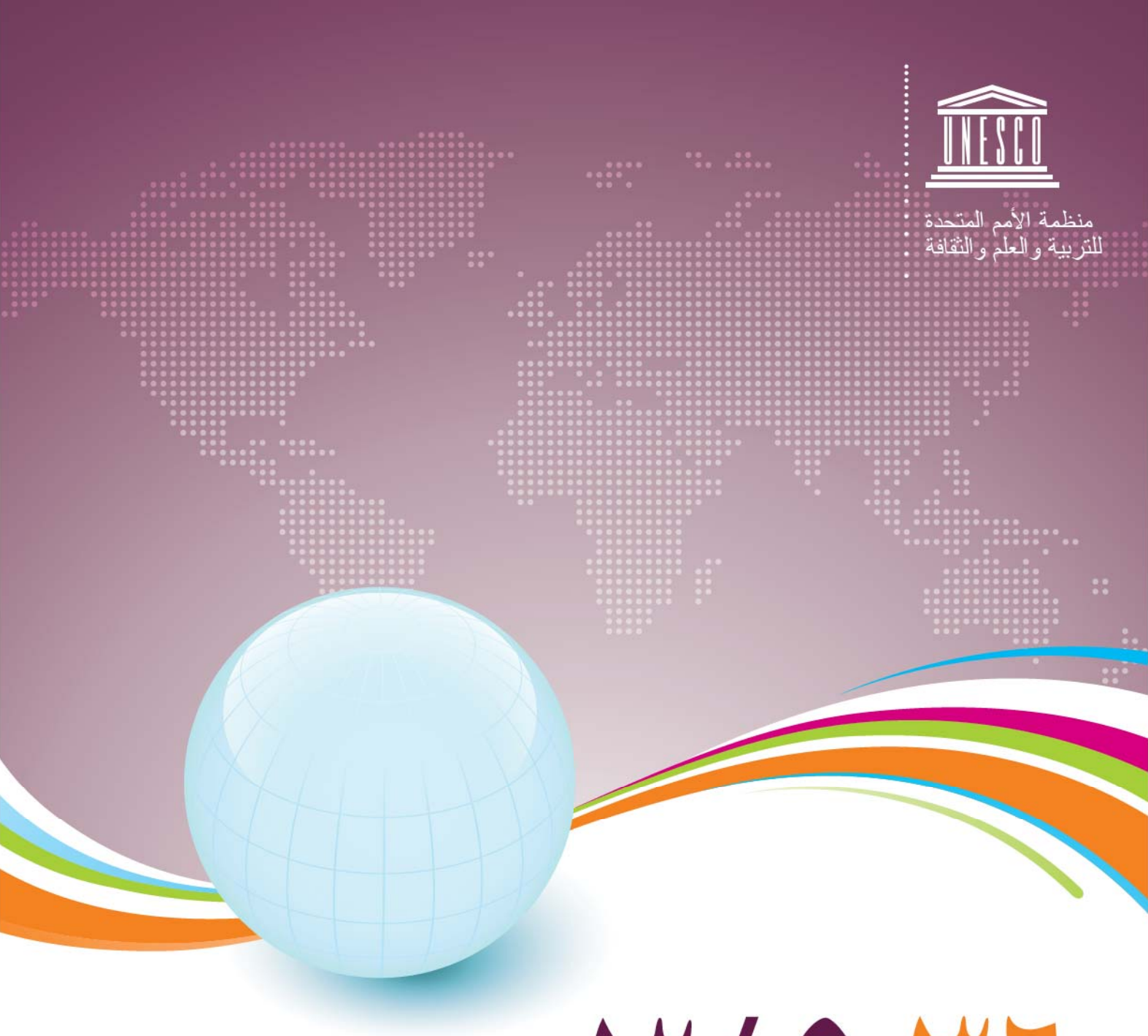

٣٦ م/٣

تقرير المديـرة العامـــة

٢٠٠٨-٢٠٠٩

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

٣٦ م/٣

تقرير المديـرة العامـــة

٢٠٠٨-٢٠٠٩

تقرير المديرة العامة عن أنشطة
المنظمة في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩،
الذي بُلّغ إلى الدول الأعضاء
وإلى المجلس التنفيذي طبقاً للمادة
السادسة - ٣ (ب) من الميثاق التأسيسي

صدر في عام ٢٠١١ عن منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة
7, Place de Fontenoy, 75352 PARIS 07 SP

نضّد وطبع في ورش اليونسكو
© UNESCO 2011

المحتويات

الصفحة

	الجزء الأول تنفيذ البرنامج	٥
ألف -	البرامج	٧
	البرنامج الرئيسي الأول - التربية	٩
	البرنامج الرئيسي الثاني - العلوم الطبيعية	١٩
	البرنامج الرئيسي الثالث - العلوم الاجتماعية والإنسانية	٣٥
	البرنامج الرئيسي الرابع - الثقافة	٤٣
	البرنامج الرئيسي الخامس - الاتصال والمعلومات	٥٣
	معهد اليونسكو للإحصاء	٦٣
باء -	تنفيذ الميزانية	٦٥
	عرض إجمالي لتنفيذ الميزانية	٦٧
	الجزء الثاني الملخص والاستنتاجات	٦٩
	المقدمة	٧١
	النتائج الرئيسية	٧١
	الاستنتاجات	٧٣

الجزء الأول

تنفيذ البرنامج

ألف - البرامج

البرنامج الرئيسي الأول - التربية

الاتجاهات والتطورات البارزة

١ - كانت فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هي فترة العامين الأولى لاستراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (٣٤م/٤). وفي أثناء هذين العامين، ركز قطاع التربية أعماله على تعزيز المكاسب التي تم تحقيقها بشق الأنفس في مجال الالتحاق بالتعليم ونتائجه في العديد من البلدان، وعلى تعجيل إحراز المزيد من التقدم. كما أنه تصدى للتحديات الأساسية التي برزت خلال فترة العامين، ولا سيما الانتكاس الاقتصادي العالمي الشديد وعدم اليقين إزاء المستقبل.

٢ - وتم، بعد مرور عشر سنوات على المنتدى العالمي للتربية، المعقود في داكار بالسنغال، إحراز أوجه تقدم هامة نحو بلوغ هدف "التعليم للجميع". فهناك الآن عدد من الأطفال الملتحقين بالتعليم النظامي يزيد على ما كان عليه في أي وقت على امتداد التاريخ. والمشاركة في حملات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة آخذة في التصاعد، والفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي مستمرة في الانكماش، ومحو الأمية يشهد زيادة مطردة. إلا أنه يجب علينا مضاعفة الجهود إذا ما أردنا بلوغ أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. والواقع أن نحو ٧٢ مليوناً من الأطفال لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس، و ٧٥ مليوناً من الكبار - ثلثاهما من النساء - يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة، ونتائج التعلّم ما زالت منخفضة في الكثير من البلدان. وما فتئت التباينات، كما يشير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٠، تمثل في عديد من البلدان مشكلة رئيسية تتطلب حلولاً تستهدف الجماعات المحرومة على وجه الخصوص.

٣ - وهددت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما اقترن بها من انخفاض في إيرادات الأسر والحكومات، بتعريض الاستثمار العام والخاص في مجال التعليم للخطر. وحتى الآن، تشير الأدلة إلى أن العديد من الحكومات سعت إلى حماية ميزانياتها المخصصة للتعليم، إذ قام الكثير منها باعتماد تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية، مثل "برامج التحفيز" التي تنطوي على استثمارات إضافية في مجالي التعليم والتدريب. غير أنه لا يزال من الضروري، في سياق تناقص الإيرادات واحتمال تقلص الميزانيات الحكومية، مواصلة رصد التطورات في عام ٢٠١٠ عن كثب لكفالة مواصلة حماية التعليم.

٤ - واضطلعت اليونسكو بدور رئيسي في الإبقاء على التعليم على قمة جدول الأعمال العالمي عن طريق تنظيم أربعة مؤتمرات عالمية جمعت بين الوزراء وصانعي القرارات وممثلي المجتمع المدني والجهات المعنية لتبادل الخبرات وتحديد سبيل المستقبل. وكانت هذه المؤتمرات التي عقدت بشأن مواضيع الاستيعاب والتعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم العالي وتعلّم الكبار خطوة هامة نحو وضع رؤية شاملة مشتركة لجدول أعمال التعليم للجميع تشمل جميع مستويات التعليم ومختلف مؤسساته.

٥ - واستأثرت تلبية أولويات واحتياجات أفريقيا بقسط كبير من موارد قطاع التربية، بهدف دعم تنفيذ خطة عمل العقد الثاني للتعليم في أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٥) وتحقيق أهداف التعليم للجميع في المنطقة. ومن خلال إقامة شراكات أقوى وأنجع مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، قامت اليونسكو بتقديم الدعم التقني وتنمية القدرات في مجالات محو الأمية، والتعليم الأساسي، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي، والتنمية المهنية للمعلمين، ونظم معلومات إدارة التعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، وفيروس/مرض الإيدز والتعليم.

٦ - وفي إطار خطة عمل المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، دعت اليونسكو إلى تعليم البنات والمساواة بين الجنسين، ودعمت الدول الأعضاء في جهودها لمراعاة قضايا المرأة في السياسات والممارسات التعليمية. وحظيت خمسة مجالات مواضيعية بالأولوية، هي: محو الأمية، والمعلمون، والتعليم الثانوي، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ورصد إنفاذ الحق في التعليم، وفيروس/مرض الإيدز والتعليم.

الأولوية القطاعية الأولى لفترة العامين: قيادة حركة التعليم للجميع من خلال تأمين التنسيق العالمي وتوفير المساعدة للدول الأعضاء بغية تحقيق أهداف التعليم للجميع وما يتعلق بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية على أساس خطة العمل العالمية

محور العمل ١: توفير القيادة العالمية في مجال التعليم للجميع، وتنسيق أولويات الأمم المتحدة في مجال التعليم، وإقامة شراكات قوية

المنجزات

- تم تحسين التنسيق بين الوكالات الراعية لبرنامج التعليم للجميع، وتعزيز الالتزام بالتعليم (رصد أثر الأزمة المالية على التعليم، وحشد صانعي القرارات عن طريق الأعمال الترويجية؛ وإزكاء الوعي العام من خلال أسابيع العمل العالمية وحملات التعليم للجميع، وتعزيز المعرفة المتعلقة بالشراكات المتعددة الأطراف).

- أصبح للإجراءات العالمية والإقليمية المتخذة لصالح التعليم للجميع أثر أكبر، نظراً لتوثيق عرى التعاون مع الشركاء (مثل المشاركة الفاعلة في مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، والأنشطة المشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن نماذج المدارس التي تراعي احتياجات الأطفال، والمشاركة في مبادرة المسار السريع واستضافة اليونسكو لرئيس مجلس المديرين في مبادرة المسار السريع، وإعادة تنشيط مشروع التربية الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، والتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية.

- تبادل الممارسات الجيدة عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب (مثل وضع إطار إقليمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والمبادلات فيما بين المناطق بشأن فيروس/مرض الإيدز والتعليم)؛ وتعزيز التعاون مع مجموعة الـ ٧٧ والصين والاتصالات مع الوحدة الخاصة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما ساعد على بروز دور صندوق اليونسكو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم.

- تعزيز الالتزام بعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، ووضع مشروع استراتيجية للنصف الثاني من العقد.

- حشد الدعم لصالح محو الأمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية.

- تعزيز تعليم حقوق الإنسان والتعليم المشترك بين الثقافات عن طريق المشاركة في البرنامج العالمي لحقوق الإنسان.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- تبين من تقييم "أهداف البرنامج الاستراتيجي" أن زيادة الاتصالات غير الرسمية بين الوكالات الراعية لبرنامج التعليم للجميع حققت نتائج أفضل من نتائج أنشطة "خطة العمل العالمية الرسمية".

- في حين اتسم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كطريقة لتنفيذ الأنشطة في مجال التعليم، بالنجاح حتى الآن، لا يزال حشد موارد إضافية لصندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم يشكل صعوبة.

- تحديد الميزة النسبية لليونسكو في إطار بنية مبادرة المسار السريع المعاد تصميمها.

محور العمل ٢: إنشاء إطار عالمي وشبكات عالمية لتنمية القدرات في مجال تخطيط وإدارة النظم التعليمية

المنجزات

- تم إحراز تقدم نحو تحديد نهوج مشتركة لتنمية القدرات في مجال تخطيط وإدارة التعليم (وضع توجيهات تنفيذية ودليل منهجي).

- إتاحة الخبرة التقنية والأدوات الموجهة نحو الممارسة العملية والموضوعة لتخطيط وإدارة التعليم، (مثلاً عن طريق البوابة الإلكترونية للتخطيط والتمويل في آسيا والمحيط الهادي، ونظام المعلومات المفتوح لإدارة التعليم (OpenEMIS)، والشبكة المشتركة بين الوكالات لنماذج محاكاة التعليم التي أنشأتها اليونسكو).

- نشر المعرفة المتقدمة بشأن تخطيط التعليم وتمويله وإدارته على نطاق واسع.

- تدريب موظفي وزارات التربية على تخطيط التعليم وإدارته، وذلك بوسائل تشمل التعلّم عن بعد.

- تعزيز القدرات على رصد أداء نظم التعليم (مثلاً فيما يخص عمليات التقييم في منتصف العقد والدراسات القطرية لنظام معلومات إدارة التعليم).

الصعوبات والدروس المستخلصة

- ينبغي مواصلة العمل فيما يتعلق بنهوج تنمية القدرات، على أن يستكمل ذلك بتنمية الموارد ووضع مبادئ توجيهية بشأن مسائل معينة في مجال تخطيط التعليم.

- تحديد السبل التي يمكن بها تبادل هذه الأدوات على نطاق أوسع مع الأطراف المعنية بالتعليم للجميع والشركاء الإنمائيين، بغية تعزيز الاتساق والتناسق في الأنشطة، والإسهام في نهاية المطاف على نحو أنجع في هذه الأنشطة على الصعيد القطري.

الأولوية القطاعية الثانية لفترة العامين: تعزيز محو الأمية وتشجيع التعليم الجيد للجميع في كل المستويات من خلال التعلّم مدى الحياة على صعيدي التعليم النظامي وغير النظامي، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات أفريقيا، والمساواة بين الجنسين، والشباب، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشرائح الاجتماعية الأضعف حالاً، بما فيها الشعوب الأصلية، وعلى التعليم من أجل التنمية المستدامة

محور العمل ٣: تعزيز الحوار بشأن السياسات، وتشجيع البحوث، وترويج القواعد والمعايير

المنجزات

- أدت الدورة الثامنة والأربعون للمؤتمر الدولي للتعليم التي تناولت موضوع "التعليم الجامع: الطريق إلى المستقبل" (جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) إلى توافق في الآراء بشأن التعليم الجامع كاستراتيجية أساسية لتحقيق التعليم للجميع.

- أبرز المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي تناول موضوع "الانتقال إلى النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة" (بون، آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٩) الحاجة إلى تعزيز الصلات بين التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم للجميع، وحشد المزيد من الأموال، وإعادة توجيه المناهج التعليمية لمعالجة مسائل الاستدامة، وكذلك زيادة التوعية بمسائل التعليم من أجل التنمية المستدامة عن طريق وسائل الإعلام.

- أدى المؤتمر العالمي للتعليم العالي لعام ٢٠٠٩ الذي تناول موضوع "الديناميات الجديدة للتعليم العالي والبحث من أجل التغير المجتمعي والتنمية" (باريس، تموز/يوليو ٢٠٠٩) إلى حشد الدول الأعضاء لتعزيز الاستثمار في التعليم العالي في أفريقيا.

- ولّد المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار الذي تناول موضوع "العيش والتعلّم من أجل مستقبل مستدام: قوة تعلّم الكبار" (بيليم، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) التزاماً مجدداً وصاغ محاور عمل لتعليم الكبار ومحو أميتهم.

- أفضى تعزيز الحوار بشأن السياسات في مجالات أخرى من التعليم، بما في ذلك التعليم الثانوي، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، والوثائق التقنينية الدولية إلى وضع سياسات وتشريعات وطنية.

- تم جمع الممارسات الجيدة، وإعداد خلاصات توجيهية، ونشر دراسات عن التعليم والتعدد اللغوي، ووضع أدوات لتعزيز محو الأمية باللغات المحلية؛ وتم إنشاء حساب خاص للصندوق الدولي لتعزيز اللغات والتعدد اللغوي. ويجري تشجيع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية لهذا الصندوق الخاص.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- يشكل تحويل الزخم الناشئ عن المؤتمرات العالمية الأربعة إلى إجراءات مستدامة في هذه المجالات طوال فترة العامين القادمة مهمة صعبة لليونسكو. ولقد ألهمت توصيات المؤتمرات ونتائجها الرئيسية الأعمال المقبلة وأعمال المتابعة التي تضطلع بها اليونسكو، ويتجلى ذلك في الجزء المخصص لقطاع التربية في البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٠-٢٠١١ (٣٥م/٥).

- تعزيز مهمة القطاع كمختبر للأفكار للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، وزيادة الأهمية العالمية لليونسكو ودورها القيادي في مجال التعليم.

محور العمل ٤: تقديم الدعم في مجالي تنمية القدرات والدعم التقني من أجل مؤازرة الجهود الوطنية في تحقيق أهداف داكار

المنجزات

- تعبئة واضعي السياسات وتزويدهم بالمزيد من المعلومات عن طريق "مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات"، والمؤتمرات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار، وتوصيات استعراض منتصف المدة لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وبوابة الإنترنت المخصصة لمحو الأمية.
- زيادة الموارد المخصصة لمحو الأمية في خمسة بلدان أفريقية نتيجة للجهود الترويجية.
- أدى استعراض التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها في تعلّم الكبار في آسيا والمحيط الهادي إلى استهلال مبادرات وطنية مثل برنامج طليعي لمحو الأمية لمدة خمس سنوات في الهند.
- زيادة إمكانية الانتفاع بمعلومات أكثر موثوقية عن القطاع غير النظامي من خلال وضع نظم معلومات لإدارة التعليم غير النظامي في العديد من البلدان.
- تقديم الدعم لوضع المعايير المهنية والاعتماد، ومبادئ توجيهية للمسيرة المهنية، والبنى الأساسية المؤسسية لمهنة التعليم.
- التوعية بوضع المعلّم ومسيرته المهنية عن طريق الاحتفال باليوم العالمي للمعلمين، والحملات الإعلامية، وجوائز اليونسكو، ونشر البحوث، وتبادل الممارسات الجيدة.
- وضع أداة للتشخيص المتعلق بالسياسات لإعداد خطط عمل قطاعية فرعية عن طريق مبادرة تدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وعرضها في مؤتمر باماكو +٥.
- إجراء استعراضات وطنية للسياسات بشأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في جميع المناطق، وإنشاء الشبكة الإقليمية للطفولة المبكرة في آسيا والمحيط الهادي.
- وضع برامج للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني مكيفة على نحو أفضل مع احتياجات سوق العمل في أفريقيا، عن طريق وضع أطر وطنية وإقليمية للمؤهلات في شراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- سيتم، عقب أربع سنوات من التنفيذ، نقل تنسيق مبادرة تدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى المكتب الإقليمي للتعليم في أفريقيا لتعزيز الأثر على الصعيد القطري.
- من المتوقع أن يضطلع مركز اليونسكو الإقليمي للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (الفئة ٢) المنشأ حديثاً بدور أساسي في توسيع نطاق توفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في الدول العربية.
- ستطبق استراتيجية اليونسكو الجديدة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من خلال تنفيذ أنشطة على الصعيد القطري. وينبغي أن تؤدي زيادة تركيز الاهتمام على التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني المزمع تنفيذها في عامي ٢٠١٠-٢٠١١ إلى دعم هذه العملية.
- أجرت اليونسكو تقييماً لأداء مركز آسيا والمحيط الهادي للتربية من أجل التفاهم الدولي. وبيّن التقييم أن برامج هذا المركز وأنشطته (مثل بناء القدرات وإعداد مواد للتعليم والتعلّم تتعلق بالتربية من أجل التفاهم الدولي) تحظى عموماً بتقدير الدول الأعضاء. وتعتبر حلقات العمل مجدية وجيدة التنظيم كما تعتبر المواد المعدة ملائمة لاحتياجات الصفوف الدراسية في كل أنحاء المنطقة. وبناء على ذلك، ينبغي أن تدرس المنظمة إمكانية تعزيز الشراكة مع هذا المركز بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وأن تنظر في مسألة تجديد اتفاقها مع البلد المضيف.

تلبية احتياجات أفريقيا

المنجزات

- في إطار مبادرة تدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وضعت الأداة التشخيصية لفهم وتحسين المسائل والسياسات المتعلقة بالمعلمين، ووافقت الدول الأعضاء على هذه الأداة.
- بدأ الإصلاح الشامل لنظم التعليم الأساسي عن طريق برنامج التعليم الأساسي في أفريقيا؛ وتم تحديد إطار المناهج التعليمية وتدريب المعلمين بوصفهما نقطتي انطلاق لتطبيق نظام التعليم الأساسي الذي تبلغ مدته ٩ سنوات في أفريقيا.
- تنشيط شبكة البرلمانيين الأفريقيين المعنية بالتعليم من خلال عقد الجمعية العامة الثانية في سالي بالسنغال، في يومي ٥ و٦/٥/٢٠٠٩.

- أدى المؤتمر الإقليمي للتعليم العالي والدراسات العليا إلى إنشاء فريق عمل دولي خاص وإلى التزام من الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي بتحديث اتفاقية أروشا.
- زيادة الميزانيات الوطنية لمحو الأمية في خمسة بلدان، وتنقيح السياسات لأخذ محو الأمية في الاعتبار، عن طريق الترويج وتقديم المساعدة التقنية وتنمية قدرات موظفي الوزارات.
- يؤدي الترويج لصالح برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني إلى تحديدها على أنها أولوية في الاستراتيجيات الإقليمية.
- تحسين نوعية خطط التعليم القائم على الأدلة عن طريق تقديم الدعم للتحليلات القطاعية، وتقييمات نوعية النظم الإحصائية الوطنية، وتنمية قدرات الموظفين الحكوميين والشركاء.
- إدماج مسائل فيروس/مرض الإيدز في السياسات والخطط التعليمية الوطنية.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- يتسم إدماج مسائل محو الأمية، والمعلمين، وفيروس/مرض الإيدز في أطر التعليم الوطنية والخطط المتوسطة الأجل بالصعوبة في العديد من البلدان.
- الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة على صعيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في سياق التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.
- سيفضي تعديل اتفاقية أروشا إلى تعزيز الإجراءات المنسقة لكفالة الجودة في مجال التعليم العالي.

تعزيز المساواة بين الجنسين

المنجزات

- دعم وزارات التربية عن طريق شبكة مراكز التنسيق المعنية بمراعاة قضايا الجنسين في مجال التعليم.
- إجراء البحوث فيما يتصل بالقضايا الأساسية المتعلقة بالجنسين ونشرها.
- تقديم الدعم التقني للوزارات للأخذ بنظام الميزنة المراعية لقضايا الجنسين في خطط التعليم الوطنية.
- تقديم الدعم لوزارات التربية وواضعي المناهج التعليمية لتحليل أسباب ترسخ عدم المساواة بين الجنسين في المناهج التعليمية، ونشر دليل للمنهجية.
- وضع منهجية تدريبية تشاركية لتصميم مواد للقراءة تراعي قضايا الجنسين لاستخدامها في مجال التعليم غير النظامي.
- وضع دليل للمعلمين بشأن وقف العنف في المدارس، يتضمن مكوناً قوياً عن قضايا الجنسين.
- قيام ٢٢ بلداً مشاركاً في مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات باستخدام منظور يراعي شؤون الجنسين في عمليات تقييم الاحتياجات لتحديد الفجوات الاستراتيجية.
- الاضطلاع بأعمال ترويجية دولية عن طريق المشاركة النشطة في مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات ومنتدى أخصائيات التربية الأفريقيات.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- ينبغي توسيع نطاق تعزيز إسهام اليونسكو في مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات في آسيا والمحيط الهادي عن طريق تنفيذ أنشطة مشتركة ليشمل مناطق أخرى.
- إن حلقة عمل خبراء حقوق الإنسان التي عقدت في المنطقة العربية بشأن ما يترتب على المساواة بين الجنسين من آثار قانونية وآثار على السياسات حققت النجاح في تعزيز فهم هذه المسائل وإبراز سبل إدماج التشريعات الخاصة بشؤون الجنسين في سياسات التعليم، وينبغي أن تيسر اليونسكو مبادرات مماثلة.

البرنامج المشترك بين القطاعات المعني بفيروس/مرض الإيدز

المنجزات

- إنشاء مركز لتبادل المعلومات عن فيروس/مرض الإيدز يتضمن ما يزيد على ٢٠٠ من الأدوات والمنشورات المتعلقة بفيروس/مرض الإيدز.
- وضع كتيب عن الخصائص الأساسية للوقاية الفعالة من فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) للاستنارة به في أعمال البرمجة.
- الاضطلاع بدور قيادي في مبادرة مشتركة مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس/مرض الإيدز، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، لإعداد دليل اختياري وغير إلزامي بعنوان "إرشادات تقنية دولية بشأن التربية الجنسية".

- تنمية قدرات الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ وتقييم استراتيجيات وبرامج للتثقيف والاتصال والمعلومات لأغراض الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، ولا سيما عن طريق المبادرة العالمية المعنية بالتعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ٥٢ بلداً.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- بالنظر إلى الحساسيات المتعلقة بالتعليم الرامي إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) في بعض البلدان، لا بد من استكشاف نقاط انطلاق مختلفة لتعليم شؤون فيروس/مرض الإيدز. ووفرت شبكات مثل شبكة منتجي التلفزيون الشباب المعنية بفيروس/مرض الإيدز منتدى للتعاون مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنية.

- الحاجة إلى تعزيز الصلات بين قطاع الصحة والقطاعات الأخرى (بما في ذلك التعليم والثقافة).

البرنامج المشترك بين القطاعات والمعني بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

المنجزات

- تعزيز القدرات الوطنية لوضع سياسات لإدماج قضايا وممارسات التنمية المستدامة في كل مستويات التعليم عن طريق الأعمال المشتركة بين التخصصات، ونشر الممارسات الجيدة لشبكة المدارس المنتسبة لليونسكو.

- إجراء دراسات إفرادية ووضع توصيات للتعليم في مجال المياه في حلقات عمل إقليمية، واستهلال برنامج لمنح التعليم العالي في مجال المياه كوسيلة لتعزيز الموارد البشرية العاملة فيما يتصل بمسائل المياه، وتوفير الدعم للمنتدى العالمي الخامس للمياه (اسطنبول، آذار/مارس ٢٠٠٩).

- استعراض سياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة من منظور التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات في ٨ بلدان من مناطق مختلفة، وتحديد الفرص الممكنة للاضطلاع بأنشطة مقبلة.

- تنظيم مناقشات لسياسات التعليم في مجال تغير المناخ، وتعزيز الوعي بالصلات بين المنظور الجنساني وتغير المناخ.

- تدريب ما يزيد على ١٠٠ من المهنيين العاملين في مجال الإعلام على الاستجابة لمسائل التنمية المستدامة باستخدام مجموعة الأدوات التي أصدرتها اليونسكو بعنوان "وسائل الإعلام كشركاء في التعليم من أجل التنمية المستدامة".

الصعوبات والدروس المستخلصة

- لا يزال تعزيز الفهم العام للأبعاد المعقدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة يشكل صعوبة يتعين التصدي لها.

الموارد

٧ - في إطار تطبيق نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، جرى تنفيذ البرنامج الرئيسي الأول باستخدام الموارد التالية:

- **ميزانية البرنامج العادي: ٠٠٠ ٩٨١ ١٠٩ دولار**
  - تكاليف الأنشطة: ٠٠٠ ٦٧٢ ٥٥ دولار
  - تكاليف الموظفين: ٠٠٠ ٣٠٩ ٥٤ دولار

  الوظائف المقررة: ٢٥٧ وظيفة ثابتة تتضمن ٢٠٠ وظيفة من الفئة المهنية، من بينها ٢٩ وظيفة يشغلها موظفون مهنيون وطنيون يعملون في المكاتب الميدانية (باستثناء الموظفين العاملين في معاهد اليونسكو للتربية ومراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو).

- **الموارد الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٧٨٦ ١٥٦ دولار**
  - الموارد الذاتية النفع الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٧٨١ ٦٥ دولار
  - الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٠٠٥ ٩١ دولار

توزيع إجمالي الإنفاق للبرنامج الرئيسي الأول - التربية

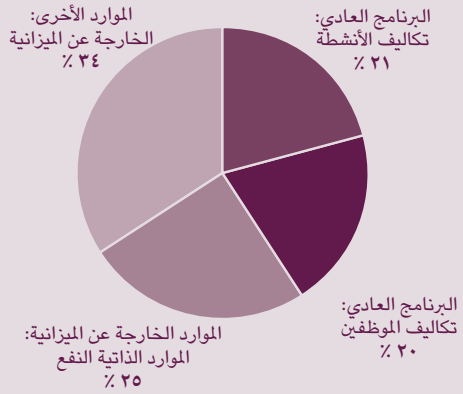

الاستنتاجات والعبر المستخلصة للمستقبل

٨ - يمضي قطاع التربية في اليونسكو في الاتجاه السليم. فقد تم في معظم البلدان إحراز تقدم محدد نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، وثمة تركيز جديد على وضع سياسات وخطط وممارسات شاملة في مجال التعليم تتضمن مواضيع مشتركة بين عدة قطاعات (مثل التعليم من أجل التنمية المستدامة وفيروس/مرض الإيدز)، وتستهدف على نحو أفضل السكان المستبعدين، وتوسع نطاق توفير التعليم بحيث يتجاوز التعليم الابتدائي النظامي. وهذه خطوة هامة إلى الأمام يمكن أن تعزى إلى حد كبير إلى الزخم الذي أوجدته المنظمة عن طريق أعمالها الترويجية العديدة، والمؤتمرات العالمية الرفيعة المستوى المعنية بالتعليم، والمشاركة الفاعلة في عمليات التنسيق على الصعيد القطري.

٩ - ومن المتوقع، وفقاً لما يبرهن عليه التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٠، أن تضاعف اليونسكو وشركاؤها الجهود لصالح من يصعب الوصول إليهم. كما أن منجزات المنظمة في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إضافة إلى السياق الاقتصادي العالمي غير الملائم، والتسليم بأن تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ يقتضي زيادة الالتزام زيادة بالغة، دفعت قطاع التربية إلى استعراض نهج البرمجة الذي يتّبعه. واتخذ القطاع على امتداد فترتي العامين الماضيتين إجراءات لزيادة أثره على الصعيد القطري بتركيز الموارد على عدد أقل من الأنشطة، وشارك في الأعمال التحضيرية وتعزيز أنشطة تنمية القدرات. واقترن هذا بزيادة إضفاء الطابع اللامركزي على الموارد، وإسناد المزيد من مسؤوليات الدعم التقني ورصد البرامج إلى المكاتب الإقليمية الأربعة المعنية بالتعليم، وتحسين بين الأنشطة والأولويات الوطنية عن طريق وثائق استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم.

١٠- وبذلت الجهود أيضاً للتنسيق بين التمويل من خارج الميزانية وأنشطة البرنامج العادي، بغية زيادة الفعالية والأثر. وتم إحراز تقدم نحو تعزيز التمويل المشترك، ولا سيما عن طريق تنمية القدرات في مجال برنامج التعليم للجميع. وأدى هذا إلى تيسير التنسيق بين الأنشطة الممولة من خارج الميزانية والأولويات والاحتياجات الوطنية، وفقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

١١- ونجح هذا النهج في زيادة موثوقية اليونسكو وأثرها على أرض الواقع. كما أن اعتماد برنامج وميزانية لعامي ٢٠١٠-٢٠١١ (٣٥م/٥) يتضمنان عدداً أقل من النتائج المنشودة وأربعة مجالات عمل ذات أولوية واضحة التحديد، سيمكن المنظمة من زيادة دعمها لبرنامج التعليم للجميع

زيادة كبيرة. وعلاوة على ذلك، سيكون تركيز المزيد من موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية على ٢٠ من مجموع ٣٦ دولة عضواً حددت على أنها أبعد الدول الأعضاء عن تحقيق أهداف التعليم للجميع بالغ الأهمية في تعجيل خطى التقدم في أشد البلدان حاجة إلى الدعم. وقد يكون من المستصوب في فترات العامين القادمة، وعلى أساس النتائج التي ستتم ملاحظتها في عام ٢٠١٠، توسيع نطاق هذا الدعم الإضافي ليشمل عدداً أكبر من البلدان التي تواجه تحدياً في مجال التعليم للجميع.

١٢- وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من إعطاء زخم جديد في هذا الشأن، على الرغم من التحسينات الجارية في التنسيق فيما بين الشركاء في برنامج التعليم للجميع المشار إليه في تقييم الهدف الاستراتيجي للبرنامج الذي أجري في عام ٢٠٠٩. وسيتعين على اليونسكو أن تضاعف جهودها وأن تعيد تأكيد دورها كجهة عالمية رائدة لبرنامج التعليم للجميع. ولا بد لها بصفة خاصة أن تلتمس السبل لإعادة تنشيط الآليات العالمية والإقليمية للتنسيق، وأن تعبئ على نحو أفضل الشراكات داخل البلدان، وأن تزيد المشاركة في عمليات إصلاح الأمم المتحدة من أجل تعجيل التقدم الوطني نحو تحقيق التعليم للجميع. وسيكون هذا العمل جزءاً بالغ الأهمية من الأعمال التحضيرية لاجتماع القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠.

١٣- وأخيراً، ستمضي اليونسكو قُدماً في توسيع دورها كجهة فكرية رائدة في مجال التعليم. واستناداً إلى النتائج التي خلص إليها اجتماع المائدة المستديرة الوزاري المعني بالتعليم والمعقود في الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر العام، والذي حدد مجالات لرسم السياسات العامة، تفكر المنظمة الآن في كيفية الاستجابة للتحديات الجديدة واستباقها على نحو أفضل - مثل أثر تغير المناخ على التعليم - ودعم الدول الأعضاء للتحرك إلى ما يتجاوز الرؤية الضيقة للتعليم للجميع. وستكون زيادة العمل لتحقيق الجودة في التعليم وسيلة هامة لإثبات أهمية اليونسكو للبلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء.

البرنامج الرئيسي الأول - أمثلة على المنجزات والصعوبات البارزة التي اقترنت بتنفيذ كل من وظائف اليونسكو الخمس		
مختبر للأفكار	**المنجزات**	■ أتيحت للأطراف المعنية إمكانية النفاذ إلى أحدث البحوث والمنشورات بشأن النهوج المبتكرة للتعليم ومسائل مشتركة بين عدة قطاعات مثل التعليم في مجال السلام؛ والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والتعليم المشترك بين الثقافات والتعليم في مجال المواطنة؛ والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم، والتعليم المتعلق بالحياة العملية وممارسة الأعمال الحرة. ■ أصبح لدى صانعي القرارات فهم أفضل لقضايا التعليم وسبل علاجها (مثل زيادة المعرفة بشأن العوامل المحددة للنجاح في التعليم الابتدائي في أمريكا اللاتينية والكاريبي عن طريق مختبر أمريكا اللاتينية لتقييم نوعية التعليم ودراسته الإقليمية المقارنة والتوضيحية الثانية).
	الصعوبات	■ كفالة استخدام البحوث في وضع السياسات.
هيئة تقنينية	**المنجزات**	■ تم تعزيز الحق في التعليم في الدول الأعضاء وتحسين رصده عن طريق الترويج، ودعم وضع تدابير متناسقة ومنهجية لتنفيذ الاتفاقيات، ووضع أو استعراض التشريعات والسياسات الوطنية. ■ أحرز تقدم نحو زيادة تنفيذ التوصيات المشتركة بين اليونسكو ومنظمة العمل الدولية بشأن حالة المعلمين بعد تعزيز الرصد، ونشر الدراسات المشتركة بين اليونسكو ومنظمة العمل الدولية. ■ تم تحسين الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي عن طريق تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي لتعديل اتفاقية أروشا، والموافقة على المشروع النهائي للاتفاقية الإقليمية المعدلة لآسيا والمحيط الهادي بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، لعام ١٩٨٣.
	الصعوبات	■ تنمية قدرات الدول الأعضاء على رصد تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالتعليم وتقديم تقارير في هذا الشأن. ■ توضيح التزامات الدول في النظم القانونية الوطنية وسياسات التعليم واستراتيجياته وبرامجه الوطنية.
مركز لتبادل المعلومات	**المنجزات**	■ أتيحت لواضعي السياسات إمكانية أسهل للنفاذ إلى النماذج المختلفة لمحاكاة التعليم عن طريق الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بنظم محاكاة التعليم التي أنشأتها اليونسكو. ■ استفاد واضعو المناهج التعليمية من تبادل أفضل الممارسات عن طريق شبكة أفضل الممارسات (مكتب التربية الدولي لليونسكو). ■ نشر تقارير طليعية مثل التقرير العالمي بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم. ■ أصبح بإمكان جمهور أوسع الانتفاع بالمعلومات على نحو أفضل عن طريق مواقع التعليم على الإنترنت بما تتناوله من موضوعات مختلفة (التعليم من أجل التنمية المستدامة، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم؛ وفيروس/مرض الإيدز والتعليم، وما إلى ذلك).
	الصعوبات	■ لا تزال هناك حاجة إلى توحيد جهود مختلف مراكز تبادل المعلومات (المواقع على الإنترنت، وقواعد البيانات، وبوابات المعرفة) لتفادي الازدواج وزيادة التآزر والاتساق.
هيئة لبناء القدرات في الدول الأعضاء	**المنجزات**	■ تم تحسين القدرات الوطنية على رصد التعليم للجميع كما يتجلى من تقييمات واستعراضات منتصف العقد الإقليمية في آسيا والمحيط الهادي والدول العربية. ■ تم إحراز تقدم نحو تحديد النهوج المشتركة لتنمية القدرات في تخطيط التعليم وإدارته. ■ استفاد مخطط ومديرو التعليم الوطنيون من فرص التدريب المتقدم والتنمية المهنية التي يتيحها معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية. ■ تمت تنمية القدرات في جميع قطاعات التعليم الفرعية (على سبيل المثال في مجال محو الأمية، مع تقديم الدعم لعشرين من البلدان المشاركة في مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات من أجل إجراء تحليلات عميقة للأوضاع، ورسم أو استعراض خطط العمل والسياسات الوطنية في ١٢ من البلدان المشاركة في مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات.
	الصعوبات	■ ستستمر في عام ٢٠١٠ تحويل النهوج المشتركة لتنمية القدرات في مجال التخطيط إلى أدوات يسهل استخدامها. ■ تقتضي كفالة استدامة وفعالية جميع أنشطة بناء القدرات رصداً وتخطيطاً دقيقين.
عامل حفاز للتعاون الدولي	**المنجزات**	■ تم الجمع بين أخصائي التعليم، وواضعي السياسات، والشركاء الإنمائيين في ٤ مؤتمرات عالمية في مجال التعليم للمشاركة في حوار بشأن السياسات ووضع جدول الأعمال للتعاون في المستقبل في مجالات التعليم الجامع، وتعلّم الكبار، والتعليم العالي، والتعليم من أجل التنمية المستدامة. ■ تم إنشاء صندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم.
	الصعوبات	■ تحويل التوصيات والإعلانات إلى أنشطة متابعة محددة ومسؤوليات مشتركة.

البرنامج الرئيسي الثاني - العلوم الطبيعية

الاتجاهات والتطورات البارزة

١٤- نفذت خلال فترة عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التدابير الرامية إلى تطبيق توصيات لجنة الاستعراض الشامل للبرنامجين الثاني والثالث بوصفها المرحلة الأولى لعملية من شأنها أن تمتد طوال فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٢٠٠٨-٢٠١٣). وتم تخفيض عدد أنشطة البرنامج الرئيسي الثاني، والتركيز على بعض المجالات المختارة ذات الأولوية والمتماشية مع أولويات البرنامج المحدد في الوثيقة ٣٤م/٥، واستُهلت عملية الإنهاء التدريجي لأنشطة تنفيذية هامشية. وجرى في الوقت ذاته التركيز في جميع مجالات العمل على الأعمال التمهيدية والأنشطة الترويجية. وانطوت أنشطة البرنامج في الغالب على تقديم المشورة في مجال السياسات، وتنمية القدرات المؤسسة والبشرية ذات الصلة، وتعزيز عملية جمع البيانات وتحليلها، والتنظيم، وتطبيق المعارف العلمية وتشاطرها، وترويج أفضل الممارسات بطريقة تساعد الدول الأعضاء والشركاء على العمل بفعالية أكبر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٥- وأوليت عناية خاصة لتلبية احتياجات أفريقيا، وذلك من خلال الدعم المقدم لتنفيذ توصيات الاتحاد الأفريقي بشأن العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (مؤتمر القمة في أديس أبابا)، ولتعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال اتباع نهج لتعميم المنظور الجنساني ومن خلال أنشطة خاصة بقضايا الجنسين. وفيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية والشعوب الأصلية، تم التركيز بصورة متزايدة على تعزيز وضع السياسات في مجال العلوم من خلال دراسة الاستراتيجيات المحلية والمعارف المتعلقة بتغيّر المناخ، وإدارة التنوع البيولوجي والعمليات التربوية.

١٦- وتمثلت سمة رئيسية لتنفيذ البرنامج أيضاً في تعزيز الجهود المبذولة لتعبئة العلوم والتكنولوجيا والابتكار لدعم الأهداف الإنمائية الوطنية المحددة في عمليات البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة (أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)، ولا سيما في إطار تطبيق نهج «توحيد الأداء» على الصعيد القطري. وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، كان محور التركيز الرئيسي لأنشطة البرنامج يتمثل في الاستشراف، والحوار السياسي، والعمل التقنيني للتصدي للتحديات الجديدة والناشئة.

١٧- وبشكل عام، تم تحقيق تقدم ملائم في متابعة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الثالث والرابع والخامس، علماً بأن أبرز الأنشطة في هذا الصدد تمثلت في إصدار تقرير الأمم المتحدة الثالث عن تنمية الموارد المائية في العالم، واضطلاع اليونسكو بدور قيادي بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مرحلة بدء العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، وإحراز تقدم في معالجة مسألة التكيّف مع تغيّر المناخ العالمي في إطار البرامج العلمية الدولية الحكومية والدولية (مثل البرنامج الهيدرولوجي الدولي، ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، والبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية)، وإطلاق السنة الدولية لكوكب الأرض (٢٠٠٨)، والسنة الدولية لعلم الفلك (٢٠٠٩)، وتنظيم المنتدى العالمي للعلوم (بودابست +١٠)، وتقديم خدمات استشارية في مجال سياسة العلوم والتكنولوجية والابتكار إلى العديد من البلدان ولا سيما في أفريقيا.

الأولوية القطاعية الأولى لفترة العامين: تعزيز البحوث وبناء القدرات التقنية من أجل الإدارة السليمة للموارد الطبيعية والاستعداد لمواجهة الكوارث والتخفيف من آثارها

محور العمل ١: دعم السياسات وأنشطة بناء القدرات التقنية، والبحوث، وإقامة الشبكات، والتعليم، والتعاون الدولي في مجال المياه والعلوم الإيكولوجية وعلوم الأرض من أجل تحسين الاستجابات المجتمعية

المنجزات

- تم تعزيز قاعدة المعارف الخاصة بآثار تغيّر المناخ العالمي في أحواض الأنهار ونظم المياه الجوفية في المناطق كافة.
- تم تنظيم حلقات تدارس في ثلاث مناطق بشأن استجابة الحكومات لتغير المناخ وذلك في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي - برنامج تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات.
- أسهم المؤتمر الدولي عن المياه الجوفية والمناخ في أفريقيا (كمبالا) في تحسين فهم آثار المناخ والتنمية على المياه الجوفية في أفريقيا.
- أسفر المؤتمر الدولي بشأن شح المياه والتغيرات العالمية والاستجابات الخاصة بإدارة المياه الجوفية (كاليفورنيا) الذي دعت اليونسكو وجامعة كاليفورنيا في إيرفين إلى عقده ، عن إصدار إطار عمل إيرفين الذي يحدد التدابير الأساسية اللازمة للتصدي لأزمات المياه والطاقة والغذاء، مع التركيز على الإدارة والتعليم وتنمية القدرات وإدارة المياه الجوفية.
- تم إسناد دور قيادي إلى اليونسكو فيما يتعلق بالعنصر الخاص بالمياه في مبادرة الأمم المتحدة المشتركة والمعنية بإطار الشراكة مع الصين بشأن تغير المناخ.
- اختبر وأقر منتفعون أفريقيون جهاز رصد تجريبياً في إطار نيباد/المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه.
- نُظم مؤتمر دولي للإدارة المتكاملة للموارد المائية، بالاشتراك مع المؤسسات الرئيسية في جنوب أفريقيا، واستحدث هذا المؤتمر ملتقى يمكّن الممارسين في البلدان النامية من تبادل الخبرات ووفر فرصة للحوار وتبادل الخبرات بين البلدان النامية والعالم المتقدم وبين الجهات المانحة بشأن آخر الدروس المستخلصة والتجارب المنفذة التي يمكن أن تسهم في وضع مفاهيم جديدة أو التي تتطلب تطويع مفاهيم قائمة.
- أُعدت المبادئ التوجيهية الخاصة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية على مستوى أحواض الأنهار بالتعاون مع حكومة اليابان وشركاء آخرين، وتم نشر هذه المبادئ التوجيهية على نطاق واسع.
- استهل المركز الدولي للبحوث والتدريب في مجال التحات والترسب بوابة المعلومات الخاصة بمبادرة الإطماء العالمي، ودشن مركزا لتبادل البيانات، ونشر سلسلة من مطبوعات البرنامج الهيدرولوجي الدولي التقنية بشأن التحات وانتقال الرواسب وترسبها.
- تم تعزيز جهود اليونسكو المبذولة لبناء القدرات في مجال علوم المياه في الدول الأعضاء مع قبول انضمام ستة مراكز جديدة إلى شبكة المراكز المعنية بالمياه من الفئة ٢، والتي تعمل تحت رعاية اليونسكو.
- في خمس حلقات عمل إقليمية بشأن تعزيز التعليم في مجال المياه، تمت مناقشة استراتيجيات إقليمية وصياغة توصيات لتمكين التعليم الفعال في مجال المياه في جميع المراحل التعليمية.
- نظمت حلقة عمل لتدريب المدربين في مجال إدارة المياه في المناطق الحضرية وذلك خلال "المنتدى الحضري العالمي الرابع"، ووضع نهج جديد يرمي إلى تعزيز إدارة سليمة بيئياً للمياه في المناطق الحضرية.
- أُنشئ فريق الخبراء التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي والمعني بنوعية المياه بغية تحديد استراتيجيات لتفادي ظاهرة تلوث المياه وضبطها.
- تم تدعيم الجهود المبذولة لبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك في مجالات المياه والبيئة والبنية التحتية من خلال الدورات الدراسية العليا والبرامج التدريبية المصممة لأغراض معينة التي نظمها معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، ومن خلال البحوث التطبيقية التي ركزت على موضوعات متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية: ووفر المعهد أربعة برامج تحظى بالاعتراف الكامل وامتدت لمدة ١٨ شهرا على مستوى درجة الماجستير، وتخرج منها ١٩٠ طالباً في عام ٢٠٠٨ و١٥٦ طالباً في عام ٢٠٠٩؛ وكان أكثر من ١٠٠ زميل دكتوراه الفلسفة مسجلين بالمعهد في نهاية فترة عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتخرج ١٨ منهم خلال تلك الفترة؛ وتم تدريب زهاء ١٣٠٠ مهني في دورات دراسية قصيرة؛ وتم إصدار أكثر من ٥٠٠ مطبوع علمي، من بينها نسبة متزايدة (زهاء ٥٠٪) من المجلات العلمية الخاضعة لاستعراض الأنداد.
- تم إبرام اتفاق جديد للتعاون بين اليونسكو وحكومة هولندا مع زيادة حجم التمويل الأساسي بغية الإبقاء على معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه كمعهد من الفئة ١ حتى نهاية عام ٢٠١٣ لمواصلة تدريب وتجديد تدريب أخصائيي علوم المياه من البلدان النامية.

- أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الثالثة والستين، بأهمية المساعدة التي قدمها البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو (القرار A/RES/63/124 المتعلق بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود)، إذ قدم البرنامج للجنة القانون الدولي مساعدة علمية وتقنية قيمة، موفراً بذلك أساساً لإعداد اتفاقية في هذا الشأن.
- تم التأكيد من جديد في المنتدى العالمي الخامس للمياه على التزام اليونسكو بتعزيز العلم والتربية وبناء القدرات من أجل مواجهة التحديات العالمية المتصلة بالمياه، وعلى الدور القيادي الذي تضطلع به في هذا المجال، وذلك من خلال إصدار الطبعة الثالثة من تقرير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية في العالم بحضور المدير العام وعن طريق تنسيق الموضوع ٦ من التقرير بشأن النهوض بالتعليم والمعارف وتنمية القدرات.
- تم تعزيز القدرات في مجال إدارة النظم الإيكولوجية عن طريق المدرسة الإقليمية للدراسات العليا في مجال التخطيط والإدارة المتكاملين للغابات والأراضي المدارية مع تدريب ٢٥ أخصائياً أفريقيا من تسعة بلدان في مجال الإدارة المتكاملة للأراضي وللموارد ومنح ٢٠ جائزة من جوائز برنامج الإنسان والمحيط الحيوي الخاصة ببحوث العلميين الشباب إلى باحثين من ١٧ بلداً (ويلاحظ أن النساء يمثلن ثلاثة أرباع الحائزين على الجوائز).
- تم تأمين الاستدامة المالية للمدرسة الإقليمية للدراسات العليا في مجال التخطيط والإدارة المتكاملين للغابات والأراضي المدارية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ من خلال إبرام اتفاقات مع الجماعة الأوروبية واتخاذ خطوات لإنشاء معهد مماثل في منطقة غرب أفريقيا مما يزيد من إمكانية وجود أعداد متزايدة من الموظفين المدربين لصون الغابات وإدارتها في أفريقيا.
- أدت الأدوات التعليمية الجديدة التي تخص الأراضي الجافة، فضلاً عن الخلاصات للسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى زيادة الوعي بالموضوعات ذات الصلة بهذه القضايا والى تحقيق تقدم في الأنشطة المتعلقة بالاتفاقيات (مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي).
- استهل تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع الخاص بالإدارة المستدامة للأراضي الجافة الحدية.
- أُنشئ في الصين مركزان من الفئة ٢ معنيان بالمناظر الطبيعية للمناطق الجيرية ذات التشققات والتجاويف (الكارست) وبتكنولوجيا الفضاء لأغراض التراث الثقافي والطبيعي.
- ساهمت السنة الدولية لكوكب الأرض والسنة الدولية لعلم الفلك في زيادة الوعي بأهمية علوم الأرض وعلم الفلك وفي إعطاء زخم جديد للجهود المبذولة لزيادة الاهتمام بتعليم العلوم وزيادة عدد الملتحقين بالبرامج العلمية، كما يتضح ذلك في مبادة اليونسكو لتعليم علوم الأرض الخاصة بأفريقيا.
- تم اتساع نطاق مبادرة اليونسكو المفتوحة مع وكالات الفضاء على نحو كبير بفضل ارتفاع عدد وكالات الفضاء الوطنية المساهمة في المبادرة إلى أكثر من عشرين وكالة.
- تم تعزيز التعاون والتنسيق بين معازل المحيط الحيوي والبرامج والمبادرات الدولية القائمة، وتم زيادة استخدام الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي بوصفها أماكن اختبارية ومواقع للتعلّم الخاص بالتنمية المستدامة (في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة) بما يتماشى مع توصيات خطة عمل مدريد.
- استُهلت شبكة جديدة لمعازل المحيط الحيوي في الجزر الساحلية والجزر الصغيرة، تعمل تحت رعاية إسبانيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتركز على تغير المناخ والتنمية المستدامة.
- اجتذب برنامج الإنسان والمحيط الحيوي والبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية والبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية موارد مالية ملموسة لإدارة النظم الإيكولوجية الوطنية والموارد الطبيعية الوطنية في البلدان التي تطبق نهج توحيد الأداء، ولا سيما في رواندا وتنزانيا.
- تم تدعيم اتفاق تعاون فيما بين بلدان الجنوب يُعنى بالمناطق المدارية الرطبة، ويربط بين كرسي اليونسكو الجامعي للتنمية المستدامة في جامعة بارا الاتحادية (في بيليم، بالبرازيل)، والمدرسة الإقليمية للدراسات العليا في مجال التخطيط والإدارة المتكاملين للغابات والأراضي المدارية، واللجنة الوطنية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي في إندونيسيا.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- تزايد تعقيد إجراءات النشر داخل المنظمة مما أدى إلى تأخير في النشر والى زيادة تكاليفها.
- الحاجة إلى تحسين تغطية وسائل الإعلام للمطبوعات الرئيسية مثل التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم.
- قلة المنافسة وعدم وجود توازن بين الجنسين في سوق العمل بالنسبة للمهنيين المعنيين بإدارة الموارد المائية.
- وجود نقص في البنى الأساسية وفي الموارد البشرية المدربة المتاحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه في العديد من الدول الأعضاء.
- زيادة المعلومات والوعي فيما يتعلق بهجرة الكفاءات إلى مجالات توفّر أجوراً أكبر.
- القوة الهائلة الكامنة في السنوات الدولية لحشد الاهتمام بالعلوم على الصعيد الدولي وبتعليم العلوم وبدور اليونسكو في هذين المجالين ولحشد الدعم لذلك.

محور العمل ٢: المحيطات والمناطق الساحلية: تحسين الحوكمة وتعزيز التعاون الدولي الحكومي من خلال علوم وخدمات المحيطات

المنجزات

- تنفيذ المرحلة الاستهلالية لعملية الأمم المتحدة المنتظمة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية بما في ذلك الجوانب الاجتماعية الاقتصادية، (قرار الجمعية العامة ٦٠/٣٠)، التي دامت ٣ سنوات والتي نُفذت بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأُنجزت مع إصدار تقرير «تقييم التقييمات» وموجز التقرير المعد لصانعي القرار، في ٢٠٠٩/٨/٣١، أثناء اجتماع الفريق العامل المخصص الجامع (مقر الأمم المتحدة، نيويورك).

- تقديم مساهمات ملموسة في مختلف تقارير التقييم والرصد العالمية والوطنية الرامية إلى تدعيم الفهم العلمي للمحيطات وإدارتها.

- معالجة الثغرات المباشرة في التغطية التي توفرها السواتل، وذلك بفضل تعاون الدول الأعضاء.

- إسهام لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في توفير معلومات مفيدة للسياسة العامة بشأن آثار تغيّر المناخ على النظم الإيكولوجية البحرية والمناطق الساحلية، وذلك من خلال اجتماع علمي كبير هو "الجولة الثانية لندوة المحيط في عالم مفعم بثاني أكسيد الكربون" (موناكو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

- قُدم دعم للوزراء الأفريقيين في إطار المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بغية إيجاد رؤية مشتركة فيما يتعلق بالاتفاقات المقبلة بشأن تغيّر المناخ بحيث تشتمل على أدلة علمية وتوافق في الآراء على المستوى السياسي، وبغية تأمين مشاركتهم في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

- تنفيذ أنشطة لترجمة المعارف وتفصيلها لمواءمة المجتمعات الساحلية المعرضة للخطر ولا سيما من خلال مشروع التكيّف مع تغيّر المناخ في المناطق الساحلية الذي موّله مرفق البيئة العالمية وتستفيد منه خمسة بلدان ساحلية مجاورة في أفريقيا الغربية وتشارك في إدارته بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- عدم توافر البنى الأساسية في مواقع تنفيذ البرنامج في العديد من البلدان النامية

- تناقص المساهمات الوطنية في النظام العالمي لمراقبة المحيطات الذي يوفر بيانات أساسية لوضع النماذج المتعلقة بالمناخ، بحيث يمكن أن تكون النتيجة تعذّر بلوغ الأهداف والغايات الأساسية؛ وبالتالي فلا بد من إعطاء زخم جديد للالتزامات المتعددة الأطراف لدعم عمليات المراقبة العالمية للمحيطات.

محور العمل ٣: تعزيز العلوم والمعارف والتعليم من أجل الاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف وطأتها، وتحسين قدرات التصدي على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك عن طريق دعم إقامة شبكات الحد من الأخطار وتدابير رصد وتقدير الأخطار، مثل نظم الإنذار المبكر بأمواج التسونامي

المنجزات

- تنسيق وتوطيد النظم القائمة للإنذار المبكر بأمواج التسونامي في المحيطين الهندي والهادي: بدء عمل المراكز الوطنية للإنذار بأمواج التسونامي في المحيط الهندي في كل من أستراليا والهند وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند.

- إنشاء نظم مشابهة للإنذار المبكر بأمواج التسونامي وغيرها من المخاطر المتصلة بالمحيطات وتوسيع نطاقها لتشمل الساحل الغربي لجنوب أفريقيا وجنوب المحيط الهادي والبحر المتوسط وشمال شرق المحيط الأطلسي والكاريبي.

- قدمت خدمات استشارية إقليمية مؤقتة فيما يتعلق بالبحر الكاريبي والمحيط الهندي اللذين يزمع تزويدهما بمراكز إقليمية للإنذار المبكر في عامي ٢٠١٠-٢٠١١.

- تم تعزيز الربط الشبكي وإقامة الشراكات فيما يخص تقييم الأخطار الطبيعية ونهوج الحد من الأخطار وذلك في سياق الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

- تم تقديم الدعم لعمليات تشاطر المعارف بين أخصائيي الزلازل ولجهود بناء القدرات للحد من أخطار الزلازل عبر حلقات عمل متخصصة في منطقتي البحر الأبيض المتوسط وجنوب آسيا، وكذلك عبر البرنامج الدولي للحد من كوارث الزلازل الذي أنشئ مؤخراً.

- قيام المنتدى العالمي الأول بشأن الانزلاقات الأرضية، الذي شاركت اليونسكو في تنظيمه، بتسليط الضوء عالمياً على أهمية الحد من أخطار الانزلاقات الأرضية.

- تم الاضطلاع بأعمال ترويجية لدعم إدراج موضوع الحد من مخاطر الكوارث في المناهج التعليمية في البلدان المعرضة للأخطار الطبيعية، ولتشييد وإعادة بناء المدارس بصورة أمينة لمقاومة الأخطار الطبيعية.

- تمت المشاركة بنشاط في عملية إعداد وإصدار التقرير العالمي الأول لتقييم عملية الحد من مخاطر الكوارث، وشارك في هذا الجهد التعاوني لترشيد عملية صياغة السياسة العامة، الذي يبذل كل عامين، شركاء نظام استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- تم تقديم دعم متواصل لأمانة صغيرة وفعالة وضرورية – رغم تشتتها – لتنمية مشاركة أكبر من الأطراف الفاعلة الإقليمية والمجتمع المحلي في برامج التخفيف من وطأة أمواج التسونامي وللحفاظ على هذه المشاركة.

- تبين أن من المستحسن أن يكون هناك المزيد من التعاون بين المقر والمكاتب الميدانية لزيادة تنمية القدرات الإقليمية والوطنية وكذلك بين البرنامجين الأول والثاني لتمكين تعميم أنشطة الحد من أخطار الكوارث في النظم التعليمية.

- تعتبر الشراكات مع المؤسسات الإقليمية التي تتمتع بالحجية أساسية لتعزيز الشبكات الإقليمية وقدرات الحد من أخطار الكوارث، بيد أن جمع الأموال من خارج الميزانية لتشجيع إقامة مثل هذه الشراكات يظل أمراً صعباً.

الأولوية القطاعية الثانية لفترة العامين: تعزيز النظم الوطنية والإقليمية للبحث والتطوير، وبناء القدرات، واستخدام التكنولوجيات وإقامة الشبكات العلمية، وتشجيع تطوير وتنفيذ السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والتجديد من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

محور العمل ٤: دعم سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتطوير القدرات في مجال العلوم الأساسية والطاقة والهندسة

المنجزات

- تم دعم اثنتين وعشرين دولة من الدول الأعضاء (سبع عشرة دولة في أفريقيا وخمس دول في أوروبا) في مجال وضع السياسات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتنفيذها، ورصدها[٢] وتم تعزيز القدرات ذات الصلة بهذا الموضوع.

- تم إسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى دولتين عضوين إضافيتين في إطار نهج "توحيد الأداء" على المستوى القطري: وحظيت الاقتراحات التي وضعتها اليونسكو لإصلاح قطاع العلوم بأكمله في تنزانيا بتأييد الحكومة وتم إدماجها في برنامج الأمم المتحدة لتوحيد الأداء؛ وأدخلت إصلاحات على نظام العلوم والتكنولوجيا والابتكار في ألبانيا، واعتمدت استراتيجية جديدة في هذه المجالات الثلاثة لفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥.

- حددت حلقة عمل لليونسكو نظمت في إطار برنامج الأمم المتحدة لتوحيد الأداء في رواندا المنجزات والثغرات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار ومساهمة هذه العناصر الثلاثة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في رواندا، ووضعت توصيات من شأنها أن ترشد الحكومة في إعادة برمجة أنشطة العلوم والتكنولوجية التي تنفذ في ظل إطار

(١) شمل ذلك بلدين من البلدان المعنية بتوحيد أداء الأمم المتحدة: فقد صاغت اليونسكو مقترحات بشأن إصلاح كامل قطاع العلوم في تنزانيا، وحظيت هذه المقترحات بتأييد الحكومة وأدرجت في برنامج توحيد أداء الأمم المتحدة؛ وجرى إصلاح نظام العلوم والتكنولوجيا والتجديد في ألبانيا، واعتمدت استراتيجية جديدة في هذه المجالات الثلاثة لفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥.

عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للعلوم والتكنولوجيا لدعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

- تم استهلال أول مشروع ميداني للبحوث في إطار مشروع الخطوط الأمامية للمناخ الذي يوثّق الملاحظات المحلية لتغيّر المناخ واستراتيجيات التكيّف في هذا الصدد.
- تم تعزيز الحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة في منطقة القطب الشمالي (من بين الشعوب الأصلية والعلميين وصانعي السياسة) من خلال الاجتماع الدولي للخبراء بشأن التنمية المستدامة للمنطقة القطبية الشمالية في مواجهة تغيّر المناخ العالمي (موناكو).
- تم تعزيز أساليب الإدارة التشاركية لنظم العلوم والتكنولوجيا بتنظيم منتديين إقليميين (في برازافيل ومومباسا) للعلميين والبرلمانيين والموظفين الحكوميين، وقد أفضى هذا المنتدى إلى إنشاء شبكة من البرلمانيين وهي شبكة برلمان شرق أفريقيا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، كوسيلة لتأمين تأثير البرلمانيين في تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية.
- أعدت بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو) خطة عمل إقليمية في مجالي العلوم والتكنولوجيا للدول العربية.
- تم تدعيم الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها لتحسين قدراتها الإحصائية والتحليلية عن طريق تنظيم حلقات عمل إقليمية في أفريقيا (بتسوانا، كينيا)، وجنوب شرق آسيا (كمبوديا) والدول العربية (مصر) (بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء).
- جرى تنمية القدرات لتطوير وتنظيم وإدارة مجمعات العلوم والتكنولوجيا من خلال حلقتي عمل تدريبيتين وطنيتين (في الجزائر وجنوب أفريقيا) وحلقة عمل تدريبية دولية (في جمهورية كوريا)، بالتعاون مع الرابطة الدولية لمجمعات العلوم والتكنولوجيا.
- تم استهلال ثلاثة مشروعات رائدة في مصر وكينيا وإندونيسيا لبناء القدرات من أجل تشجيع الشراكات بين قطاعي العلوم والصناعة.
- تم العمل على تعزيز التأمل والحوار بين أطراف فاعلة متعددة فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سيما بمناسبة المنتدى العالمي للعلوم - بودابست +١٠ واليوم العالمي للعلوم من أجل السلام والتنمية.
- تم تدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال مجموعة الدول السبع والسبعين واجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي نظم في الصين بشأن "دور الدولة في بنية وتنظيم وتمويل البحوث العلمية".
- استُهل مشروع مشترك في مجال البيولوجيا الجزئية الأساسية بين المركز الدولي للهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا وأكاديمية العلوم للعالم النامي واليونسكو/البرنامج الدولي للعلوم الأساسية، لتحسين القدرات في مجالي البيولوجيا الجزئية الأساسية وعلم المجين فيما يخص مشكلات ذات أهمية عامة بالنسبة للبلدان النامية، ولحفز التعاون في مجال البحوث بين بلدان الجنوب وبين الشمال - الجنوب - الجنوب.
- تم تسليم المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط إلى العاملين به خلال حفل افتتاح بسيط بحضور المدير العام وبذلك نفذت الخطوة الأولى لتركيب واختبار مرافق البحوث الفريدة للمركز مع تزويده بالميكروترون.
- حضر علماء من ١٣ بلداً من بلدان الشرق الأوسط وبلاد أخرى، بمن فيهم سبعة فائزين بجائزة نوبل، الاجتماع الرابع لحدود العلوم الكيميائية المعني بالعلوم والتعليم مع التركيز على العلوم من أجل السلام، وهو اجتماع استضافه المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط.
- تم الاعتراف ببرامج اليونسكو لعلوم الحياة بوصفها حجر الأساس لبناء القدرات في مجال المهن المتعلقة بالصحة وذلك في المنتدى الوزاري العالمي المعني بالبحوث الصحية في باماكو (الذي شاركت في تنظيمه منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وغير ذلك من الشركاء) وأسفر المنتدى عن توجيه نداء للعمل من أجل الوفاء بالاحتياجات البحثية المقترنة بالصحة.
- تم الانتفاع بالبيانات العلمية في إطار شراكة بين المنظمة الأوروبية للبحوث النووية والبرنامج الدولي للعلوم الأساسية لإقامة مكتبات ومستودعات إلكترونية للجامعات والمعاهد العلمية الأفريقية وتأمين الربط الشبكي بينها وذلك عن طريق تحسين التدريب في هذا المجال.
- تم تحسين التعليم في مجال الفيزياء والرياضيات على المستوى الوطني من خلال أنشطة التدريب التي تم الاضطلاع بها بالتعاون مع الشبكات الإقليمية، بما في ذلك المركز الدولي للرياضيات البحتة والتطبيقية، والمركز الدولي للفيزياء النظرية، واللجنة الدولية لتعليم الرياضيات التابعة للاتحاد الدولي للرياضيات، والاتحاد الدولي للفيزياء البحتة والتطبيقية، وتم إصدار الطبعة الثانية من الدليل التدريبي عن التعلّم الفعال في مجالي البصريات والفوتونيات.
- تم تعزيز تبادل المعارف في مجال الطاقة المتجددة في آسيا عن طريق بث محاضرات في الجامعات الإقليمية وشبكات البحوث المتخصصة.

- تم تعزيز عملية وضع سياسات إقليمية/وطنية في مجال الطاقات المتجددة في أفريقيا والدول العربية عن طريق تنظيم أربعة اجتماعات خبراء إقليمية/وطنية.
- قدم دعم إلى دولة عضو واحدة، هي جزر القمر، لوضع سياسة وطنية للطاقة المتجددة.
- قدم دعم إلى مؤتمر المهندسين العالمي لعام ٢٠٠٨.
- نُظمت حلقة عمل دولية بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تسخير التجديد لأغراض التنمية.
- تم الاضطلاع، بالتعاون مع كرسي اليونسكو الجامعي بشأن التعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال الهندسة، بنشاط في مجال السياسة العامة الخاصة بتسخير البحث والابتكار لأغراض التنمية وتعليم الهندسة.
- تم إنشاء كرسي جامعي لإدارة البحوث ونظم الابتكار في جامعة لوند، بالسويد.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- تتجاوز طلبات المساعدة المتعلقة بالسياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، إلى حد كبير الموارد المتاحة لهذا الغرض داخل اليونسكو؛ وينبغي بذل جهود حثيثة لتأمين المزيد من التمويل الخارجي بغية استكمال موارد البرنامج العادي.
- يناقض نجاح مؤتمر "التنمية المستدامة للمنطقة القطبية الشمالية في مواجهة تغيّر المناخ العالمي" التحدي الذي تطرحه الاعتبارات الجغرافية السياسية الكامنة. وكان الدرس الرئيسي المستخلص من هذا المؤتمر الاعتراف المتنامي بالتداعيات العالمية للتغيّرات المتوقع حدوثها في المنطقة القطبية الشمالية، مما زوّد اليونسكو بتفويض واضح للعمل في هذا المجال، والاستفادة من جميع مجالات اختصاصها.

تلبية احتياجات أفريقيا

المنجزات

- وضع وتنفيذ خطة عمل اليونسكو استجابة لبرنامج عمل الاتحاد الأفريقي في مجال العلم والتكنولوجيا، بالتشاور على نحو كامل مع الأطراف الرئيسية المعنية تيسيراً للعملية التشاركية.
- إسداء المشورة في مجال وضع السياسات إلى ١٧ من أصل ٢٢ دولة عضواً قامت عبر حكوماتها بتقديم طلبات رسمية إلى اليونسكو لمساعدتها على إجراء استعراضات لسياساتها العلمية الوطنية أو إعادة صياغة هذه السياسات.
- تدريب ما يزيد على ١٠٠ مسؤول عن رسم السياسات على صياغة سياسات العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك على استخدام مؤشرات العلوم والتكنولوجيا.
- إطلاع أكثر من ٥٠ من البرلمانيين على القضايا المتعلقة بالتشريع في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في إطار دورات تدريبية نُظمت في القارة وفي المركز الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في كوالالمبور.
- اعتماد القرار الرامي إلى إنشاء شبكة تضم اللجان البرلمانية المعنية بالعلوم.
- دعم إنشاء مرفق أفريقي لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا عن طريق بناء القدرات، بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء.
- قيام حلقة العمل الدولية المشتركة بين اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمركز الكندي لبحوث التنمية الدولية (UNESCO-OECD-IDRC) بشأن «تسخير الابتكار لأغراض التنمية: تحويل المعرفة إلى قيمة»، بدراسة دور الابتكار في تحقيق التنمية وسبل إسهام المعارف وأنشطة البحث والتطوير – خاصة في مجال العلوم والهندسة والتكنولوجيا - في الابتكار، مع إشارة خاصة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تلبية الاحتياجات الأساسية والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً.
- دعم المؤتمر الإقليمي الأفريقي لرؤساء الجامعات والعمداء في مجالات العلم والهندسة والتكنولوجيا (COVIDEST 2009)، حول موضوع «البحث والتطوير في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا» (كمبالا)، بالتعاون مع الشبكة الأفريقية للمؤسسات العلمية والتكنولوجية (ANSTI).
- استهلال المشروع الإقليمي بشأن "الاحتياجات والأرقام في مجال الهندسة في أفريقيا" من أجل المساعدة على تطوير المؤشرات والسياسات الرامية إلى تحديد الاحتياجات في مجال الهندسة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) بصورة أدق.
- إعداد مجموعة أدوات اليونسكو بشأن "إدارة الأصول في مجال الهندسة".
- تنظيم ٩ حلقات عمل متقدمة بالتعاون مع الشركاء المتخصصين في علوم الحياة والبيوتكنولوجيا.
- اضطلاع المنظمة الدولية لبحوث الدماغ (IBRO)، بدعم من اليونسكو، بأنشطة لتعزيز القدرات في ٦ بلدان أفريقية في مجالات مثل الأمراض التنكسية العصبية وعلوم الجهاز العصبي السلوكية، وذلك في إطار برنامج لبناء القدرات في علوم الجهاز العصبي في أفريقيا.

- تعزيز القدرات في مجال الكيمياء الحيوية والبيولوجيا الجزيئية عن طريق البرنامج الدراسي التدريبي المتقدم في الأساس الجزيئي والخلوي للعدوى، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للكيمياء الحيوية والبيولوجيا الجزيئية (IUBMB)، والمركز الدولي للهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا (ICGEB)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، (كيب تاون).

- تعزيز تعليم العلوم العملية من خلال تنظيم ٥ حلقات عمل في مجال العلوم الدقيقة في عدة بلدان في أفريقيا، وتطويع مواد اليونسكو لتعليم وتعلّم العلوم الدقيقة من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية.

- تنظيم حلقات عمل إقليمية بشأن القيادة وصياغة الاقتراحات وتكوين الأفرقة، بالتنسيق مع الهيئات الفرعية الإقليمية (اللجنة الإقليمية لوسط شرق المحيط الأطلسي التابعة للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOCEA)، واللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهندي التابعة للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOCWIO)، واللجنة الإقليمية لوسط المحيط الهندي التابعة للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOCINDIO)، وذلك لمنفعة مديري المعاهد الوطنية لعلوم البحار والعلميين العاملين فيها.

- الاضطلاع بأنشطة تدريبية على استخدام الأدوات المساعدة لاتخاذ القرار في إدارة المناطق الساحلية، مما أسفر عن تنفيذ ٧ مشروعات في إطار اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهندي (IOCWIO)، منها مشروع يموله الاتحاد الأوروبي في تنزانيا بشأن سبل العيش المستدام في المناطق الساحلية من خلال الإدارة التشاركية.

- توفير التدريب في مجال وضع خرائط الفيضانات وتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية في إطار لجنة IOCWIO عن طريق مشروع وضع خرائط السواحل في المحيط الهندي (COST-MAP-IO).

- تقديم الدعم لوزراء التربية الأفارقة وللمشتركين في المفاوضات استعداداً لمؤتمر الأطراف الخامس عشر الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCC COP-15)، بما في ذلك توفير مشورة الخبراء وخدمات التنسيق لفريق من الخبراء الأفريقيين في مؤتمر الأطراف (COP-15).

- استهلال مشروع مدته ٤ سنوات بشأن التكيّف مع تغيّر المناخ في المناطق الساحلية في غرب أفريقيا (ACCC) مع تدريب خبراء في مجال إصلاح المنغروف والكثبان وفي مجال تغيّر المناخ في المناطق الساحلية في ٥ بلدان مشاركة، مما أسهم في تحسين فهم وإدارة تغيّر الخط الساحلي نتيجة تقلب المناخ.

- استهلال الشبكة المعنية بـ"الطحالب الضارة في شمال أفريقيا"، وتنظيم أنشطة تدريبية في مجال الذيفانات البيولوجية البحرية.

- تعزيز شبكة المراكز الوطنية للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية عن طريق إنشاء ٤٠ مؤسسة من ٢٥ بلداً، ووضع أطلس بحري أفريقي، والتدريب على السجل الإلكتروني الأفريقي للوثائق المتعلقة بالمحيطات، كجزء من مشروع شبكة المعلومات والبيانات الأوقيانوغرافية الخاصة بأفريقيا (ODINAFRICA)، في إطار برنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية (IODE).

- تطوير الشبكة الأفريقية المعنية بمستوى سطح البحر، ولا سيما عن طريق إنشاء ١٥ محطة، والإسهام كذلك في النظام العالمي لمراقبة المحيطات في أفريقيا (GOOS-AFRICA) الذي يدعم الشبكات الدولية ذات الصلة مثل الفريق المعني بمراقبة الأرض (GEO) والنظام العالمي لمراقبة المناخ (GCOS) فيما يخص تغيّر المناخ.

- تنسيق نظام الإنذار بأمواج التسونامي والتخفيف من آثارها في المحيط الهندي، بمشاركة البلدان المنتمية إلى اللجنة الإقليمية لغرب المحيط (IOCWIO)، من خلال وضع نماذج الفيضانات، ووضع واختبار نظم الإنذار بالتسونامي ومواجهة الطوارئ، ورصد الزلازل.

- استكمال ٣ مشروعات ميدانية بشأن الشباب وفيروس ومرض الأيدز في الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار برنامج رؤية الشباب، في البلدان التالية: غينيا بيساو ومدغشقر وتنزانيا (زنجبار)، بدعم من الميزانية وخطة العمل الموحدتين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز (UNAIDS-UBW).

- صياغة مذكرة مفاهيمية عن المشروع الإقليمي "تعزيز قدرة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء على مواجهة الكوارث المائية - المناخية" وتشاطر هذه المذكرة مع المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM).

- إعداد منهجيات ومبادئ توجيهية من أجل وضع خرائط الفيضانات في غرب أفريقيا، بالتعاون مع المركز الإقليمي للتدريب على الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجيا التشغيلية (AGRHYMET).

- تطوير جهاز تجريبي لرصد ظاهرة الجفاف في أفريقيا بغية توفير رصد شبه آني للظروف الهيدرولوجية على سطح الأرض بالاستناد إلى نماذج مدعومة بالمراقبة.

- جمع واستعراض نتائج مشروعات بناء القدرات في مجال الاستشعار عن بعد، في إطار مبادرة TIGER، وتحريرها للنشر، بغية استخدامها كنموذج لبيان كيفية إسهام المعلومات المستمدة من السواتل في إدارة المياه في أفريقيا.

- تعزيز شبكة بحوث أخصائيي الهيدرولوجيا في المناطق البركانية في ٣ بلدان في شرق أفريقيا.

- إعداد دراسات حالات، وتحديد أفضل الممارسات وتقديم التوصيات، وتعزيز الربط الشبكي والتعاون فيما بين بلدان

الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والجنوب، عن طريق ما يلي: الاجتماع الإقليمي الثاني في أفريقيا للجان الوطنية التابعة للبرنامج الهيدرولوجي الدولي (جنوب أفريقيا)؛ والمؤتمر الدولي الثالث لإدارة موارد المياه الجوفية المشتركة في أفريقيا (ليبيا)؛ والمؤتمر الدولي المعني بالمياه الجوفية وتغيّر المناخ (أوغندا)؛ وحلقة العمل الإقليمية لليونسكو بشأن التعليم في مجال المياه (السودان)؛ والجيوفيزياء والعمل الميداني في وادي رفت بكينيا؛ وإدارة المياه الجوفية (بنين)؛ وبرامج تتعلق بالمياه في معهد كينيا للمياه؛ وإدارة المخاطر المتعلقة بالمياه والمناخ؛ وإدارة المخاطر الهيدرومناخية في قطاع المناخ (إثيوبيا)؛ والمياه والصرف الصحي (غانا).

- تنظيم اجتماعات إقليمية ووطنية للخبراء في توغو وغينيا من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن استخدام وتطبيق نظم الطاقة الشمسية في أفريقيا، ضمت ٥٥ مشاركاً.
- انعقاد الدورة الأولى للمدرسة الصيفية السنوية الأفريقية في مجال الطاقة الشمسية في مالي، التي ضمت ٢٠ مشاركاً.
- إعداد السياسات الوطنية المتعلقة بموارد الطاقة المتجددة وتعزيز ما يتصل بذلك من قدرات عن طريق تنظيم حلقات عمل وطنية في نيجيريا والنيجر.
- وضع الصيغة النهائية لسياسة جزر القمر بشأن موارد الطاقة المتجددة.
- تنفيذ مشروع رائد عن استخدام موارد الطاقة المتجددة لأغراض التنمية في زنجبار.
- تعزيز العلاقات والربط الشبكي في مجال البيوتكنولوجيا في أفريقيا وتلبية احتياجات بناء القدرات في المنطقة من خلال المشاركة في تنظيم المؤتمر الأفريقي للبيوتكنولوجيا، بالاشتراك مع المركز الليبي لبحوث البيوتكنولوجيا (طرابلس، ليبيا).
- نشر عدد خاص من المجلة الآسيوية للبيوتكنولوجيا والتنمية، بعنوان: البيوتكنولوجيا في أفريقيا، وذلك بدعم من اليونسكو.
- قيام المدرسة الإقليمية للدراسات العليا في مجال التخطيط والإدارة المتكاملين للغابات والأراضي المدارية (ERAIFT) بتدريب ٢٥ أخصائياً أفريقياً على مستوى درجتي الماجستير والدكتوراه، وتأمين التمويل اللازم لأنشطتها حتى عام ٢٠١٣ بفضل الحصول على منحة بمقدار ٤,٢٢ مليون يورو من الجماعة الأوروبية.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- ضرورة إبقاء البرلمانيين ملتزمين بقضايا العلوم والتكنولوجيا والمعلومات، مما يتطلب تنظيم دورات إعلامية منتظمة نظراً لاستبدال الموظفين ولتضارب الأولويات بين الوزارات.
- من المزمع أيضاً تنظيم أنشطة مماثلة للتوعية بقضايا إدارة المناطق الساحلية الأفريقية في فترة العامين القادمة.
- يمثل انخفاض عدد الملتحقين بالتعليم العلمي مصدر قلق شديد، ويُقترح بالتالي تنفيذ مبادرتين جديدتين في أفريقيا تعتمدان على التمويل من خارج الميزانية، إحداهما في مجال تعليم علوم الأرض والثانية في مجال تعليم العلوم الهندسية.
- تعتزم اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التصدي لقلة البيانات في أفريقيا من خلال اعتماد تقنيات بسيطة لجمع البيانات الملائمة.
- يعتزم البرنامج الهيدرولوجي الدولي التصدي لقلة التمويل المخصص لإدارة المياه عن طريق إقامة شراكات جديدة وتطوير الشراكات القائمة.
- سيُمنح برنامج "تعزيز العلوم الأفريقية" وضعاً طليعياً فيما يخص التمويل من خارج الميزانية في فترة العامين القادمة.

تعزيز المساواة بين الجنسين

المنجزات

- قُدمت ١٥ منحة دراسية دولية مشتركة بين اليونسكو وشركة لوريال إلى نساء على مستوى درجة الدكتواره وما بعد الدكتوراه لتمكينهن من مواصلة بحوثهن في مختبرات تستضيفهن خارج بلدانهن الأصلية.
- ترمي جوائز شركة لوريال - اليونسكو للنساء في مجال العلوم إلى الاعتراف بالنساء الباحثات البارزات اللاتي أسهمن في التقدم العلمي عن طريق تزويدهن بالموارد اللازمة للوفاء بالتزامهن.
- إعداد دليل تدريبي بشأن قضايا الجنسين وتغيّر المناخ.
- زيادة إشراك النساء في الدورات الدراسية التي ينظمها معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه.
- زيادة مشاركة النساء في جميع الأنشطة التدريبية المتعلقة بالعلوم.

البرنامج المشترك بين القطاعات: تعليم العلوم

المنجزات

- يجري تحديد الاحتياجات ذات الأولوية في مجال تعليم العلوم في المناطق عن طريق تقديم المشورة وتنظيم حلقات العمل واجتماعات الخبراء الإقليمية، ومن خلال استعراض الكتابات والتقارير الرئيسية.

- الاضطلاع بأنشطة تعالج قضايا التوجيه على صعيد السياسات وبناء القدرات في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا (مثل تعليم علوم الأرض في أفريقيا)، بالإضافة إلى أنشطة تتعلق بالنهوض بالعلوم الأساسية والهندسة والعلوم الإيكولوجية وتعليم الأخلاقيات والصحافة العلمية.

البرنامج المشترك بين القطاعات: الإسهام في تنفيذ برنامج عمل موريشيوس لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

المنجزات

- إصدار طبعة جديدة لدليل مراقبة الشواطئ (Sandwatch)، الذي يركز على تمارين ميدانية عملية تبين تأثير تغيّر المناخ، وخيارات التكيّف وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الساحلية.
- قيام شبكة آسيا والمحيط الهادي لبحوث الهجرة، بالاشتراك مع اليونسكو، بتنظيم أول اجتماع بشأن الهجرة المرتبطة بتغيّر المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- استكمال ٢٠ مشروعاً ميدانياً بشأن الشباب وفيروس ومرض الإيدز في الدول الجزرية الصغيرة النامية بدعم من الميزانية وخطة العمل الموحدتين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمرض الإيدز (UNAIDS-UBW) في إطار برنامج رؤية الشباب.
- تقديم المساعدة التقنية إلى جمهورية موريشيوس بشأن سياسات التنمية المستدامة وممارساتها، وذلك في إطار مشروع موريشيوس جزيرة مستدامة.
- إقرار وزراء التربية في بلدان المحيط الهادي لنهج مشترك بين القطاعات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادي، مع التركيز على تعزيز ملاءمة المناهج الدراسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وبدء العمل على وضع خرائط التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- ترشيح مواقع جديدة للتراث العالمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء أو إدراجها في قائمة التراث خلال فترة العامين، وتصديق العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية التراث غير المادي.
- تنظيم أنشطة تدريبية في الدول الجزرية الصغيرة النامية تستهدف مهنيي الإعلام وترمي إلى تعميق فهمهم العلمي للعمليات المناخية، وشمل ذلك تدريب ٤٠ صحفياً من منطقة المحيط الهادي.

البرنامج المشترك بين القطاعات: أنشطة اليونسكو في مجال التصدي لتغيّر المناخ

المنجزات

- دعم التعاون الناشئ بشأن إطار عالمي للخدمات المناخية، وذلك بالاشتراك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بصفتهما الجهتين المنظمتين لتعاون الأمم المتحدة بشأن قاعدة المعارف المستعرضة، وعرض هذا الإطار العالمي على الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ (UNFCCC COP-15).
- العمل على تخفيف وطأت تغيّر المناخ وعلى التكيّف معه من خلال تعزيز التثقيف وتوعية الجمهور، بما في ذلك من خلال عقد أول حلقة تدارس دولية لليونسكو بشأن التعليم المتعلق بتغيّر المناخ، وذلك بالتعاون الوثيق مع البرامج العلمية الدولية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وبدعم مقدم من الدنمارك.
- إحراز تقدم ملموس في تقييم انبعاثات غاز الدفيئة في اليونسكو وتقييم الخيارات لتخفيف وتعويض الانبعاثات.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- ستحظى الأنشطة المتعلقة بتغيّر المناخ بوضع أنشطة طليعية فيما يخص التمويل من خارج الميزانية خلال فترة العامين القادمة بغية التغلب على صعوبة تنفيذ أنشطة البرنامج المشترك بين القطاعات بالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة.
- تندرج الأنشطة المتعلقة بتغيّر المناخ على الصعيد الدولي في عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، التي هي في غاية التعقيد أحياناً.

الموارد

١٨- في إطار تطبيق نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، جرى تنفيذ البرنامج الرئيسي الثاني باستخدام المورد التالية:

- **ميزانية البرنامج العادي: ٠٠٠ ٤٩٦ ٥٨ دولار**
  - تكاليف الأنشطة: ٠٠٠ ٧٧٣ ٢٢ دولار
  - تكاليف الموظفين: ٠٠٠ ٧٢٣ ٣٥ دولار

  الوظائف المقررة : ١٦٧ وظيفة ثابتة تتضمن ١١٣ وظيفة من الفئة المهنية، من بينها ١١ وظيفة يشغلها موظفون مهنيون وطنيون يعملون في المكاتب الميدانية (باستثناء الموظفين العاملين في مراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو).
- **الموارد الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٨٧٢ ٧٠ دولار**
  - الموارد الذاتية النفع الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٧٩٧ ١٤ دولار
  - الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٠٧٥ ٥٦ دولار

توزيع إجمالي الإنفاق
للبرنامج الرئيسي الثاني - العلوم الطبيعية

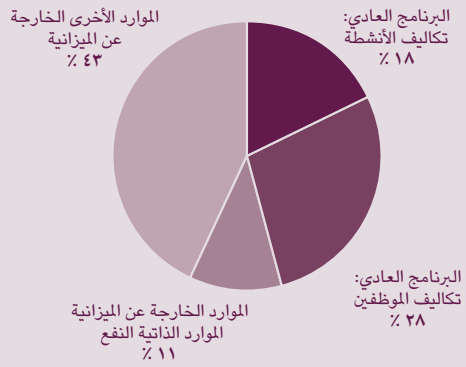

الاستنتاجات والعبر المستخلصة للمستقبل

١٩- ختاماً، تم إحراز تقدم معقول في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الرئيسي الثاني خلال فترة العامين الأولى. ففي إطار الهدف الاستراتيجي الثالث للبرنامج، «تسخير المعارف العلمية لصالح البيئة وإدارة الموارد الطبيعية للبرنامج»، تسير جميع الإنجازات المنشودة، بما فيها إعداد التقريرين العالميين لرصد حالة المياه العذبة والمحيطات، على المسار الصحيح. أما فيما يخص الهدف الاستراتيجي الرابع للبرنامج، «تعزيز السياسات وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار»، فقد تم تقديم المساعدة إلى عدة دول أعضاء في مجال وضع سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وسياسات موارد الطاقة المتجددة والبديلة، ولا سيما في منطقة أفريقيا، في حين تسير أنشطة الرصد العالمي لقدرات العلوم والتكنولوجيا على المسار السليم. وفيما يتعلق بموارد الطاقة المتجددة، تم إعادة توجيه الأنشطة ذات الصلة نظراً لقلة الموارد المتاحة لهذا البرنامج، بما في ذلك من حيث اليد العاملة، من أجل تركيزها على العمل في مجال السياسات (الحوار على صعيد السياسة العالمية ورسم السياسات وبناء القدرات ذات الصلة) لتحقيق أقصى قدر من التأثير. كما تم ترشيد أنشطة البرنامج الدولي للعلوم الأساسية حيث بات التركيز ينحصر في عدد محدود من الأنشطة ذات الأولوية تُنفذ استناداً إلى مبدأ تقاسم التكاليف مع شركاء مثل الرابطة الدولية للتقييم التعليمي (IAEA)، والمنظمة الدولية لبحوث الدماغ (IBRO)، والمركز الدولي للهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا (ICGEB)، ومركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية (ICTP)، وأكاديمية العلوم للعالم النامي (TWAS)، والمؤسسات الوطنية المشاركة في مشروعات البرنامج الدولي للعلوم الأساسية. وفي إطار الهدف الاستراتيجي الخامس للبرنامج، «الإسهام في الاستعداد لمواجهة الكوارث والتخفيف من آثارها»، أحرز مؤخراً تقدم ممتاز فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر بالتسونامي، في الوقت الذي كشف فيه الزلزال المدمر الذي وقع في هاييتي مدى أهمية البرنامج الدولي للحد من كوارث الزلازل (IPRED)، فضلاً عن ضرورة توسيع نطاق المناطق التي يشملها هذا النظام. وظلت اليونسكو تؤدي دورها في تنفيذ إطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥) بشأن القدرة على مواجهة الكوارث، مع التركيز على تعزيز الوعي بأهمية دمج سلامة المدارس والحد من مخاطر الكوارث في المناهج الدراسية في البلدان المعرضة للكوارث، والتشجيع على أخذ ذلك في الاعتبار.

البرنامج الرئيسي الثاني - أمثلة على المنجزات والصعوبات البارزة التي اقترنت بتنفيذ كل من وظائف اليونسكو الخمس

مختبر للأفكار	**المنجزات**	■ رفع مستوى الوعي في المجتمع المدني ولدى صانعي السياسات بشأن القضايا المستجدة مثل قضايا المياه العابرة للحدود، ومسألة إدماج التنوّع الثقافي في الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM). ■ التعمق في فهم التأثيرات المحتملة للتغيّرات العالمية في أحواض الأنهار ونظم المياه الجوفية وما يترتب عليها من خيارات على صعيد التكيّف، بما في ذلك التنسيق بين البرامج المنفذة في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي والمعنية بوضع مثل هذه الاستراتيجيات. ■ توضيح مفهوم معازل المحيط الحيوي بوصفها مختبرات للتعلّم من أجل تحقيق التنمية المستدامة كجزء من خطة عمل مدريد لمعازل المحيط الحيوي (٢٠٠٨-٢٠١٣). ■ ركّز المنتدى العالمي للعلوم (بودابست +١٠) على "المعرفة والمستقبل" بالإشارة إلى الدور الحاسم للعلوم في رسم مستقبلنا. وشهد المنتدى الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر العالمي الأول للعلوم، الذي نُظم بالاشتراك مع الأكاديمية المجرية للعلوم والحكومة المجرية ومع المجلس الدولي للعلوم من أجل تعزيز نوعية الحوار بشأن الأدوار والتحديات الجديدة المطروحة على صعيد المعارف العلمية، وأتاح أيضاً الفرصة للتطلع إلى تقديم رؤية استراتيجية لمستقبل البحث العلمي في المجتمع العالمي للقرن الحادي والعشرين. وتم في إطار جلسة عامة استعراض الإنجازات الماضية في مجال العلوم وسياسات العلوم منذ المؤتمر العالمي للعلوم لعام ١٩٩٩. ونظرت الجلسة العامة تحت عنوان "المضي قدماً" في الآفاق البعيدة المدى للعلوم وما تطرحه من تحديات على مستوى السياسات في السنوات القادمة. وشارك كبار العلميين (بمن فيهم علماء حائزون على جائزة نوبل)، والقائمون على رسم السياسات واتخاذ القرارات في مجال العلوم من جميع أنحاء العالم، في كلتا الجلستين وألقوا محاضرات رئيسية.
	الصعوبات	■ تتمثل الصعوبة الرئيسية في مجال المياه، في ضرورة التركيز على المعلومات اللازمة لتحسين فهم البيانات وقياسها ومحاكاتها وإدارتها.
هيئة تقنينية	**المنجزات**	■ اعتمدت جمعية لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في دورتها الخامسة والعشرين المعادلة الحرارية الدينامية لحالة مياه البحر TEOS-10 لتحل محل معيار اليونسكو الحالي EOS-80. وقد استخدم أخصائيو علوم البحار منذ عام ١٩٧٨ معامل النفاذية، أو "مقياس الملوحة العملية". وأدخلت اليونسكو هذا المقياس في معادلات عام ١٩٨٠ لحساب كثافة مياه البحر. وتم التوصل إلى وضع طريقة أدق لتحديد "الملوحة المطلقة" وإدراجها في المعادلة الحرارية الدينامية لمياه البحر. وستصبح المعادلة الجديدة معيار علوم المحيطات اعتباراً من عام ٢٠١٠، بعد أن أصبح هذا المعيار في عام ٢٠٠٩ معياراً صناعياً لبناء مصانع إزالة ملوحة مياه البحر. ومن شأن المعادلة الحرارية الدينامية أيضاً أن تزيد من دقة نماذج المناخ المستخدمة حالياً. ■ تم الإقرار بالدور الاستشاري لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي (UNESCO-IHP) في إعداد القانون الخاص بطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بموجب القرار A/RES/63/124: من خلال المساعدة العلمية والتقنية التي قُدمها إلى لجنة القانون الدولي والتي مهدت السبيل لإعداد اتفاقية في هذا الشأن. ■ وضع المبادئ التوجيهية للإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM) على مستوى أحواض الأنهار كمساهمة في البرنامج العالمي لتقييم المياه (WWAP). وقد حظيت مبادئ ومفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية بإقرار واسع النطاق ولكن تطبيقها في جميع الأحواض لا يتقدم بصورة مرضية. وينبغي النظر إلى المبادئ التوجيهية باعتبارها مرجعاً إرشادياً يقدم خلاصة جامعة للمنهجيات العلمية الرامية إلى تيسير تطبيق الإدارة المتكاملة على مستوى أحواض الأنهار. ■ تقديم مساهمات فنية قيمة إلى الاتفاقيات العالمية المعنية بالتنوّع البيولوجي وتغيّر المناخ والتصحر، وتأمين مشاركة نشطة في الحوارات الجارية في الأمم المتحدة بشأن إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوّع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي (IPBES).
	الصعوبات	■ تمثلت الصعوبات الرئيسية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، في مدى تقبل مختلف القطاعات المعنية بالمياه لهذه المبادرة وضمان تأثيرها على النحو الأمثل على صعيد الترويج لها في وسائل الإعلام ولدى الجهات الحكومية الفاعلة.

مركز لتبادل المعلومات	المنجزات	■ حضر ٣٢ وزيراً وممثلون آخرون عن الوفود الوطنية والمنظمات المتعددة الأطراف اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الأول بشأن المحيطات، الذي عُقد خلال الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو، من أجل مناقشة وإبراز الدور الحيوي للمحيطات في فهم تغيّر المناخ وفي توفير خدمات إيكولوجية تسهم في رفاه البشر، ولا سيما رفاه مجتمعات المناطق الساحلية، وإبراز دور اليونسكو ولجنتها الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في دعم الإدارة العالمية للمحيطات. ■ قيام البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP) الذي تتولى اليونسكو قيادته واستضافته، بإعداد التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم (WWDR)، وهو وثيقة طليعية تصدر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية (UN-WATER). ■ نشر خريطة موارد المياه الجوفية في العالم (١: ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥) في إطار البرنامج العالمي لرسم الخرائط الهيدرولوجية والتقييم الهيدرولوجي (WHYMAP). ■ وضع خلاصة وافية عن الفيضانات الكبرى في جميع أنحاء العالم مع التركيز على حجمها وأسبابها المناخية وآثارها الاجتماعية الاقتصادية، وذلك في إطار المبادرة الدولية المعنية بالفيضانات (IFI)، وبالتعاون مع الرابطة الدولية للعلوم الهيدرولوجية (IAHS). ■ مواصلة الشراكة مع شركة نشر تُعنى بالطبيعة "Nature Publishig Group". بشأن موقع "Nature Education" (تعليم الطبيعة)، وهو موقع إلكتروني مجاني يوفر موارد ذات نوعية جيدة لتعلّم العلوم. ■ إصدار الأطلس العالمي للقردة العليا باللغة الفرنسية. ■ الشروع في منتدى على الإنترنت تحت عنوان: "على الخطوط الأمامية في مواجهة تغيّر المناخ: منتدى عالمي للشعوب الأصلية والجزر الصغيرة والمجتمعات الضعيفة". ويستكشف هذا المنتدى تجارب تغيّر المناخ التي شهدتها المجتمعات التي تعيش في الجزر الصغيرة، والدائرة القطبية الشمالية، ومناطق عالية الارتفاع، وهوامش المناطق الصحراوية، وغيرها من البيئات الهشة. ويعتمد منتدى الخطوط الأمامية على نجاح المنتدى العالمي الذي أنشأته مبادرة "صوت الجزر الصغيرة" على الإنترنت، والذي شارك فيه الأشخاص المهتمون بقضايا الجزر الصغيرة في مناقشات بالاتصال المباشر شارك فيها أكثر من ٠٠٠ ٥٠ شخص من كل أنحاء العالم على مدى فترة تجاوزت ست سنوات وربطت بين سكان الجزر من منطقة البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي والمحيطين الهندي والهادي. ■ شبكة Sandwatch (رصد رمال الشواطئ) هي شبكة على مستوى القاعدة تضم المدارس وجماعات المجتمع المحلي التي تعمل معاً على مراقبة الشواطئ المحلية والبيئات القريبة منها، والحفاظ عليها وبناء القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ. وتُسهم الشبكة في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، من خلال توفير نهج عملي لدمج القيم المتأصلة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع جوانب عملية التعلّم. وتقوم أفرقة الشبكة القائمة في مناطق البحر الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الهادي وأفريقيا ومناطق أخرى، بتبادل الخبرات والبيانات من خلال موقع الشبكة أو من خلال نشرة الشبكة "Sandwatcher"، التي تصدر عدة مرات في السنة بالإنجليزية والإسبانية والفرنسية. ويجري حالياً تصميم قاعدة بيانات الشبكة بشأن تغيّر المناخ، بهدف توفير سجل بالبيانات المتعلقة بالشواطئ يمكن استخدامه لتقييم آثار تغيّر المناخ اعتباراً من عام ٢٠١٠.
	الصعوبات	■ تتمثل الصعوبة الرئيسية فيما يخص التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم في تحقيق أفضل أثر ممكن له من خلال الوصول إلى وسائل الإعلام من أجل نشر نتائجه وتعزيز الوعي بها.

هيئة لبناء القدرات في الدول الأعضاء	**المنجزات**	■ شملت جهود لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات الرامية إلى تنمية القدرات جميع فئات المجتمع، من مديري المعاهد المعنية بعلوم البحار إلى المجتمعات المحلية المعرضة للتسونامي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتُنفذ برامج اللجنة في جميع المناطق النامية مع تركيز خاص على أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيثما أمكن. وتشمل مبادرات تنمية القدرات ما يلي: حلقات عمل تدريبية في مجال جمع الأموال وأدوات لدعم عملية اتخاذ القرارات؛ وتعزيز الربط الشبكي وتدريب مديري قواعد المعلومات والبيانات، مع تأمين التزام طويل الأجل عن طريق شبكة المعلومات والبيانات الأوقيانوغرافية الخاصة بأفريقيا (ODINAFRICA)؛ وتدريب العلميين على تحديد التهديدات الناشئة عن حوادث الطحالب الضارة؛ ورصد مستوى سطح البحر من أجل الدراسات الروتينية والطويلة المدى الخاصة بتغيّر المناخ وتحديد المخاطر ذات الصلة بالمحيطات؛ وتدريب المؤسسات والمجتمع المدني على رصد الإنذارات الصادرة عن مزودي الخدمات المتعلقة بالتسونامي، وتعميمها أو اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. ■ تركز أنشطة برنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي في مجال بناء القدرات على الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM) والمياه الجوفية؛ والمياه والتغيّر العالمي، بما في ذلك إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ؛ وإدارة التحات والترسب؛ والمياه والمرافق الصحية؛ وتجميع مياه الأمطار؛ وتسوية النزاعات وإدارة المياه العابرة للحدود، والإدارة المستدامة للمياه في المناطق الحضرية؛ ونوعية المياه. ■ تم تعزيز قدرات ١ ٥١٨ معلماً ووسيطاً في ٧ دول أعضاء على التثقيف في مجال المياه، عن طريق تدريبهم في إطار برنامج مشترك بين برنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي وبرنامج تثقيف المعلمين في مجال المياه (UNESCO-IHP/WET) تحت عنوان "المياه والتعليم في منطقة الأمريكتين والكاريبي". ■ تم وضع واستهلال برنامج اليونسكو الخاص بمنح التعليم العالي في مجال المياه من أجل النهوض بقدرات أخصائيي المياه في البلدان النامية، وتعزيز البحوث ذات الصلة، ومواصلة توثيق الروابط بين معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه (UNESCO-IHE) والبرنامج الهيدرولوجي الدولي. ■ قامت المدرسة الإقليمية للدراسات العليا في مجال التخطيط والإدارة (ERAIFT) بتدريب ٢٥ أخصائياً أفريقياً على مستوى درجتي الماجستير والدكتوراه في مجال الإدارة المتكاملة للأراضي والموارد في المناطق المدارية الرطبة. ■ في إطار الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP) التي تركز على إقامة الشراكات على أساس تشاطر التكاليف وعلى أفريقيا وقضايا الجنسين، شُرع في سلسلة من الدورات الدراسية المتقدمة في العلوم الأساسية في مختلف البلدان الأفريقية، بالاشتراك مع الاتحادات العلمية التابعة للمجلس الدولي للعلوم (ICSU) والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN)، والمركز الدولي للفيزياء النظرية (ICTP)، والمركز الدولي للهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا (ICGEB)، وأكاديمية العلوم للعالم النامي (TWAS)، وغيرها من المنظمات الشريكة، مع التركيز على مشاركة النساء العلميات. ■ نظمت اليونسكو المؤتمر الأفريقي الأول بشأن البيوتكنولوجيا (طرابلس، ليبيا) الذي أسفر عن توصيات بشأن تلبية احتياجات بناء القدرات في المنطقة. وعُرضت هذه التوصيات بعد ذلك من أجل متابعة تنفيذها على المؤتمر الأفريقي الأول في مجال البيوتكنولوجيا الذي عقده الاتحاد الأفريقي في نيروبي، واعتمد المؤتمر هذه التوصيات. ■ شارك ما يزيد على ١ ٤٠٠ من العلميين في البرامج التدريبية التي نظمها المركز الدولي للفيزياء النظرية (ICTP). ■ تدريب وإعادة تدريب المسؤولين في وزارات العلوم والتكنولوجيا في أفريقيا بشأن استعراض السياسات الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا والمعلومات وإعادة صياغتها.
	الصعوبات	■ تتمثل الصعوبة التي تعترض في كثير من الأحيان الجهود التي تبذلها لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات من أجل تنمية القدرات، في الافتقار الحاد إلى البنى التحتية الأساسية لتشغيل البرامج في الموقع. ■ نقص الموارد البشرية المدربة في مجال الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالمياه. وحتى في الحالات التي يكون فيها تمويل البنية التحتية متوافراً، فإن الاستثمارات في البنية التحتية للمياه غالباً ما لا يليها ما يلزم من الاستثمارات في التعليم والتدريب في مجال المياه.

عامل حفاز للتعاون الدولي	**المنجزات**	■ تم إبلاغ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC)، بتنفيذ الجزء المتعلق بأعالي البحار في النظام العالمي لمراقبة المحيطات (GOOS) بنسبة ٦١٪. ونسقت لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات النشر الكامل لمصفوفات عوامات آرغو (ARGO)،ومصفوفات العوامات الطافية في نهاية ٢٠٠٩. كما جرى العمل على سد الفجوات المباشرة في التغطية الستالايتية. وقد تطلب وضع هذه النظم لمراقبة المحيطات تعاوناً دولياً رفيع المستوى. ■ قامت الشبكة العالمية للمعلومات المتعلقة بالمياه والتنمية في المناطق القاحلة (G-WADI)، وجامعة كاليفورنيا، بدعم من الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء التابعة للولايات المتحدة الأمريكية (ناسا) والإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (NOAA)، بوضع تقديرات عالمية بشأن هطول الأمطار مستمدة من بيانات ساتلية عالية الاستبانة وآنية. وتتسم هذه البيانات بأهمية حاسمة في تحليل الظروف الجوية والمناخية من أجل إصدار التنبؤات والإنذارات، ولا سيما فيما يتعلق بالظواهر المتطرفة (مثل الفيضانات، إلخ.) وهي تُستخدم على نحو متزايد، وبوجه خاص في البلدان النامية. ■ تم الاضطلاع بأول عملية تقييم للأنهار والبحيرات والمياه الجوفية العابرة للحدود تحت رعاية اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بالمياه (UNECE)، وبالتعاون مع مختلف الشركاء. ويهدف هذا التقييم إلى تزويد الأطراف في الاتفاقية وغير الأطراف فيها بما يلزم من المعلومات والمشورة لتحسين حالة المياه العابرة للحدود، وتشجيعهم على مواصلة العمل في هذا الصدد. ■ وشكلت كل من السنة الدولية لكوكب الأرض (٢٠٠٨) والسنة الدولية لعلم الفلك (٢٠٠٩) منصة رئيسية للتعاون الدولي. وعمل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) والبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية(IGCP)، على حفز الأحداث الدولية. ولقيت المؤتمرات الدولية الخاصة بالحدائق الجيولوجية نجاحاً كبيراً. وضم المؤتمر العالمي الثالث لمعازل المحيط الحيوي في مدريد، وللمرة الأولى، أكثر من ٢٥٠ من مديري ومنسقي معازل المحيط الحيوي وما يزيد على ٥٠٠ من العلميين، وممثلي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، من ١٠٥ بلدان. ■ تم تدشين مبنى المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (SESAME)، خلال حفل افتتاح أولي للمركز (علان، الأردن، ٢٠٠٨/١١/٣)، كما شهد الاحتفال تجهيز المركز بالمكروترون، وهي القطعة الأولى من آلة المركز الرئيسية. وإثر جهود مبذولة بدعم من اليونسكو، منح مختبر دارسبوري (المملكة المتحدة) خمس سيالات ضوئية للمركز. واستفاد ما يزيد على ٢٠٠ من العلميين من ٢٠ بلداً من برنامج التدريب على استخدام الإشعاع السنكروتروني. ■ تمثل سلسلة المنتديات العلمية العالمية التي تُنظم مرتين في السنة في بودابست فرصة فريدة لتزويد العلميين والقائمين على وضع السياسات العلمية والزعماء السياسيين من جميع أنحاء العالم بمحفل عالمي لمناقشة القضايا الحيوية التي تحظى باهتمامهم المشترك. وقد شارك في كل منتدى أكثر من ٤٠٠ من العلميين والقادة السياسيين والمسؤولين عن رسم السياسات والصحفيين من أكثر من ٩٠ بلداً. وكما جرت العادة في هذه المناسبات، يستقطب كل منتدى العديد من الفعاليات العلمية العالمية، التي تجري بالتزامن مع المنتدى العالمي للعلوم. ومن ضمن الأحداث التي عُقدت أثناء المنتدى العالمي للعلوم لعام ٢٠٠٩ في بودابست، الاجتماع السنوي لأكاديمية العالم الثالث للعلوم (TWAS)، واجتماع لوزراء العلوم والتعليم لمجموعة الدول السبع والسبعين والصين، وندوة عن كرامة الإنسان نظمها الاتحاد الدولي للأكاديميات، واجتماعات مجلس إدارة الأكاديمية العالمية للعلميين الشباب، والمنظمة الإسرائيلية الفلسطينية للعلوم (IPSO)، والمركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار التابع لمجموعة الدول السبع والسبعين والصين، واجتماع لأعضاء اللجان البرلمانية المعنية بالبحوث والعلوم والتعليم.
	الصعوبات	■ بعد مرور خمسة عشر عاماً على ظهور أول مفهوم للنظام العالمي لمراقبة المحيطات، وبفضل التنفيذ الناجح لعناصر رئيسية من هذا النظام (بما في ذلك الرصد من الفضاء لحجم الجليد البحري ولمستوى سطح البحر وللإنتاجية الأولية على مستوى سطح البحر، يكمله عمل شبكات الطوافات الطليقة وعوامات آرغو ومقياس آرغو ومقياس المد والجزر) في المواقع، فإن بوسع اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات أن تفخر اليوم بأنها أسست بحق نظاماً عالمياً قابلاً للتشغيل ومستداماً لمراقبة المحيطات. بيد أننا نشهد تراجعاً في مستوى الإسهامات الإضافية المقدمة من الكيانات الوطنية في هذا النظام العالمي، وهو ما قد يفضي إلى عدم بلوغ الغايات والأهداف الأصلية المحددة للنظام. ولذا، فلا غنى عن إعطاء زخم جديد للالتزامات المتعددة الأطراف بدعم عمليات المراقبة العالمية للمحيطات.

البرنامج الرئيسي الثالث - العلوم الاجتماعية والإنسانية

الاتجاهات والتطورات البارزة

٢٠- لقد زادت الأزمة المالية العالمية من ضرورة أن تعمل العلوم الاجتماعية والإنسانية على تكوين فهم متعمق لتعقيدات الوضع وللتغيرات الطارئة على الصعيدين المحلي والوطني. فتدعو الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة الاقتصادية والمالية وتأثيرها في التنمية الذي عُقد في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ إلى «... تقديم الخبرات والتحليلات الفنية المستقلة التي من شأنها أن تساهم في توفير أساس يسترشد به في العمل وصنع القرار على الصعيد الدولي وتعزيز الحوار وتبادل الآراء على نحو بناء فيما بين صانعي السياسات والأكاديميين والمؤسسات والمجتمع المدني».

٢١- ولذا، فقد أصبح التخفيف من التأثير الاجتماعي السلبي لهذه الأزمة على الناس الذين يعيشون أشد الأوضاع هشاشة يشكل أولوية لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) الذي يسعى إلى التعمق في فهم الأوضاع المحلية والوطنية، وتوثيق الروابط بين البحوث والسياسات في مجال التحولات الاجتماعية. وقد أسهم برنامج موست في تعزيز السياسات الرامية إلى تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن الأزمة المالية، وذلك عن طريق تنظيم سلسلة من المنتديات الرفيعة المستوى تَمثل أولها في النشاط الذي نظمه موست بالتعاون مع مجلس البحوث في مجال العلوم الإنسانية لجنوب أفريقيا، على هامش المنتدى العالمي للعلوم الاجتماعية (الذي عُقد في بيرغن، بالنرويج، في أيار/مايو ٢٠٠٩)؛ وتَمثل المنتدى الثاني في تنظيم جلسات مواضيعية عن هذه المسألة في إطار المنتدى الإقليمي السابع لوزراء التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (الذي عُقد في كيتو، في إكوادور، في آب/أغسطس ٢٠٠٩)؛ ونُظم النشاط الثالث إبان الدورة التاسعة للمجلس الدولي الحكومي لبرنامج موست، في ٢٩/٩/٢٠٠٩. فحلل المشاركون في هذه المنتديات السياسات الوطنية والدولية الرامية إلى التصدي للأزمة المالية، وقدموا اقتراحات بشأن السياسات من أجل التصدي لأسوأ الآثار الاجتماعية الناجمة عن الأزمة، وشددوا على أهمية مواصلة توفير الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي وعلى أهمية العمل بالنهوج القائمة على مراعاة حقوق الإنسان والتعاون فيما بين الأطراف المعنية. وأوصى المجلس الدولي الحكومي لبرنامج موست، في دورته التاسعة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، بدعم شبكات البحوث المعنية بتأثير الأزمة على الفئات الأضعف حالاً بغية توفير خيارات سياسية قائمة على بيانات مقارنة، ومن أجل تبادل أفضل الممارسات فيما يخص السياسات الاجتماعية الرامية إلى التصدي للأزمة. وستجري في منتديات برنامج موست التي ستنظم في المستقبل لوزراء التنمية الاجتماعية، المقارنة بين هذه السياسات في إطار مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، التي تندرج ضمن المبادرات المشتركة التسع لمواجهة الأزمة، التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وتدل هذه التجارب على أنه بات من المجدي أكثر من أي وقت مضى أن يتم تعزيز هذا النوع من الإدارة التشاركية، على نحو ما يدعو إليه قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك من أجل مناصرة التدابير المستدامة والفعالة الرامية إلى التصدي للأزمة.

الأولوية القطاعية الأولى لفترة العامين: تعزيز المبادئ والممارسات والمعايير الأخلاقية ذات الأهمية للتنمية العلمية والتكنولوجية والاجتماعية

تعزيز أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا مع التركيز على أخلاقيات البيولوجيا

المنجزات

٢٢- جرت توعية المعنيين برسم السياسات في الدول الأعضاء، والعاملين في مؤسسات التعليم العالي والنظم الوطنية للبحوث، وعامة الجمهور بشأن القضايا المتعلقة بأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، وذلك عن طريق ما يلي:

- لجنة اليونسكو الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا اللتان أسهمتا إسهاماً كبيراً في توعية الجمهور من خلال ما اضطلعتا به من تفكير ونقاشات بشأن استنساخ البشر والحوكمة الدولية، وبشأن المسؤولية الاجتماعية والصحة؛

- تنظيم الدورة السادسة عشرة للجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا (مكسيكو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، التي ركزت على إنجاز تقرير اللجنة بشأن المسؤولية الاجتماعية والصحة، وعملت على تنمية مبدأ احترام الضعف البشري والسلامة الشخصية، وعلى إعداد تقرير اللجنة عن استنساخ البشر والحوكمة الدولية؛

- تطوير مرصد الأخلاقيات العالمي الذي حظي باتصالات عديدة به على الإنترنت لأغراض البحث والاطلاع، وينتفع به أكثر من ١ ٨٠٠ شخص و ٥٠٠ مؤسسة في مختلف أنحاء العالم؛

- ترجمة مبادئ الإعلان العالمي بشأن أخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان في شكل مواد تعليمية تندرج في المنهج الدراسي الأساسي لأخلاقيات البيولوجيا الخاص باليونسكو والذي يجري اختباره في جامعات في جميع المناطق؛

- أعمال اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (كومست)، التي ساعدت على إدراج مسألة الآثار الأخلاقية لتغير المناخ في صلب جدول الأعمال الدولي، وصاغت مفاهيم جديدة أقنعت الدول الأعضاء بجدوى إجراء دراسة عن مدى ملاءمة إعداد إعلان بشأن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ وذلك وفقاً للطلب الوارد في القرار ٣٥م/٣٦، وعملت على رفع مستوى الوعي بأهمية التحديات الأخلاقية التي تنطوي عليها التكنولوجيات النانومترية.

٢٣- كما جرى تعزيز التعاون الدولي والقدرات المؤسسية الوطنية في مجال أخلاقيات البيولوجيا من خلال ما يلي:

- تشكيل عشر لجان وطنية جديدة لأخلاقيات البيولوجيا (توغو وجامايكا والسلفادور وعمان وغابون وغانا وغينيا وكولومبيا ومدغشقر وملاوي)؛

- تنظيم المؤتمر الدولي للعمل المشترك من أجل بناء القدرات في مجال أخلاقيات البيولوجيا (مكسيكو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) الذي تبادل فيه المشاركون المعارف والخبرات عن تشكيل وتشغيل لجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا وفكروا خلاله في السبل الكفيلة بتحسين التعاون في المستقبل؛

- تقديم الدعم لإقامة شبكات إقليمية بغية تعزيز التعاون والربط الشبكي بين المؤسسات والباحثين فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بأخلاقيات البيولوجيا؛

- اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بأخلاقيات البيولوجيا، التي تهدف إلى تعزيز تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال أخلاقيات البيولوجيا (وتضطلع اليونسكو بمهام الأمانة الدائمة لهذه اللجنة).

الصعوبات والدروس المستخلصة

- تواجه اليونسكو بشكل دائم صعوبة في تحديد القضايا والمجالات التي يمكن صياغة مبادئ أخلاقية مشتركة بشأنها، وفي صياغة المبادرات الملائمة من أجل متابعتها.

- أفضت الجهود التي بُذلت من أجل تحسين الربط بين عمل اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا وأعمال اللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا من خلال تنظيم دورة مشتركة للجنتين إلى قيام تفاعل بنّاء بينهما أدى إلى تعزيز تأثير العمل الذي تضطلع به اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا في الدول الأعضاء.

- إن صياغة استجابات فعالة إزاء مجموعة القضايا التي تطرحها التكنولوجيات النانومترية تتطلب وجود روابط قوية بين النهوج الأخلاقية والسياسات العلمية، وهذا في حين أن الروابط الموجودة حالياً هي روابط غير ملائمة وينبغي تعزيزها.

الأولوية القطاعية الثانية لفترة العامين: تعزيز النظم الوطنية والإقليمية للبحوث بغية توفير بحوث تخدم السياسات بشأن القضايا الاجتماعية والأخلاقية

تعزيز الروابط بين البحوث والسياسات في مجال التنمية الاجتماعية والسياسات الخاصة بالتربية البدنية والرياضة

المنجزات

- تم تعزيز الصلات بين البحوث في مجال العلوم الاجتماعية وعمليات رسم السياسات بغية معالجة قضايا الفقر والسياسات الاجتماعية عن طريق تنظيم منتديات إقليمية للوزراء في أمريكا اللاتينية، وبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبلدان جماعة أفريقيا الشرقية، وبلدان جنوب آسيا ومنطقة الدول العربية.

- وجرى تعزيز رسم السياسات القائمة على الشواهد، بالاستعانة بأداة برنامج موست على الإنترنت التي تتيح مقارنة نتائج البحوث ذات الصلة بالسياسات والمستمدة من مصادر من مختلف أنحاء العالم، وهي أداة لا تستند فقط إلى نتائج للبحوث مستمدة من نحو ١٠٠ تقرير بحثي أصدرها منتدى اليونسكو المعني بالتعليم العالي والبحوث والمعارف، وإنما تتضمن أيضاً خمس مجموعات مواضيعية تتعلق بالموضوعات ذات الأولوية بالنسبة إلى برنامج موست، وهذه الموضوعات هي: "الصلات بين البحوث والسياسات"، و"سياسات التكامل الإقليمي"، و"القضاء على الفقر"، و"المساواة بين الجنسين"، و"درء العنف في صفوف الشباب".

- وتم تعزيز النظم الوطنية للبحوث بغية توفير بحوث تخدم السياسات بشأن القضايا الاجتماعية والأخلاقية، وذلك في إطار اتفاق أبرم مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية يشمل الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وخصوصاً من خلال تنظيم المنتدى العالمي للعلوم الاجتماعية في بيرغن، بالنرويج (٢٠٠٩)، وإعداد التقرير العالمي عن العلوم الاجتماعية الذي سينشر في عام ٢٠١٠.

- وجرى حفز الالتزام بالسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر، وذلك من خلال نشر المجموعة المعنونة "التحرر من الفقر"، في شكل أربعة مجلدات، ومن خلال تنفيذ عدة مشروعات للبحوث في أفريقيا ركزت على إعداد أدوات لصنع القرار تستند إلى حقوق الإنسان ويمكن استخدامها في إعداد وثائق الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

- وتم تعزيز الجهود من أجل معالجة الديناميات الاجتماعية والبشرية المرتبطة بتغير المناخ وذلك من خلال مبادرة تستهدف التعمق في فهم تأثير تغير المناخ على الهجرة، عن طريق جمع البيانات والتعلّم من تزايد الحالات الراهنة للهجرة الناجمة عن أسباب بيئية (وسيستفاد من نتائج هذه البحوث المشتركة بين التخصصات في رسم السياسات وفي صياغة استجابات وجيهة وفعالة للتصدي لهذا التحدي).

- وبُذلت جهود معززة لزيادة مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار وزيادة انخراطهم في الحياة المدنية وتعزيز اندماجهم في المجتمع (بما في ذلك ما يتعلق بالعنف في صفوف الشباب)، ولا سيما من خلال إعداد استراتيجية عالمية بشأن الشباب، وتنظيم المنتدى العاشر للشباب في أثناء الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر العام، وتنفيذ مشروعات في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس من أجل التشجيع على تنمية أوضاع الشباب ودرء العنف المرتبط بالعصابات في أوساط الشباب.

- وأصبحت ١٣٠ دولة أطرافاً في اتفاقية عام ٢٠٠٥ الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، التي أصبحت بذلك أنجح الاتفاقيات التي أبرمت في تاريخ اليونسكو، من حيث سرعة تطورها ودخولها حيز النفاذ.

- وجرى تعزيز الجهود من أجل القضاء على المنشطات في الرياضة، وذلك بتنفيذ ١١ مشروعاً وبفضل مساهمات وردت من صندوق القضاء على تعاطي المنشطات في مجال الرياضة (بلغ مجموعها حتى الآن أكثر من مليوني دولار أمريكي).

- وتم تعزيز الروابط بين البحوث والسياسات على المستويات المحلية من أجل ضمان الاستدامة الاجتماعية في المناطق التاريخية، ومن أجل تأمين اندماج المهاجرين على الصعيدين الاجتماعي والمكاني في المناطق الحضرية وذلك من خلال المشروع المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) واليونسكو بشأن "السياسات الحضرية والحق في المدينة، والحقوق، والمسؤوليات، والمواطنة".

الصعوبات والدروس المستخلصة

- يبدو أن الصعوبة الرئيسية التي تنتظر العمل في المستقبل ستكمن في إمكانية استهلال ومواصلة حوار بين الباحثين وصانعي السياسات يشمل مجمل الأطراف المعنية على صعيد المجتمع المدني ويضمهم في إطار تشاركي حقيقي. ولا يمكن قياس نتائج هذا المسعى بمقاييس الأجل القصير المتمثل في برامج لفترة عامين.

- إن التعاون بين الوكالات (مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة) يوفر فرصاً ممتازة لنشر نتائج البحوث. كما يمكن الاستفادة من كراسي اليونسكو الجامعية والرابطات الدولية للسلطات المحلية بغية زيادة تأثير أنشطة اليونسكو.

- ولعل أداة برنامج موست المتاحة على الإنترنت والخاصة بالسياسات المعنية بالبحوث تحتاج إلى أن تستوفى كي تمكّن المزيد من الشركاء من الاستعانة بهذا المورد، وبغية تضمينها آلية توفر إمكانية إجراء استعراض النظراء عن طريق الإنترنت.

الأولوية القطاعية الثالثة لفترة العامين: الإسهام في الحوار بين الحضارات والثقافات وفي ثقافة السلام من خلال الفلسفة والعلوم الإنسانية والحوكمة الرشيدة وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة التمييز

محور العمل ٣: تشجيع التفكير الفلسفي وحقوق الإنسان في مجالات اختصاص اليونسكو ومكافحة العنصرية والتمييز

المنجزات

- جرى تعزيز الجهود الرامية إلى الترويج لاحترام حقوق الإنسان في مجالات اختصاص اليونسكو وذلك من خلال تعبئة جميع الشركاء كي يشاركوا في الاحتفال في عام ٢٠٠٨ بذكرى مرور ستين عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو الاحتفال الذي اختتم بحفل التوقيع على الاتفاق الخاص بإنشاء المركز الدولي للنهوض بحقوق الإنسان، في بوينس آيريس، بالأرجنتين.
- وتم تعزيز الأنشطة الخاصة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالارتقاء بالتفكير الأكاديمي بشأن المضمون التقنيني وواجبات الدول في احترام وحماية وإنفاذ الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والحق في التمتع بمنافع التقدم العلمي وتطبيقاته، وذلك من خلال أنشطة مشتركة نظمت مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن خلال العمل مع خبراء مختصين على زيادة إيضاح الحق في الانتفاع بمياه الشرب المأمونة والصرف الصحي.
- وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، جرى تعزيز العمل في هذا الصدد عن طريق إقامة تحالف دولي للمدن المناهضة للعنصرية والتمييز وذلك إبان المنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان الذي عُقد في نانت، بفرنسا، في عام ٢٠٠٨، وهو تحالف يربط بين التحالفات الإقليمية الستة القائمة. وقد أشير في الوثيقة الختامية لمؤتمر دوربان الاستعراضي الذي عُقد في جنيف في عام ٢٠٠٩ إلى الدور الهام الذي تضطلع به اليونسكو وإلى أهمية العمل الذي تقوم به في هذا الميدان.
- وفي إطار الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات بشأن الفلسفة، جرى التشجيع على تدريس الفلسفة وذلك من خلال مؤتمرات إقليمية رفيعة المستوى نظمت في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا والمحيط الهادي، ومنطقة الدول العربية، أسفرت عن نشر توصيات ترمي إلى تحسين تدريس الفلسفة في كل منطقة، وقد وزعت هذه التوصيات على نطاق واسع على جميع الأطراف المعنية.
- وبذلت جهود معززة لتشجيع النقاش الفلسفي في إطار المجتمع المدني بشأن قضايا رئيسية تندرج في نطاق اختصاصات اليونسكو، وذلك من خلال تنظيم أنشطة دولية بارزة للاحتفال باليوم العالمي للفلسفة.
- وركزت الإسهامات التي قدمت إلى البرنامج المشترك بين القطاعات والمعني بالحوار بين الحضارات والثقافات وبثقافة السلام، على الحوار في إطار المجتمع المدني، وبالتحديد الحوار بين الباحثين الإسرائيليين والفلسطينيين والجامعات الإسرائيلية والفلسطينية، وعلى منتدى آفاق منطقة القرن الأفريقي الكبرى، في أفريقيا، الذي يتيح إطاراً مبتكراً لتبادل الآراء والأفكار بين الباحثين والمثقفين في هذه المنطقة وفي أوساط الشتات الأفريقي وكذلك بين صانعي السياسات وأفراد المجتمع المدني والعاملين في أوساط الأعمال التجارية وقادة الرأي ممن يهمهم مستقبل سكان هذه المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي اضطلعت اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان بإنشائه في القاهرة في عام ٢٠٠٨، سيساهم في التقريب بين الثقافات في المنطقتين وفي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- إن إحدى الصعوبات الرئيسية التي تنتظر العمل في المستقبل تتمثل في مواصلة إدراج النهج القائم على مراعاة حقوق الإنسان، في جميع أنشطة اليونسكو ومشروعاتها. ويتطلب تعميم الاهتمام بحقوق الإنسان توافر التنسيق والتدريب على نحو مكثف في داخل المنظمة. كما أن زيادة التعاون مع هيئات الأمم المتحدة، وإن كان يتيح فرصاً هائلة، فإنه ينطوي على صعوبات في إجراء المشاورات وتأمين التنسيق على أتم وجه.
- محدودية اهتمام الحكومات بقضايا الشباب، ومحدودية مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار.

تلبية احتياجات أفريقيا

المنجزات

- أحرز تقدم كبير في بناء القدرات من أجل تعزيز القدرات على إجراء البحوث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة، وذلك من خلال موافقة المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين على إقامة معهد البحوث الدولية بشأن التكامل الإقليمي والتحولات الاجتماعية في منطقة غرب أفريقيا، في برايا، بالرأس الأخضر.

- في إطار برنامج مزودي خدمات الإنترنت المعني بتعزيز النظم الوطنية للبحوث، بدأ العمل في إجراء دراسات قطرية في كل من مدغشقر وزمبابوي وكوت ديفوار ترمي إلى إدراج الآفاق الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية في السياسات العلمية.

- كما أيّد المؤتمر العام الاقتراح الداعي إلى إنشاء مركز للبحوث والتوثيق بشأن المرأة وقضايا الجنسين وبناء السلام، في كينشاسا، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك في انتظار أن يوافق المجلس التنفيذي على ذلك نهائياً، وهو مركز سيعمل على زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية إنتاج معارف من جانب البلدان المعنية بالتوصيات الدولية بشأن السياسات، وبغية المساعدة في تشاطر الخبرات وصياغة السياسات الاجتماعية.

- وجرى في إطار البرنامج الخاص بأخلاقيات البيولوجيا، التشديد على تقديم المساعدة التقنية إلى منطقة أفريقيا من أجل إنشاء لجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا في توغو وغابون وغانا وغينيا ومدغشقر وملاوي.

- وتماشياً مع الجهود التي تبذل على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تعزيز تنمية شؤون الشباب في أفريقيا، اضطلع قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، على أساس التشاور مع المجموعة الأفريقية في اليونسكو والمنظمات الإقليمية، ومن بينها الاتحاد الأفريقي، بإعداد استراتيجية بشأن الشباب الأفريقي تسهم في تعزيز بيئة تمكينية على صعيد السياسات بغية تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية هي: مشاركة الشباب في وضع السياسات، وتكوين المشروعات التجارية، وتحقيق التكامل الإقليمي عن طريق مساندة عمليات تدعيم الشبكات المعنية بالشباب.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- ضرورة تعزيز التعاون بين مركز البحوث والتوثيق بشأن المرأة وقضايا الجنسين وبناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى، والوزارات والجامعات وغير ذلك من المؤسسات الملائمة في المنطقة، بغية تدعيم الروابط بين البحوث وعمليات رسم السياسات على المستويين الوطني والإقليمي.

تعزيز المساواة بين الجنسين

المنجزات

٢٤- تماشياً مع خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، تركز العمل على استجلاء تأثير العولمة على أوضاع وحقوق المرأة على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي والثقافي، وتم ذلك من خلال ما يلي:

- تنشيط عمل الشبكة الدولية للدراسات عن المرأة وللبحوث بشأن قضايا الجنسين، التي تضم باحثين أكاديميين وأقساماً جامعية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأمريكا الشمالية وأوروبا وأوقيانيا.

- استهلال مشروع عالمي للبحوث الموجهة نحو خدمة السياسات عنوانه "قضايا الجنسين والأزمة المالية" يتولى تنسيقه العام كرسي اليونسكو الجامعي المعني بالدراسات الخاصة بقضايا الجنسين، بجامعة لانكستر، في المملكة المتحدة.

- تقديم الدعم إلى المركز الفلسطيني للبحوث والتوثيق بشأن المرأة، مما أدى إلى إصدار مطبوعات متنوعة.

البرنامج المشترك بين القطاعات: تعزيز نظم البحوث الوطنية

المنجزات

- إن عمل هذا البرنامج يرمي إلى توفير توصيات وسياسات علمية تتعلق بإسهام القدرات الخاصة بالبحوث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال عمليات استعراض النظم الوطنية للبحوث، وهي عمليات تجري حالياً في أربعة بلدان رائدة هي الأردن وزمبابوي وكوت ديفوار ومدغشقر. ويجري في كل حالة من هذه الحالات استعراض أوضاع العلوم الطبيعية وأوضاع العلوم الاجتماعية والإنسانية بغية مساندة الدول الأعضاء في تنفيذ سياسة علمية متسقة تدعم التنمية.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- لقد تم الاعتراف بضرورة تعزيز البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية في إطار النظم الوطنية للبحوث، وسيتعين على القطاع أن يواصل التشديد على هذه المسألة بقوة.
- ينبغي لعمليات الاستعراض أن تتضمن موضوع الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الانتفاع بالمعلومات في إطار النظم الوطنية للبحوث، وأن تتضمن أيضاً إسهام هذه التكنولوجيا في هذا الصدد.

الموارد

٢٥- في إطار تطبيق نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، جرى تنفيذ البرنامج الرئيسي الثالث باستخدام الموارد التالية:

- **ميزانية البرنامج العادي: ٠٠٠ ٦٤٥ ٢٩ دولار**
  - تكاليف الأنشطة: ٠٠٠ ٨٧٢ ١٠ دولار
  - تكاليف الموظفين: ٠٠٠ ٧٧٣ ١٨ دولار

  الوظائف المقررة: ٨٥ وظيفة ثابتة تتضمن ٦٢ وظيفة من الفئة المهنية، من بينها ٥ وظائف يشغلها موظفون مهنيون وطنيون يعملون في المكاتب الميدانية (باستثناء الموظفين العاملين في مراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو).
- **الموارد الخارجة عن الميزانية :٠٠٠ ٠٤٥ ٤٧ دولار**
  - الموارد الذاتية النفع الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٢٥٨ ٢٠ دولار
  - الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٧٨٦ ٢٦ دولار

توزيع إجمالي الإنفاق
للبرنامج الرئيسي الثالث - العلوم الاجتماعية والإنسانية

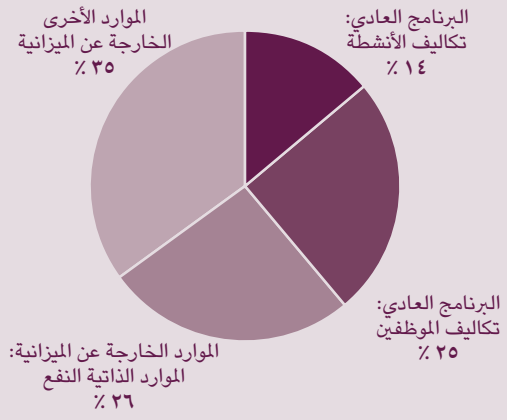

الاستنتاجات والعبر المستخلصة للمستقبل

- وفقاً لمهمة قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، المتمثلة في النهوض بالمعارف والمعايير والتعاون الفكري بغية تيسير التحولات الاجتماعية المؤدية إلى ترسيخ القيم العالمية المتمثلة في العدالة والحرية والكرامة الإنسانية، ينبغي أن يعمل القطاع كمختبر حقيقي للأفكار يتفاعل فيه الفكر والاستشراف والابتكار بصورة يومية. وتكمن الصعوبة في مواكبة أحدث التطورات مع مواصلة الاهتمام بالاحتياجات الاجتماعية والإنسانية العاجلة والحرص على الصرامة والامتياز في إنتاج المعارف.
- وفي فترة تتسم بتعدد الأزمات فيها (على صعيد الاقتصاد، والغذاء، وتغير المناخ، والبيئة)، يجب تعزيز الروابط بين البحوث والسياسات بغية إعداد سياسات مستنيرة تتسم بالفعالية في معالجة التحديات العالمية المعقدة التي يشهدها عالم اليوم والتي تتعلق بتخصصات متعددة.
- إن القطاع قادر تقليدياً على الاستناد إلى قاعدة عريضة من الشراكات التي تضم صانعي السياسات والعاملين في الأوساط العلمية ومؤسسات البحوث والأطراف الفاعلة على صعيد المجتمع المدني. وقد بات من غير الممكن، على نحو لم يسبق له مثيل، الاستغناء عن هذه الشراكات من أجل التشارك في إنتاج المعارف والتوصل إلى نتائج وإقامة برامج بشكل يستند إلى أهداف مشتركة وإلى تضافر الدرايات وتقسيم العمل على نحو منتج.

البرنامج الرئيسي الثالث - أمثلة على المنجزات والصعوبات البارزة التي اقترنت بتنفيذ كل من وظائف اليونسكو الخمس		
مختبر للأفكار	المنجزات	■ الإسهام في إيضاح مضمون الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، ومضمون الحق في التمتع بمنافع التقدم العلمي وتطبيقاته، وذلك بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ■ الدورة الرابعة للمنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنتدى منطقة القرن الأفريقي الكبرى. ■ التقرير العالمي عن العلوم الاجتماعية، بالتعاون مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية. ■ إصدار مجموعة "التحرر من الفقر" التي تحلل مسالة الفقر ضمن إطار حقوق الإنسان. ■ الاضطلاع، في إطار اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، بإيضاح الأبعاد الأخلاقية والقانونية للمسؤولية وعلاقتها بالصحة، وتقرير عن استنساخ البشر والحوكمة الدولية. ■ تنمية مفهوم "الهجرة بلا حدود".
	الصعوبات	■ استهلال ومواصلة الحوار بين الباحثين وصانعي السياسات، على نحو يشمل جميع الأطراف المعنية على صعيد المجتمع المدني وفي إطار تشاركي حقيقي.
هيئة تقنينية	المنجزات	■ انضمام ١٣٠ دولة طرفاً إلى الاتفاقية العالمية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة. ■ أدى اضطلاع برنامج موست بتحليل المسائل الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ إلى أن يقرر المؤتمر العام الطلب من المدير العام بأن يعد تقريراً عن مدى ملاءمة إعداد مشروع إعلان بشأن هذا الموضوع.
	الصعوبات	■ ينبغي أن تواصل اليونسكو تحديد القضايا والمجالات التي يمكن صياغة مبادئ أخلاقية مشتركة بشأنها، وأن تكون مستعدة لاتخاذ مبادرات في هذا الاتجاه. ■ ينبغي المضي قدماً في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في أنشطة اليونسكو.
مركز لتبادل المعلومات	المنجزات	■ مواصلة تنمية المرصد العالمي للأخلاقيات. ■ مواصلة تطوير أداة برنامج موست الخاصة بالسياسات والمتاحة على الإنترنت.
	الصعوبات	■ الاستجابة لتزايد الحاجة إلى الموارد نتيجة لتزايد أحجام قواعد البيانات.
هيئة لبناء القدرات في الدول الأعضاء	المنجزات	■ دراسات قطرية ترمي إلى إدراج آفاق العلوم الاجتماعية والإنسانية في إطار السياسات العلمية الوطنية. ■ إنشاء معهد البحوث الدولية بشأن التكامل الإقليمي والتحولات الاجتماعية في غرب أفريقيا، في برايا، بالرأس الأخضر. ■ إنشأء المركز الدولي للنهوض بحقوق الإنسان، في بوينس آيريس، بالأرجنتين. ■ إنشاء لجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا في ١٠ بلدان.
	الصعوبات	■ مواصلة تعزيز البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية في إطار النظم الوطنية للبحوث.
عامل حفاز للتعاون الدولي	المنجزات	■ تعزيز الشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع منظمات حقوق الإنسان، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ■ عقد المنتديات الإقليمية لوزراء التنمية الاجتماعية. ■ إقامة التحالف الدولي للمدن المناهضة للعنصرية. ■ زيادة التعاون فيما بين الوكالات في مجالات الشباب والتخطيط العمراني. ■ توفير تدريب على اتباع النهج القائم على مراعاة حقوق الإنسان في البرمجة مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ■ تنسيق أعمال اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بأخلاقيات البيولوجيا.
	الصعوبات	■ زيادة التعاون والتنسيق في إطار الهيئات التابعة للأمم المتحدة.

البرنامج الرئيسي الرابع - الثقافة

الاتجاهات والتطورات البارزة

٢٦- سعت اليونسكو، طيلة الفترة المنصرمة، إلى تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات بصورة مشتركة، وهدفت بالتالي إلى إظهار الدور المركزي الذي تؤديه الثقافة في التنمية ومن أجلها. وأتاحت مساهمة المنظمة في عمليات البرمجة القطرية المشتركة دمج الثقافة في عدد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقام فريق الدعم الذي تم إنشاؤه على مستوى المقر بمساعدة الوحدات اللامركزية في جملة من الأمور شملت تنفيذ البرامج الثمانية عشر المشتركة والممولة من الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا في إطار المحور المواضيعي الذي تناول "الثقافة والتنمية" بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تضطلع اليونسكو بدور الوكالة الرائدة لثلاثة عشر هدفاً منها. وبذلك، أكدت اليونسكو مجدداً التزامها بعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة وبدأت بإعداد نظام رائد لإدارة المعارف في مجال "الثقافة والتنمية". وهذا النظام الموجه إلى منظومة الأمم المتحدة برمتها سيرتكز أيضاً على عملية المتابعة والتنفيذ الخاصة بالإطار المعدل للإحصاءات الثقافية الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين.

٢٧- وتم كذلك استهلال منتدى اليونسكو العالمي الأول للثقافة والصناعات الثقافية بشأن الإبداع والامتياز والابتكار في مونزا، بإيطاليا، خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأتاح هذا المنتدى تلاقي عدد من ممثلي القطاع الخاص، والعالم الأكاديمي، وصانعي القرارات السياسية، فضلاً عن فنانين من شتى أنحاء العالم. وكان يطمح هذا المنتدى إلى أن يكون ملتقى لا غنى عنه لكل المهتمين بموضوع "الثقافة والتنمية".

٢٨- واستُكمل تقرير اليونسكو العالمي الصادر بعنوان "الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات" في أواخر شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩. وتم تقديم الصيغة الإنجليزية وموجزها التنفيذي بست لغات إلى جميع الدول الأعضاء في اليونسكو بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٠. وكان مشروع التقرير طيلة عملية الإعداد موضوع مشاورات مشتركة بين القطاعات، ومشاورات مع الوفود الدائمة لدى المنظمة. وأدى النقص في الموارد البشرية والمالية إلى تأخير استكمال مشروع التقرير وإنتاجه. لذا، لن يكون بالإمكان استهلال المشروع إعلامياً واستغلاله قبل حلول فترة العامين الجديدة.

محور العمل ١: حماية وصون الممتلكات الثقافية والطبيعية غير المنقولة، وخاصةً من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقية التراث العالمي

٢٩- عُقدت الدورتان الثانية والثلاثون والثالثة والثلاثون للجنة التراث العالمي في كيبيك، بكندا، خلال شهر تموز/يوليو ٢٠٠٨، وفي إشبيلية، بإسبانيا، خلال شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٩. فضلاً عن ذلك، اجتمعت الجمعية العامة للدول الأطراف خلال فترة العامين، ونُظمت حلقتا عمل بشأن مستقبل الاتفاقية في ضوء الاحتفال المرتقب بالذكرى الأربعين لاعتمادها. ويشير الازدياد التدريجي في عدد التقارير الخاصة بحالة الصون التي تمت دراستها خلال دورتي لجنة التراث العالمي (١٦٦ تقريراً عام ٢٠٠٨ و١٧٨ تقريراً عام ٢٠٠٩) إلى الأهمية التي تولى لعملية الصون، وهي الهدف الرئيسي من الاتفاقية. وتم تحسين الجانب التمثيلي لقائمة التراث العالمي من خلال إدراج ستة مواقع من بلدان غير ممثلة، وسبعة مواقع من مناطق ممثلة دون المستوى، وأربعة ممتلكات من فئات ممثلة دون المستوى. واتُخذت تدابير لحذف عدد من الممتلكات من قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، وتم حذف موقع في أوروبا من قائمة التراث العالمي. وعُززت القدرات الوطنية لإدارة الممتلكات وصونها من خلال أنشطة الصون والتدريب التي تم الاضطلاع بها في أفريقيا وآسيا والكاريبي، ومن خلال إنشاء شبكة للمراكز من الفئة ٢ خُصصت للأنشطة المتعلقة بالتراث العالمي في عدد من البلدان والمناطق. كما وُسّع نطاق التعاون مع بعثات الأمم المتحدة في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث. وتمت حماية المناظر الحضرية التاريخية بموجب القرار الذي اتخذه المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين بشأن إعداد توصية دولية في هذا المجال. وجرى تعزيز أنشطة الترويج والدعم المخصصة للتراث العالمي من خلال إقامة شراكات مع جهات تابعة للقطاع الخاص، مثل «بايغر لو كولتر» فيما يخص البرنامج البحري، و«تريب أدفايزر» و«غوغل» فيما يخص التراث العالمي بصفة عامة. وأصبح نجاح إعادة مسلة أكسوم إلى مكانها الأصلي في إثيوبيا أحد المساعي الحقيقية والبارزة في هذا الصدد. وأُحرز تقدّم في المعارف العلمية المتعلقة بالتراث العالمي الطبيعي من خلال وثيقة متعلقة بالسياسة العامة تناولت تأثير تغير المناخ

على ممتلكات التراث العالمي، ومن خلال عدد من المشاريع الرائدة للتكييف مع تغير المناخ في مواقع محددة مدرجة في قائمة التراث العالمي، ومن خلال جمع الأموال لإدارة عملية تكييف الغابات في مواقع التراث العالمي ذات الصلة بالغابات الاستوائية المطيرة. وعملاً بالتوصيات التي صدرت عن عملية مراجعة الإدارة لعام ٢٠٠٩، تم إنشاء بنية جديدة لمركز التراث العالمي خلال فترة العامين.

المنجزات

- تم تحسين قائمة التراث العالمي من حيث تمثيل الدول والتوازن والمصداقية.
- تم تقديم الدعم لتحسين حالة صون مواقع التراث العالمي، خاصة في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث.
- تم تعزيز القدرات الوطنية لصون المواقع وإدارتها، كما تم إنشاء شبكة دعم تضم مراكز من الفئة ٢ قائمة على المستوى الإقليمي.
- تم توسيع نطاق شبكات الشركاء التابعين للقطاعين العام والخاص بغية دعم العمل المرتبط بالتراث العالمي.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- إن العدد الكبير من القرارات المتخذة سنوياً خلال دورات لجنة التراث العالمي (٢٨٩ قراراً عام ٢٠٠٩) والنقص في الموارد المناسبة الناتج عن هذا الأمر أديا إلى إعاقة المتابعة الفعالة للقرارات المذكورة.
- سبب الوضع الأمني في بعض البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات تأخيراً في تنفيذ الأنشطة.
- يرتفع عدد المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي بأكثر من ٢٠ موقعاً في كل سنة، ولا يتزامن ذلك مع ارتفاع متوازٍ في موارد صندوق التراث العالمي. ويتم بالتالي الاضطلاع بمعظم مشروعات الصون في مواقع التراث العالمي بالاعتماد على أموال خارجة عن الميزانية.

محور العمل ٢: صون التراث الحي، وخاصة من خلال ترويج وتنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣

٣٠- تحققت أغلبية النتائج المنشودة التي تم تحديدها لفترة العامين. ومع وصول عدد الدول الأطراف إلى ١١٨ دولةً بحلول أواخر عام ٢٠٠٩، تصبح الاتفاقية شيئاً فشيئاً الزخم العالمي الأبرز لصون التراث الثقافي غير المادي. ولا يتجلى تأثير الاتفاقية في عدد التدابير المتخذة على المستوى الوطني فحسب، بل يتجلى أيضاً في مشاركة الدول الأطراف في آليات الصون الدولية الخاصة بالاتفاقية. ومن الإسهامات البارزة الأخرى في تعزيز الوعي بالتراث غير المادي، النسخة التفاعلية لأطلس لغات العالم المهددة بالاندثار التي تضم أكثر من ٢ ٥٠٠ لغة، والتي أصبحت متاحة في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتعززت قدرات الدول الأعضاء بفضل إعداد وتنفيذ عدد من خطط الصون، وتقاسم الممارسات الجيدة، وتدريب الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وقامت اللجنة الدولية الحكومية عام ٢٠٠٨ بإدراج قائمة روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية في القائمة التمثيلية، وأقدمت عام ٢٠٠٩ على إدراج ٧٦ عنصراً جديداً. وقامت اللجنة الدولية الحكومية عام ٢٠٠٩ بإدراج ١٢ عنصراً في قائمة الصون العاجل واختارت ثلاثة اقتراحات برامج ومشروعات تبين مبادئ الاتفاقية وأهدافها على أفضل وجه. كما أن عدد طلبات المساعدة التي وُجهت إلى صندوق التراث الثقافي غير المادي والتي أقدمت اللجنة على تلبيتها عام ٢٠٠٩ (١٤ طلب مساعدة بمبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٤١٤ دولار أمريكي) يظهر المشاركة الفعالة للدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية على المستوى الدولي. وشكل التعاون بين المقر وجميع المكاتب الميدانية عاملاً أساسياً في تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمجتمعات المحلية فيما يخص تنفيذ الاتفاقية. وتم إضفاء طابع لا مركزي على أغلبية الأنشطة الممولة من الميزانية العادية ومن موارد خارجة عن الميزانية والتي يقارب عددها ٨٠ نشاطاً.

المنجزات

- إن تأثير الاتفاقية فيما يخص التدابير المتخذة على المستوى الوطني ومشاركة الدول الأطراف تجلى في آليات الصون الدولية الخاصة بالاتفاقية.
- تم إدراج ٩٠ عنصراً في القائمة التمثيلية عام ٢٠٠٨، و٧٦ عنصراً عام ٢٠٠٩؛ كما أُدرج ١٢ عنصراً في قائمة الصون العاجل وتم اختيار ٣ برامج تبين مبادئ الاتفاقية وأهدافها على أفضل وجه.
- تمت تلبية ١٤ طلب مساعدة على المستوى الدولي بمبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٤١٤ دولار أمريكي، وتم تمويل أكثر من ٨٠ نشاطاً من الميزانية العادية ومن موارد خارجة عن الميزانية، مع الإشارة إلى أن المكاتب الميدانية تولت تنفيذ مجمل هذه الأنشطة تقريباً.
- أتيحت النسخة التفاعلية لأطلس لغات العالم المهددة بالاندثار في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- لا يمكن قياس النتائج الطويلة الأجل لاعتماد وتنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي في غضون فترة عامين واحدة.
- قضت الضرورة بإعادة برمجة الميزانية التي خُصصت أساساً في المقر لتعزيز قدرات الدول الأعضاء وتعزيز التنسيق بين اتفاقيتي عامي ٢٠٠٣ و١٩٧٢، أو التي كُرست بصفة خاصة لقضايا الجنسين والقارة الأفريقية. وتمثل الهدف من عملية إعادة البرمجة في ترسيخ الخدمة الخاصة بالهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية.
- ينبغي تعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ الاتفاقية إلى حد كبير، خاصة في البلدان النامية، وذلك بغية تنفيذ الاتفاقية بصورة تامة وتمكين الدول الأطراف من تحديد استراتيجياتها وأولوياتها.

محور العمل ٣: تعزيز حماية القطع الثقافية ومكافحة الاتجار غير المشروع بها وتنمية المتاحف، ولا سيما في البلدان النامية

٣١- تواصلت عملية تنمية المتاحف من خلال برامج بناء القدرات في مجال التوثيق، وإدارة المجموعات الفنية، والصون، وإدارة المتاحف في جميع المناطق. وتم تصميم أدوات عملية للصون الوقائي بالتشارك مع المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها. وجرى نشر هذه الأدوات واختبارها من خلال حلقات تدريبية في أفريقيا وآسيا. وتم إصدار صيغ جديدة باللغات المحلية لمطبوعات دليل اليونسكو لحماية التراث الثقافي. إلى جانب ذلك، أُعدت سياسة عامة للمتاحف الفلسطينية، وجرى إنشاء متاحف في المجتمعات المحلية في آسيا، كما أُنشئت في أوروبا شبكة للمتاحف الإقليمية مخصصة للشباب. وتم ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية المعتمدة في أعوام ١٩٥٤ و١٩٧٠ و٢٠٠١، لا سيما من خلال برامج التدريب المركزة، والمواد التعليمية الهادفة إلى التعبئة، وجهود التوعية. وانضمت ٣٢ دولةً جديدةً إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ والبروتوكول الثاني، وإلى اتفاقيتي عامي ١٩٧٠ و٢٠٠١. وعقب دخول اتفاقية عام ٢٠٠١ بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه حيز النفاذ، عُقدت دورتان للجمعية العامة عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي. وتم اعتماد نظامها الداخلي، كما أُنشئت هيئة استشارية علمية وتقنية (واعتُمد نظامها الأساسي وانتُخب أعضاؤها). إلى جانب ذلك، اعتُمد الإجراء المتعلق بتقديم مشروع المبادئ التوجيهية إلى الجمعية العامة. وفي إطار أنشطة مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، أُعدت بنجاح قاعدة بيانات تضم ٨٠٪ من تشريعات جميع الدول الأعضاء المتاحة على الإنترنت. وتم أيضاً الاضطلاع بأنشطة خاصة بالتدريب والتعبئة، كما أُعدت قوائم جرد خاصة بالمجموعات الفنية في المتاحف. وتم كذلك تنفيذ أنشطة لإعادة الممتلكات الثقافية، لا سيما في أفغانستان.

المنجزات

- انضمت خمس دول جديدة إلى اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، وثلاث دول إلى البروتوكول الأول لعام ١٩٥٤، وثماني دول إلى البروتوكول الثاني لعام ١٩٩٩.
- اعتمدت ثلاث دول جديدة اتفاقية عام ١٩٧٠. وارتفع بذلك مجموع الدول الأطراف في الاتفاقية إلى ١١٩ دولة. وأُتيحت وثيقة هامة بشأن إعادة القطع الثقافية، كما أُجري العديد من المقابلات الشفهية والخطية مع وسائل إعلام محلية ودولية بشأن العمل الذي تضطلع به اليونسكو لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.
- تم الاضطلاع بأنشطة لبناء قدرات صانعي القرارات، والمحامين، وموظفي المتاحف، والجمارك، والمسؤولين في أجهزة الشرطة، في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالتراث في بلدان محددة. وعُقدت عدة حلقات عمل إقليمية بشأن الحماية والتدابير الأمنية الأساسية، وبشأن تدعيم الأطر المؤسسية والتشريعية.
- صدقت ١٣ دولةً جديدةً على اتفاقية عام ٢٠٠١ خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، مما أتاح دخول الاتفاقية حيز النفاذ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان مجموع الدول الأطراف التي صدقت على الاتفاقية قد بلغ ٢٩ دولة طرفاً. وتم الاضطلاع بأنشطة فعالة لتعزيز الوعي وتبادل المعلومات على المستوى الدولي.
- تم إعداد قاعدة بيانات خاصة بالقوانين الوطنية المتعلقة بالتراث الثقافي (تضم القاعدة حالياً ٢٥٨ ٢ تشريعاً من ١٧٧ بلداً). ويفوق عدد الزيارات الشهرية لصفحة قاعدة البيانات ٢ ٠٠٠ زيارة في الوقت الراهن.
- تم الاضطلاع بمجموعة كبيرة من الأنشطة الرامية إلى تنمية المتاحف، وخاصةً فيما يتعلق بإعداد قوائم الجرد وتوفير مساعدات كبيرة ومتنوعة للمتاحف في مجموعة واسعة من البلدان في شتى المناطق. كما صدر المجلد الرابع لمطبوعات دليل حماية التراث الثقافي، وهو متاح حالياً بثلاث عشرة لغةً.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- إن التكلفة العالية للالتزامات النظامية المرتبطة بتنفيذ الاتفاقيات المذكورة تشكل تحدياً بارزاً، لا سيما الالتزامات الخاصة بالترجمة التحريرية والفورية.
- تسبب الوضع الأمني بتأخير عملية التنفيذ في بعض البلدان، وواجهت بلدان أخرى عوائق قانونية في مجال إعادة الممتلكات الثقافية.

- طبقاً للأهداف المحددة في الوثيقة ٣٤م/٤، تم إيجاد أساليب بديلة لتسوية النزاعات المرتبطة بالممتلكات الثقافية، وذلك بالاستفادة من مكانة اليونسكو التي تحظى باعتراف بين الهيئات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

- تم استهلال أطر عمل ابتكارية للتشجيع على الحوار بين الثقافات في المتاحف بوصفه وسيلة لتحقيق التماسك الاجتماعي وإحلال السلام.

محور العمل ٤: حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي عن طريق تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥ وتنمية الصناعات الثقافية والإبداعية

٣٢- أُعطيت الأولوية لتنفيذ هذه الاتفاقية التي ارتفع عدد الدول الأطراف فيها من ٧٧ دولة إلى ١٠٤ دول في غضون سنتين. وفي ختام دورات اللجنة الدولية الحكومية، اعتمد مؤتمر الأطراف في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٩ المبادئ التوجيهية الخاصة بتسعة بنود من الاتفاقية، ولا سيما البند ١٦ المتعلق بمنح معاملة تفضيلية للبلدان النامية. وفيما يخص الآليات التكميلية، تم إعداد استراتيجية جديدة للتحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي بغية إقامة شراكات قطاعية ثلاثية، ونُفذت بموازاة ذلك ثمانية مشروعات إنمائية في أفريقيا، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية. وتواصل تنفيذ برنامج منح اليونسكو - آشبرغ للفنانين والعمل المضطلع به في إطار المرصد العالمي بشأن الوضع الاجتماعي للفنان من خلال بحوث تتعلق بمكانة المرأة في إطار تعزيز حراك الفنانين. إلى جانب ذلك، دخل المرصد العالمي لمكافحة القرصنة في مرحلته التجريبية. وتم تحقيق عدد كبير من النتائج المنشودة فيما يخص الاتفاقية في حد ذاتها والتدابير الرامية إلى تعزيز أوجه التكامل بين الآليات الأخرى والاتفاقية. وشكل الدعم الموفر للمشروعات الممولة من خارج الميزانية عاملاً هاماً للغاية. وفيما يتعلق بالأنشطة الأخرى الرامية إلى تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية من أجل التنمية، استُكملت عملية استعراض إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية، وهي عملية أُجريت بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء. كما استُهلت مبادرات تهدف إلى تصميم أدوات منهجية ووضع مؤشرات ثقافية من خلال التمويل الخارج عن الميزانية. واتسع نطاق شبكة المدن المبدعة إلى حد كبير، إذ ارتفع عدد الأعضاء فيها من ٩ إلى ١٩ عضواً. وفي مجالات الكتب واللغات والترجمة، تم توفير أنشطة دعم للدول الأعضاء بغية مساعدتها على استعراض سياسات النشر الوطنية. فضلاً عن ذلك، تم إصدار مجموعة من المراجع ونُفذ عدد من الأنشطة التدريبية. كما أتاحت جهود خاصة معالجة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مدخل ببليوغرافي في إطار فهرس الترجمات. وتم توسيع النطاق الجغرافي لشهادات الامتياز في مجال الصناعات الحرفية والأنشطة المتعلقة بفن التصميم، وتعزز تطوير هذه الشهادات سواء من حيث انضمام شركاء جدد أو من حيث أنشطة دعم الحرفيين.

المنجزات

- في ختام دورات اللجنة الدولية الحكومية، اعتمد مؤتمر الأطراف في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٩ المبادئ التوجيهية بشأن تسعة بنود من الاتفاقية، ولا سيما البند ١٦ المتعلق بمنح معاملة تفضيلية للبلدان النامية.
- نُفذت ثمانية مشروعات إنمائية في أفريقيا، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية، في إطار التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي. وتم ذلك بموازاة عملية استعراض استراتيجية التحالف.
- وافق المؤتمر العام، في دورته الخامسة والثلاثين، على الاستعراض الخاص بإطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية.
- تم توحيد إجراءات الانضمام إلى شبكة اليونسكو للمدن المبدعة، وسُجل ارتفاع كبير في عدد أعضاء هذه الشبكة.
- تمت معالجة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مدخل ببليوغرافي في إطار فهرس الترجمات، كما سُجل ارتفاع كبير في عدد البلدان التي وفرت بيانات وطنية في هذا المجال.
- اتسع النطاق الجغرافي لشهادات الامتياز في مجال الصناعات الحرفية وبات يشمل، إلى جانب مجمل المناطق دون الإقليمية في آسيا، عدة مناطق مماثلة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والبلدان العربية.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- سارت عملية تنفيذ الاتفاقية على نحو سريع ومرضٍ بفضل حسن سير عمل الهيئات النظامية وعلى الرغم من النقص الواضح في الموارد.
- تجلى اتساق الأنشطة المضطلع بها بفعل ازدياد المعلومات المتعلقة بالصناعات الثقافية والإبداعية من جهة، ومن خلال الشراكات الجديدة التي أُقيمت مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، من جهة أخرى.

محور العمل ٥: تعزيز فهم وتنمية الحوار بين الثقافات والسلام

٣٣- صدرت المجلدات الأخيرة لمصنفات تاريخ البشرية والتاريخ العام لأمريكا اللاتينية والتاريخ العام للكاريبي (قيد الطباعة)، واستُكملت بهذه الخطوة المجموعتان اللتان أُنجزتا سابقاً (أي تاريخ أفريقيا العام، وتاريخ حضارات آسيا الوسطى). وتحقق هذا العمل الهائل بفضل مساهمات فكرية قدمها أكثر من ١٨٠٠ خبير مرموق من شتى مناطق العالم، شارك عدد منهم في ندوة ختامية نُظمت في اليونسكو بتاريخ ٥/١٠/٢٠٠٩. واستُهلت عملية رقمنة هذه المجموعات بغية إتاحتها على الإنترنت عبر موقع الويب. وبدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٩ تنفيذ مشروع استخدام تاريخ أفريقيا العام لأغراض

تربوية، وهو مشروع يحظى بدعم من الاتحاد الأفريقي. وتم إنشاء لجنة علمية للإشراف على عملية إعداد مضامين مشتركة للمدارس الابتدائية والثانوية. وأقامت اليونسكو بموازاة ذلك «قراءة متقاطعة لتاريخ البشرية من منظور الحوار بين الثقافات» بغية إظهار أوجه التفاعل والإثراء المتبادل بين الحضارات والثقافات. ونُفذت مشروعات متفرقة في إطار خطة تنمية الثقافة العربية، من خلال «دليل التفاعل بين الثقافات»، وعن طريق مشروع صورة الغير في الكتب المدرسية المتداولة في أوروبا وفي العالم العربي - الإسلامي. فضلاً عن ذلك، فإن اجتماعي قمة رؤساء دول جنوب شرق أوروبا السادس والسابع، اللذين عُقدا في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ وحزيران/يونيو ٢٠٠٩ على التوالي، أظهرا مرة أخرى أهمية الثقافة في إقامة التعاون والاستقرار الإقليميين. وتواصلت جهود التوعية فيما يخص الحوار بين الأديان عبر شبكة كراسي اليونسكو الجامعية، والتعاون مع تحالف الحضارات، لا سيما في سياق مختلف المنتديات والمؤتمرات الدولية الخاصة بهما. وقدمت اليونسكو مساعدتها إلى عدد من الشركاء، مثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومجلس أوروبا، ومؤسسة آنا ليند الأوروبية المتوسطية للحوار بين الثقافات. واعتُمدت استراتيجية جديدة لتنشيط مشروع طريق الرقيق وتوسيع نطاق أنشطته لتشمل مناطق أخرى من العالم، فضلاً عن موضوعات أخرى.

المنجزات

- شكل استكمال (صدور) عدة مجلدات في إطار مشروع «مصنفات التاريخ» الخاص باليونسكو إنجازاً بارزاً خلال فترة العامين.
- استُهل مشروع «استخدام تاريخ أفريقيا العام لأغراض تربوية» في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩ وأُنشئت اللجنة العلمية المعنية بذلك.
- أُجري استقصاء لتقييم المناقشة العصرية المتعلقة بالكفاءات اللازمة للعمل المشترك بين الثقافات في مختلف المناطق، وذلك بغية تحليل الشروط المسبقة للحوار بين الثقافات.
- استُهلت مجموعة من البحوث لإصدار كتاب بعنوان «مختارات علمية وفلسفية وأدبية وفنية مما أنتجه العالم العربي الإسلامي ومساهمته في تجديد فكر الغرب وثقافته».
- أصدرت حلقة العمل المخصصة للشباب، التي عُقدت خلال أعمال مؤتمر برلمان أديان العالم لعام ٢٠٠٩ (ملبورن، أستراليا)، عدة توصيات بشأن إعداد خطة عمل خاصة باليونسكو في مجال الحوار بين الأديان.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- تطرح عملية نشر مصنفات التاريخ العام والإقليمي (لا سيما إتاحتها على الإنترنت) وتعميمها واستخدامها مشكلات ذات طابع قانوني تستوجب إعداد استراتيجية جديدة لليونسكو بغية تيسير انتفاع الجمهور العام بهذه المراجع.
- من المهم أن تقوم اليونسكو بتعزيز هذا العمل الهائل والفريد من نوعه لأن استخدامه قد يسهم في تحسين التفاهم.
- ينبغي لليونسكو أن تستغل وتروج على نحو أفضل الخبرة والدراية اللتين اكتسبتهما في مجال الحوار بين الثقافات وبين الأديان من خلال مشروعاتها المختلفة، لا سيما في إطار اتفاقات التعاون المتعددة التي أبرمتها مع شركائها.

محور العمل ٦: العمل، في إطار السياسات الوطنية، على مراعاة الروابط بين التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات والتنمية المستدامة

٣٤- تم إعداد إطار جديد للتوجيه المفاهيمي، وقد شُفع بخطط للتطبيق العملي. ويقترح هذا الإطار نهجاً موجهاً إلى القطاع الثقافي والقطاعات الإنمائية الأخرى على حد سواء. وتم توفير الخبرات للدول الأعضاء بغية مساعدتها على رسم أو مراجعة أو تحديث سياساتها الثقافية من خلال أداة «البرمجة من منظور التنوع الثقافي» التي اختُبرت في إطار حلقات عمل تناولت البرمجة المشتركة الخاصة بالأمم المتحدة. علاوةً على ذلك، أسهمت اليونسكو في أهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بغية استعراض السياسات التعليمية ودمج مبدأي التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات فيها من خلال إعداد مشروع وحدة تدريب بعنوان «عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة والثقافة». وتم دمج هذين المبدأين أيضاً في إطار برامج موجهة إلى الشعوب الأصلية، وفي الدورات السنوية للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومن خلال استضافة اليونسكو لأفراد مستفيدين من منح، وأيضاً من خلال الاجتماع الذي عُقد في اليونسكو بين فريق الدعم المشترك بين الوكالات ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨).

المنجزات

- أُعد إطار جديد للسياسة الثقافية بغية تقديم الإرشادات فيما يتعلق بتحويل مبدأي اليونسكو للتنوع الثقافي والحوار بين الثقافات إلى خيارات في مجال السياسة العامة، وذلك في عمليات التنمية ولدى تعزيز التفاهم.

- تم تنظيم حلقات تدريبية بشأن «البرمجة من منظور التنوع الثقافي» مع عدد من موظفي الأمم المتحدة والمسؤولين الحكوميين في سياق عمليات «توحيد أداء الأمم المتحدة» وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

- أُعد استعراض لسياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة من منظور التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات. وأُجري تدريب نموذجي بشأن البعد الثقافي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في ستة بلدان.

- أُعد بحث مشترك بين الوكالات يتناول موضوع «التنمية في ظل الثقافة والهوية وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية»، وذلك استناداً إلى مساهمات قدمتها ١٤ وكالة. وسيتم تقديم هذا البحث في الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية عام ٢٠١٠.

- تم إعداد واختبار أدوات تدريبية لتطبيق نهوج تراعي الخصوصيات الثقافية في مجال الوقاية من فيروس ومرض الإيدز. وأُجريت عدة استعراضات خاصة بالسياسة العامة والأطراف المعنية بغية تحديد أساليب ابتكارية لتضمين السياسات الوطنية نهوجاً ثقافية للوقاية من فيروس ومرض الإيدز وتقديم الرعاية للمصابين بهذا المرض.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- ينبغي بذل جهود متواصلة لنشر واستخدام الإطار الجديد للسياسة الثقافية لدى إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء في مجال السياسات، وتبادل المعلومات بشأن الخبرات المتعلقة باستعراض السياسات الثقافية وتحديثها.

- اتضح أن حلقات العمل التي أُجريت مع عدد من الشركاء في التنمية والمسؤولين الحكوميين بشأن "البرمجة الخاصة بالتنوع الثقافي" تمثل وسيلة ناجحة لدمج الثقافة في برامج التنمية.

- إن دمج مبدأي التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات في السياسات التي تخص مثلاً فيروس ومرض الإيدز والتعليم من أجل التنمية المستدامة أتاح سدّ ثغرات مزمنة في هذا المجال. وينبغي مواصلة الجهود المبذولة لهذا الغرض.

تلبية احتياجات أفريقيا

٣٥- تم تعزيز القدرات الوطنية لإدارة الممتلكات وصونها من خلال عدد من أنشطة الصون والتدريب، ومن خلال إنشاء الصندوق الأفريقي للتراث العالمي بوصفه مركزاً من الفئة ٢ مخصصاً لأنشطة بناء القدرات في مجال التراث العالمي في أفريقيا. واستفادت الدول الأفريقية بصورة مباشرة مما يزيد على ثلث مجموع الأنشطة المتعلقة بتعزيز وتنفيذ الاتفاقية الخاصة بصون التراث الثقافي غير المادي. وتم تصميم أدوات عملية للصون الوقائي بالتشارك مع المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها. وجرى نشر هذه الأدوات واختبارها من خلال عدد من الحلقات التدريبية. إلى جانب ذلك، تم تقديم المساعدة لتعزيز الشبكات والمنظمات المعنية بالمتاحف في المجتمعات المحلية وعلى المستويين الوطني والإقليمي. وكان الهدف من ذلك هو تعزيز قدرات مجمل الأطراف المعنية بحماية التراث الثقافي وإنشاء متاحف أكثر استدامة. وصدق ٢٥ بلداً أفريقياً على اتفاقية عام ٢٠٠٣، مقابل ٢٤ بلداً أفريقياً فيما يخص اتفاقية عام ٢٠٠٥. وتم تنفيذ عدد من المشروعات لتنمية الصناعات الثقافية والإبداعية في المنطقة، فضلاً عن عدة أنشطة هدفت إلى تعزيز التكامل الإقليمي. ويستفيد مشروع استخدام تاريخ أفريقيا العام لأغراض تربوية منذ عام ٢٠٠٨ من تمويل كبير خارج عن الميزانية. كما أُنشئت لجنة علمية للإشراف على عملية إعداد مضامين مشتركة للمدارس الابتدائية والثانوية. وتم كذلك الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى تعزيز مكافحة التحيز الثقافي والإثني والديني، ولا سيما في إطار مشروع طريق الرقيق. وساهمت اليونسكو أيضاً في عدد من الأنشطة المرتبطة بإحياء ذكرى إلغاء تجارة الرقيق. وتم في هذا الصدد إنجاز أو استهلال عدة مطبوعات ومواد تعليمية وإعلامية، ومنها الأطلس التفاعلي للشتات الأفريقي في العالم، ومشروع صون التراث المتعلق بتحرير أفريقيا. علاوة على ذلك، تم توفير الخبرات لعدد من البلدان الأفريقية بغية مساعدتها على إعداد أو استعراض أو تحديث سياساتها الثقافية عن طريق «البرمجة من منظور التنوع الثقافي».

المنجزات

- أُدرجت ٤ ممتلكات ثقافية أفريقية في قائمة التراث العالمي، وقدمت ٣ بلدان أولى قوائمها المؤقتة. كما استعرضت ٩ بلدان قوائمها المؤقتة السابقة.

- تم تدريب أكثر من ١٠٠ مهني أفريقي في مجال إدارة التراث أو تقنيات الصون التقليدية. وساهمت أنشطة الصون في عملية صون/ترميم مجمل المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر في عدة بلدان أفريقية.

- تم إعداد مشروع استخدام تاريخ أفريقيا العام لأغراض تربوية بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، وستتيح المضامين المشتركة التي ستُعَد في إطار هذا المشروع تجديد تعليم تاريخ أفريقيا بتسليط الضوء على إسهامات القارة الأفريقية في تقدُّم الإنسانية.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- إن قياس القيمة العالمية الاستثنائية المحتملة للملفات الترشيح الجاري إعدادها يجب أن يكون دقيقاً للغاية، كما ينبغي تعزيز أنشطة بناء القدرات فيما يتعلق بعملية الترشيح للإدراج في قائمة التراث العالمي.

- ينبغي التنسيق والتعاون مع الاتحاد الأفريقي بصورة منتظمة لدى تنفيذ المشروع الخاص بتاريخ أفريقيا العام.

- يُعتبر الالتزام السياسي لوزارات التربية عاملاً مهماً فيما يخص دمج المضامين المشتركة المُعدَّة في إطار المشروع عينه في المناهج المدرسية.

تعزيز المساواة بين الجنسين

٣٦- تم تعزيز القدرات الوطنية لإدارة الممتلكات وصونها من خلال عدد من أنشطة الصون والتدريب في أفريقيا وآسيا والكاريبي. وشاركت النساء مشاركة فعالة في مجتمعات التدريب. وشكلت الجوانب المتعلقة بالجنسين عنصراً أساسياً في إعداد وتنفيذ جميع الأنشطة المرتبطة بتعزيز وتنفيذ الاتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي. وفيما يخص شهادات الامتياز في مجال الصناعات الحرفية والأنشطة المتعلقة بفن التصميم، سُجل ارتفاع في أنشطة الدعم المقدمة إلى الحرفيات والمصممات. وتم التشجيع على تعزيز مهاراتهن المهنية والارتقاء بأدائهن من خلال تنظيم حلقات تدريبية خاصة وإبراز حوالى مئة موهبة جديدة في إطار مهرجانات دولية. وجرى التصدي صراحة لقضية المساواة بين الجنسين في تحليل قضايا الجنسين الذي أُجري في متاحف قائمة في ثلاثة من أقاليم فيتنام. وأولي اهتمام خاص للاحتياجات التي حددتها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ومكافحة فيروس ومرض الإيدز من خلال حلقات عمل دون إقليمية. ويجري حالياً إعداد خطة عمل ترمي إلى تعزيز دور المرأة ومساهمتها في الحوار بين الثقافات، على أساس الخبرة المكتسبة بفضل الأنشطة المضطلع بها مع منظمات معنية بشؤون المرأة.

المنجزات

- تم تنفيذ عدد من المشروعات بمشاركة المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء، في عدة بلدان أفريقية وآسيوية، وخاصةً في سياق تنمية و/أو تعزيز السياحة المستدامة.

- أُخذت في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالجنسين لدى إعداد وتنفيذ جميع الأنشطة المقررة، وخاصةً في مشاريع الصون التي تركز على نقل المعارف والممارسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- إن المبادرات المتخذة وفقاً لخطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية واجهت عدداً من الصعوبات التي يبدو أنها متجذرة في طريقة دمج قضية المساواة بين الجنسين في البرامج المختلفة خلال إعداد خطط العمل.

- لم تُسجل أي بحوث هادفة أو مشروعات رائدة معينة خلال الفترة المستعرضة.

- إن مشاركة النساء في أنشطة التدريب المتعلقة بالتراث العالمي متفاوتة ومتدنية جداً على مستوى الإدارة (وهو أمر يؤثر في المؤشرات المرجعية). ولم تتوافر أي أرقام بشأن العنصر الخاص بالتدريب في المجتمعات المحلية.

البرنامج المشترك بين القطاعات الخاص باللغات والتعدد اللغوي

المنجزات

- ركز البرنامج المشترك بين القطاعات الخاص باللغات والتعدد اللغوي جزءاً كبيراً من جهوده على تنفيذ أنشطة السنة الدولية للغات عام ٢٠٠٨، وعلى نشر عدد من التقارير صدر أولها في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩ بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للغة الأم. وتم تحديث هذا التقرير في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

- وبغية ضمان متابعة أنشطة السنة الدولية للغات، ولا سيما فيما يخص البيانات المتعلقة باللغات، تمت عملية الجمع الأولى للسياسات اللغوية الوطنية، مما أتاح إصدار أطلس اللغات المهددة بالاندثار في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويجري حالياً استكمال الطبعة الثالثة وتحديث الببليوغرافيا العالمية للترجمات (فهرس الترجمات).

- وشملت الأنشطة التنفيذية التي تم الاضطلاع بها أنشطة ترويج وتدريب (حلقات تدريبية) وإعلام في مجال التعليم المتعدد اللغات. وتم إسداء مشورة استراتيجية بشأن السياسات الوطنية للكتاب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بما يتلاءم ومختلف السياسات اللغوية الوطنية. كما تم جمع بيانات تتعلق بأوضاع واتجاهات العديد من لغات السكان الأصليين بغية صياغة توصيات وتوجيهات بشأن إعداد منهجية موحدة لصون اللغات المهددة بالاندثار.

- وفي مجال التعدد اللغوي والمجال السيبرني، تمت تعبئة الأطراف المعنية من خلال اجتماعات تشاورية بشأن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في شهر أيار/مايو من عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. واستُهل تعاون مع هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة في مجال الانتفاع بالإنترنت باستخدام لغات وأحرف أبجدية مختلفة. وأنجزت كذلك عدة مطبوعات تتناول هذا الموضوع.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- أظهر الاحتفال بالسنة الدولية للغات الدور البارز الذي تضطلع به عملية استحداث/إعداد أدوات ملائمة للتوعية.
- أثبتت منظمات المجتمع المدني والرابطات المحلية استجابتها العالية والفاعلة خلال الاحتفال بالسنة الدولية المذكورة؛ ولا بد من تقييم تأثيرها العملي خلال فترة العامين المقبلة وما بعدها؛
- وتتمثل إحدى الصعوبات البارزة في الاستمرار على المدة الطويل في توفير معلومات جيدة النوعية تسهم في إبراز أطلس اللغات المهددة بالاندثار للعيان بكثير من الوضوح.

البرنامج المشترك بين القطاعات المعني بالإسهام في الحوار بين الحضارات والثقافات وثقافة السلام

المنجزات

- شكلت القراءة المشتركة لتاريخ الإنسانية محط التركيز الرئيسي لاجتماع المائدة المستديرة الأول الذي نُظم بمناسبة استكمال مصنفات التاريخ العام والإقليمي (اليونسكو، باريس، ٥ و٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩). كما أن كل مجلدات تاريخ حضارات آسيا الوسطى، فضلاً عن مجلدات تاريخ البشرية من ٣ إلى ٥ (باللغة الفرنسية)، أُتيحت على الجزء المخصص لمصنفات التاريخ في موقع اليونسكو على الإنترنت.
- وتم إعداد مضامين تعليمية مشتركة مخصصة لطلبة المدارس الابتدائية والثانوية في أفريقيا، ومن المزمع عقد مؤتمر إقليمي في هذا الصدد في أواسط عام ٢٠١٠. وعيّن ٤٢ وزير تربية في أفريقيا جهات تنسيق داخل الوزارات الخاصة بهم وعمدت عدة هيئات تابعة للاتحاد الأفريقي إلى توفير الدعم في هذا المجال.
- وأُحرز تقدّم في إعداد التقرير المعنون «الوضع الراهن وآفاق المستقبل لمهارات العمل المشترك بين الثقافات»، واستُكملت دراستان من أصل الدراسات الإقليمية الخمس المزمع إجراؤها، مع الإشارة إلى أنه من المتوقع استكمال الصيغة النهائية للتحليل المقارن بحلول آذار/مارس ٢٠١٠. واستُهل الاستبيان المتعلق بموضوع «مهارات العمل المشترك بين الثقافات» على الإنترنت في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٩.
- وصدر دليل بعنوان «وقف العنف في المدارس» في خريف عام ٢٠٠٩، وتم توزيعه على نطاق واسع، بما في ذلك بمناسبة اليوم العالمي للمعلمين (٥/١٠/٢٠٠٩).
- وأُجريت دراسة أقاليمية ومشتركة بين الأديان بغية تحليل الممارسات الحالية التي يضطلع بها الشباب في شتى أنحاء العالم في مجال الحوار بين الأديان (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩). كما أن حلقة العمل المخصصة للشباب، التي عُقدت بتاريخ ٦/١٢/٢٠٠٩ في ملبورن، خلال أعمال مؤتمر برلمان أديان العالم، ستشكل أساساً «لخطة عمل اليونسكو» المزمع إعدادها.
- عُقد المنتدى العالمي الثاني لقوة السلام في بانكوك، بتايلاند (٢٨-٣٠/١٠/٢٠٠٩)، وحضره ١٧٠ مشاركاً، ومنهم عدد من المنظمات غير الحكومية، والأكاديميين، وممثلي القطاع الخاص، والمسؤولين الحكوميين، والناشطين، والطلبة.
- وأُبرم اتفاق شراكة تفضيلي بين اليونسكو وجامعة رودس (غراهمستاون، جنوب أفريقيا) بغية التعاون مع البرنامج الرائد المتمثل في إنشاء مركز معني بإعداد تقارير تراعي ظروف النزاعات. ويُتوقع تكرار هذه التجربة في أنحاء مختلفة من العالم.
- أما المواد التدريبية الخاصة بالدراية الإعلامية ومجموعة الموارد التعليمية الموجهة إلى المعلمين، التي تم إعدادها في إطار مبادرة «التراث العالمي في أيدٍ شابة»، فقد استُكملت في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- ينبغي تطبيق نهج القراءة المتقاطعة/التاريخ المرجعي على سائر مصنفات التاريخ العام والإقليمي، مع القيام في الوقت نفسه بإنشاء هيئة تحرير وتحديد التمويل المناسب؛
- استفاد التقرير الخاص بمهارات التفاعل بين الثقافات والاستبيان المقترن به استفادة كبيرة من المبادلات وأوجه التعاون الدينامية والمتواترة بين القطاعات، إلا أنهما واجها أيضاً صعوبات بسبب بعض التأخير الناجم عن الإجراءات الداخلية لاتخاذ القرارات (تضارب بين البرنامج المشترك بين القطاعات والبرنامج العادي)؛
- تعتمد مبادرة «شبكة قوة السلام» اعتماداً كبيراً على التمويل من خارج الميزانية؛ كما ستعتمد استمرارية عناصر التدريب في مجال الدراية الإعلامية على إدراجها في البرامج الدراسية المتعلقة بها.

الموارد

٣٧- في إطار تطبيق نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، جرى تنفيذ البرنامج الرئيسي الرابع باستخدام الموارد التالية:

- **ميزانية البرنامج العادي: ٠٠٠ ٤٧٨ ٥٦ دولار**
  - تكاليف الأنشطة: ٠٠٠ ٩٦٤ ٢٠ دولار
  - تكاليف الموظفين: ٠٠٠ ٥١٤ ٣٥ دولار

  الوظائف المقررة: ١٦٤ وظيفة ثابتة تتضمن ١١٥ وظيفة من الفئة المهنية، من بينها ١٣ وظيفة يشغلها موظفون مهنيون وطنيون يعملون في المكاتب الميدانية (باستثناء الموظفين العاملين في مراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو).
- **الموارد الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٧٥٢ ٨٧ دولار**
  - الموارد الذاتية النفع الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٩٦٨ ١٢ دولار
  - الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٧٨٤ ٦٥ دولار

توزيع إجمالي الإنفاق للبرنامج الرئيسي الرابع - الثقافة

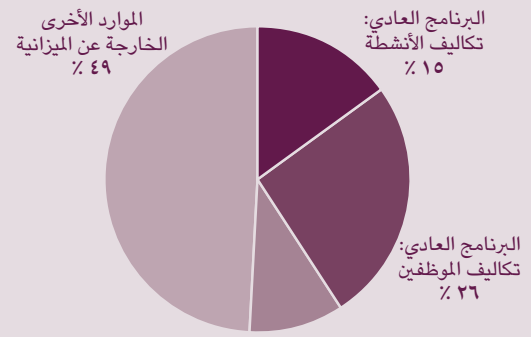

الاستنتاجات والعبر المستخلصة للمستقبل

٣٨- واجه قطاع الثقافة خلال فترة العامين تحديين ارتبط أولهما باختلال التوازن بين موارد القطاع المتأتية من البرنامج العادي وموارده الخارجة عن الميزانية. وقد سجل التمويل من خارج الميزانية ارتفاعاً كبيراً، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة الرامية إلى دمج الثقافة في استراتيجيات التنمية على المستوى الوطني وفي عمليات البرمجة المشتركة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر في هذا الصدد، المساهمة المالية البالغة ٩٦ مليون دولار أمريكي التي قدمها الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الواردة في المحور المواضيعي الذي يتناول «الثقافة والتنمية». وتتولى اليونسكو إدارة ٣٨ مليون دولار من المبلغ المذكور. بيد أن مجموعة الوثائق التقنينية الهامة لقطاع الثقافة، التي تمثل إحدى الوظائف الفريدة لليونسكو فيما يخص تحديد المعايير الدولية في مجال الثقافة، لا تحصل على تمويل كافٍ من خارج الميزانية لتغطية العبء المالي المرتبط بتسيير الشؤون النظامية للاتفاقيات، ولا تزال تعتمد إلى حد بعيد على رغبة الدول الأطراف في العطاء. وإذا لم يحصل صندوق المعونة الدولية الرامي إلى دعم الاتفاقيات المعتمدة في أعوام ١٩٧٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٥ على ما يكفي من المساهمات الطوعية، فإن تنفيذ الاتفاقيات المذكورة قد يقوض فاعليتها على المستوى الوطني.

٣٩- وارتبط التحدي الثاني بالمبادرات التي ينبغي اتخاذها لدمج الثقافة باعتبارها بعداً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني، في إطار عمليات البرمجة المشتركة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقد بُذلت جهود كبيرة خلال فترة العامين المنصرمة، ولا سيما من خلال تقديم المزيد من الدعم المالي والبشري إلى عدة مكاتب لامركزية معنية بعمليات البرمجة المشتركة ومن خلال تصميم أدوات عملية لهذا الغرض. وسيتمثل التحدي الأبرز في القدرة على ضمان حضور واستجابة منهجيين في الميدان، نظراً إلى العدد المتزايد من البلدان التي ستشارك في إعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في السنوات المقبلة.

البرنامج الرئيسي الرابع - أمثلة على المنجزات والصعوبات البارزة التي اقترنت بتنفيذ كل من وظائف اليونسكو الخمس		
مختبر للأفكار	**المنجزات**	■ استُهلت عملية تأمل في مستقبل اتفاقية التراث العالمي في سياق الاحتفال المقبل في عام ٢٠١٢ بمرور أربعين عاماً على اعتمادها. ■ اتسع نطاق المناقشة الدولية بشأن طبيعة التراث الثقافي غير المادي وقيمته اتساعاً كبيراً، وبرزت أساليب بديلة لتسوية النزاعات المرتبطة بالممتلكات الثقافية. ■ أعدت اليونسكو "إطاراً جديداً للسياسة الثقافية" بغية تقديم الإرشادات فيما يتعلق بتحويل مبدأي التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات إلى سياسات خاصة بعمليات التنمية.
	الصعوبات	■ الطبيعة المتغيرة للمفاهيم المتعلقة بحماية التراث العالمي وصونه. ■ إيجاد أدلة مقنعة تؤيد تعميم مراعاة التراث الثقافي غير المادي في استراتيجيات التنمية. ■ توسيع نطاق السياسات الثقافية بحيث لا تشمل قطاع الثقافة فحسب، بل تشمل أيضاً دمج البعد الثقافي في مجالات أخرى ذات صلة بالسياسة العامة والتنمية.
هيئة تقنينية	**المنجزات**	■ يتم إعداد توصية بشأن صون المناظر الحضرية التاريخية. ■ ارتفع عدد الدول الأطراف في اتفاقية عام ٢٠٠٥ من ٧٧ دولة إلى ١٠٤ دول، وتمت الموافقة على التوجيهات التنفيذية المتعلقة بمجمل بنودها تقريباً.
	الصعوبات	■ إعداد وثيقة تتيح الاستثمار في المدن المُدرجة في قائمة التراث العالمي من دون الإخلال بقيمتها العالمية الاستثنائية. ■ تقريب المسافة بين اتفاقية عام ٢٠٠٥ وسائر الآليات الدولية التكميلية.
مركز لتبادل المعلومات	**المنجزات**	■ إعداد قاعدة بيانات عالمية تضم مجمل الوثائق ذات الطابع النظامي، والعمليات والمطبوعات المتعلقة بالتراث العالمي. ■ أُدرج ٢٠٠ ٠٠٠ مدخل ببليوغرافي إضافي في فهرس الترجمات، وسجل عدد الدول المساهمة في الفهرس ارتفاعاً كبيراً. ■ أعدت اليونسكو بحثاً مشتركاً بين الوكالات يتناول موضوع "التنمية في ظل الثقافة والهوية وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية" (الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية).
	الصعوبات	■ صيانة نظام إدارة المعلومات بالطريقة المناسبة، وتعزيز كيفية تشغيله، وتوسيع نطاقه. ■ الربط ما بين إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والوثائق التقنينية الدولية لليونسكو في مجال الثقافة.
هيئة لبناء القدرات في الدول الأعضاء	**المنجزات**	■ أُنشئت شبكة للمراكز من الفئة ٢ مخصصة للأنشطة المتعلقة بالتراث العالمي بغية بناء القدرات على المستوى الإقليمي. ■ تحسنت ظروف دعم استراتيجيات الدول الأعضاء بفضل استعراض إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية. ■ تم بناء قدرات عدد من موظفي الأمم المتحدة والمسؤولين الحكوميين والأطراف الفاعلة في المجال الاجتماعي لتطبيق نهوج تراعي الخصوصيات الثقافية فيما يخص الوقاية والرعاية المرتبطتين بفيروس ومرض الإيدز من خلال إعداد واستخدام مجموعة من أدوات التدريب.
	الصعوبات	■ تُعتبر عملية بناء القدرات استثماراً طويل الأجل والفوائد المتأتية منها غالباً ما تتحقق بطرائق لا يمكن تحديدها بصورة مباشرة في إطار عملية تدخل معينة. ■ ينبغي إعداد نهج متعدد التخصصات لتحديد واكتساب المهارات اللازمة في مجالات العمل الجديدة هذه، ولا سيما من خلال الاستعانة بأداة "البرمجة من منظور التنوع الثقافي".
عامل حفاز للتعاون الدولي	**المنجزات**	■ إن موقع اليونسكو في محور الشبكة الدولية للأطراف الفاعلة الدولية والوطنية وغير الحكومية، التي تم تخصيصها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ومعالجة المشكلات المرتبطة بإعادتها، أتاح إقامة تعاون بين الدول المعنية. ■ تم التعهد بتقديم مليون دولار أمريكي دعماً للصندوق الدولي للتنوع الثقافي المزمع إنشاؤه مستقبلاً وللشراكات القائمة مع عدد من المنظمات ومراكز البحث في مجال التعاون الثقافي الدولي. ■ أُحرز تقدم في التعاون الدولي المرتبط بإدارة المجتمعات المتعددة الثقافات، وخاصة فيما يخص الذاكرة المتعلقة بتجارة الرقيق والرق.
	الصعوبات	■ إن ارتفاع الطلب على إبرام اتفاقات تعاون جديدة وإنشاء كراسي جامعية جديدة لليونسكو بشأن الحوار بين الثقافات يطرح مشكلات على الصعيد المفاهيمي واللوجستي والمالي.

البرنامج الرئيسي الخامس - الاتصال والمعلومات

الاتجاهات والتطورات البارزة

٤٠- خلال الفترة التي يشملها التقرير، كثفت اليونسكو جهودها لبلوغ الهدف الشامل المتمثل في بناء مجتمعات معرفة مفتوحة واستيعابية وتشاركية، من خلال النهوض بتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف وتعزيز وسائل الإعلام التعددية والحرة والمستقلة والبنى الأساسية للمعلومات. واتبع البرنامج استراتيجية ثنائية يجري الإعراب عنها بأولويتين قطاعيتين لفترة العامين: تعزيز الاتصال الحر والمستقل والتعددي وتعميم الانتفاع بالمعلومات وتعزيز التطبيقات التجديدية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٤١- وتم، بوجه عام، إحراز تقدم في التوعية بحرية التعبير كحق أساسي من حقوق الإنسان، وفي تطبيق المعايير القانونية والأخلاقية والمهنية المعترف بها دولياً في هذا الصدد. فالمجتمع الدولي يعترف الآن على نحو متزايد بحرية التعبير وحرية المعلومات، ويجري استخدامها كإطار للسياسة العامة في العديد من استراتيجيات تطوير وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاريع المنفذة في الدول الأعضاء، بالتعاون مع المنظمات المهنية، والمنظمات الإعلامية غير الحكومية والهيئات الإقليمية، والجهات المانحة، ومنظومة الأمم المتحدة بنطاقها الواسع. ويجري أيضاً اتباع هذه المبادئ والمعايير في الأعمال ذات الصلة في سياق متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٤٢- وقد أدى إسهام اليونسكو في متابعة مؤتمر القمة - كوكالة تنفيذية لإعلان المبادئ وخطة العمل وكمنسق وميسر لمحاور العمل الستة للمؤتمر - إلى نتائج إيجابية في أثناء فترة العامين. ولا تزال هناك صعوبة أساسية تتمثل في المحافظة على الزخم الذي تحقق في المرحلتين الأولى والثانية لمؤتمر القمة، ولا سيما في أوقات الأزمة الاقتصادية والميزانيات المتناقصة، ولكن المنظمة واصلت التزامها بدعم الدول الأعضاء عن طريق إسداء المشورة السياسية العامة وبناء القدرات لا في سد الفجوة الرقمية فحسب وإنما أيضاً في سد "الفجوة المعرفية" المعقدة، التي تقع في صميم مهامها.

الأولويتان العامتان: أفريقيا والمساواة بين الجنسين

٤٣- تم، استرشاداً بنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وأولويات الاتحاد الأفريقي للقارة، إنشاء شراكات جديدة مع المنظمات والشبكات الإقليمية والقطاع الخاص لإتاحة زيادة تعبئة المدخلات والموارد لتنمية وسائل الإعلام والبنى الأساسية للمعلومات. وأفضى التعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف بأن وسائل الإعلام تمثل عاملاً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة، واستمرت الجهود المشتركة في فترة التحضير لاجتماع قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠. ووفرت خطة عمل اليونسكو لتحقيق المساواة بين الجنسين خارطة الطريق للإجراءات الرامية إلى تمكين المرأة عن طريق الانتفاع بالمعلومات والمعارف وتعزيز المساواة بينها وبين الرجل من حيث المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وأسهم الالتزام القوي بكفالة النهوج المراعية للاعتبارات الجنسانية في السياسات المتعلقة بالمعلومات، ومشاريع تنمية وسائل الإعلام، وأنشطة بناء القدرات على الصعيد الوطني، في زيادة فرص التعلّم المتاحة للمرأة، وتحسين التغطية الإعلامية المراعية للمنظور الجنساني، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في عمليات صنع القرارات، وخاصة على الصعيد المجتمعي.

محور العمل ١: الترويج البيئة مؤاتية لحرية التعبير وحرية تداول المعلومات

٤٤- تم تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة عن طريق الاحتفالات عبر العالم باليوم العالمي بحرية الصحافة، ومنح جائزة اليونسكو/غيليرمو كانو العالمية لحرية الصحافة. ووفرت وسائل الإعلام الدولية تغطية واسعة النطاق لهذين الحدثين وكذلك المؤتمرات الدولية المعقودة بشأن «حرية التعبير، والانتفاع بالمعلومات وتمكين الناس» (موزمبيق، ٢٠٠٨)، و «وسائل الإعلام والحوار والتفاهم» (قطر، ٢٠٠٩)، والندوة الرفيعة المستوى المعنية بحرية التعبير (باريس، ٢٠٠٨)، مما أبرز جهود اليونسكو في هذا الصدد إبرازاً واضحاً.

٤٥- وكان إسداء المشورة بشأن السياسات إلى الدول الأعضاء فيما يخص الأطر القانونية والتنظيمية لتعزيز وسائل الإعلام العامة - وسائل البث الإذاعي والتلفزيوني والإنترنت - مكوناً هاماً من مكونات البرنامج. وواصلت اليونسكو ترويج التدفق الحر للمعلومات فيما يتعلق بوسائل الإنترنت الرقمية الجديدة، وكان هذا أيضاً جزءاً أساسياً من متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وفي منتدى حوكمة الإنترنت المعقود في مصر في عام ٢٠٠٩، تمكنت اليونسكو من توفير حضور ودعم كبيرين للأحداث التي تركز على حرية التعبير وحرية تداول المعلومات. وفي الكثير من البلدان، جمع النهج المتبع بين رسم السياسات وتيسير وتنسيق التنفيذ الفعلي، وتجسد ذلك في بناء القدرات المؤسسية، في إطار العمل مع السلطات الوطنية، والهيئات القضائية، والمجتمع المدني، والمنظمات المهنية. ويمثل تكييف المعايير والمبادئ التوجيهية التي تقترحها اليونسكو اختباراً أساسياً لجدواها العملية.

٤٦- وما فتئ تعزيز سلامة مهنيي الإعلام يشكل شاغلاً بالغ الأهمية. وأصبحت المنظمة واحدة من الجهات المشاركة الرئيسية في المحادثات بين الحكومات ورابطات الصحفيين لكفالة تحسين سلامة مهنيي الإعلام عن طريق أنشطة الترويج وبناء القدرات المؤسسية، والإشادة بما يزيد على ١٠٠ صحفي قتلوا في أثناء أدائهم لمهام وظيفتهم على امتداد السنتين الماضيتين. واتخذت أيضا إجراءات عن طريق مهمة الإشراف المنوطة حديثاً بالمجلس الدولي الحكومي التابع للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال لتقليل حالات الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. واتسع نطاق الأعمال المتعلقة بوضع معايير أخلاقية ومهنية لمهنيي الإعلام. وأكدت اليونسكو على إنشاء نظم لمساءلة وسائل الإعلام تقوم على التنظيم الذاتي كأداة بالغة الأهمية لتوفير المعلومات المنصفة والدقيقة للجمهور.

المنجزات

- تمت التوعية بحرية التعبير وحرية الصحافة لدى صانعي القرارات، ومهنيي الإعلام، والجمهور عامة.
- إسداء المشورة بشأن السياسات إلى الدول الأعضاء وترويج أنشطتها وبناء قدراتها فيما يتصل بالأطر القانونية والتنظيمية، ولا سيما لتحويل البث الإذاعي والتلفزيوني الحكومي إلى بث تقوم به الهيئات العامة، مما ساعد على كفالة وجود برمجة تربوية وعلمية ومتنوعة الثقافات.
- جرى دعم بناء القدرات المؤسسية عن طريق نشر ما يلي: نصوص أساسية بالعديد من اللغات؛ وسجلات مستوفاة على الصعيد الإقليمي بشأن حرية تداول المعلومات والمعايير الأخلاقية والمهنية، والتنظيم الذاتي على أساس نظم مساءلة خاصة بوسائل الإعلام؛ ووضع دليل على الإنترنت للصحفيين القائمين بالتحقيقات الصحفية.
- تعزيز حماية الصحفيين كجزء أساسي من مجموع البرامج الإنسانية للأمم المتحدة، وترجمة أدلة السلامة الموجهة إلى الصحفيين وتوزيعها في كل المناطق.
- دعم ما يزيد على ٢٠ منظمة إعلامية على الصعيد العالمي لتعزيز المعايير الأخلاقية والمهنية لمهنيي الإعلام؛ وقيام خمس منظمات مهنية باعتماد مدونات أخلاقية، وترويج نظم المساءلة الخاصة بوسائل الإعلام في خمسة بلدان.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- التدفق الحر للمعلومات عنصر متأصل في الإنترنت، ولكن هذه مسألة معقدة تتولى اليونسكو استكشافها، ولا سيما فيما يتعلق بحرمة المعلومات الشخصية، والأمن، وأدوات إقامة الشبكات الاجتماعية. ويجري تنسيق جهود اليونسكو في هذا المجال مع مفوضية حقوق الإنسان، في إطار التعاون القائم حاليا مع المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير.
- أفضى جدول أعمال أكرا والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف بوسائل الإعلام بصفتها عاملاً هاماً لتحقيق التنمية، وإدراجها في جدول الأعمال الدولي للتنمية. وينبغي مواصلة الجهود لكفالة احتلال وسائل الإعلام الحرة والتعددية مكانة أهم في برامج التنمية.
- الثقافة العالمية للسلامة في مجال الصحافة شرط أساسي لأي برنامج لتنمية وسائل الإعلام، إذ يحتاج هذا النوع من البرامج إلى دعم مؤسسي ودعم من الجهات المانحة. ويتسم التعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين والمعهد الدولي لسلامة الصحفيين بأهمية أساسية لتحقيق الأثر الناجح لهذه الأنشطة.

محور العمل ٢: مؤازرة تعميم الانتفاع بالمعلومات وتطوير البنى الأساسية

٤٧- أدى دعم اليونسكو لتعزيز أطر السياسة العامة للانتفاع بالمعلومات وصونها إلى نتائج إيجابية. وتم تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية في المؤتمر الدولي الثالث لبرنامج ذاكرة العالم المعقود عام ٢٠٠٨، والذي أفضى بدوره أيضاً إلى توصيات فيما يتعلق بأفضل الممارسات لصون التراث الوثائقي. وأسهمت مبادرات مثل المكتبة الرقمية العالمية التي تم إطلاقها بالتعاون مع مكتبة الكونغرس بالولايات المتحدة الأمريكية في زيادة توافر المعلومات المتنوعة الثقافات والمتعددة اللغات، وفقاً للتوصية المتعلقة بتعزيز واستخدام التعدد اللغوي وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني.

٤٨- وأجريت مناقشات بشأن الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات في مجموعة من حلقات العمل المعقودة في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، والتي درست جملة أمور منها اقتراح بوضع مدونة للسلوك الأخلاقي. واتفق المشاركون في اجتماع آسيا والمحيط الهادي على مجموعة من الأولويات للمنطقة. وأبرزت بمزيد من الوضوح أهمية تعميم الانتفاع عبر الإنترنت بالسجلات العامة والسجلات التي تحوزها الحكومات، وأجري في أمريكا اللاتينية تحليل مقارن لتقييم تطبيق "المبادئ التوجيهية لسياسة تنمية وترويج المعلومات الحكومية المندرجة في الملك العام".

٤٩- وتم، بوجه عام، إحراز تقدم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وزيدت الموارد المخصصة لتحقيق أهداف مؤتمر القمة، ووفر الشكل الجديد لمنتدى مؤتمر القمة دينامية جديدة، مما أتاح إجراء تبادل تفاعلي للأفكار فيما بين الأطراف المعنية بغية إدراج مواضيع مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمناخ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأزمة المالية، واستهلال برنامج المجتمع المحلي المتاح على الإنترنت والقائم على مصادر مفتوحة[٢]، وتعزيز التعاون فيما بين الميسرين. كما أن مشاركة اليونسكو في الفريق الاستشاري المتعدد الأطراف التابع لمنتدى حوكمة الإنترنت أتاحت زيادة الاعتراف بمبدأ «الانفتاح» وبينت ضرورة اللجوء إلى آليات ملائمة لكفالة الحوكمة المتعددة الأطراف والشفافة والديمقراطية للإنترنت. وتعمل اليونسكو أيضاً عن كثب مع هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، عملاً باتفاق التعاون لتوفير الخبرة اللغوية لتخصيص رموز البلدان في أسماء نطاقات الإنترنت بالكتابات غير اللاتينية.

٥٠- تم تعزيز التوعية ببرنامج المعلومات للجميع عن طريق إسداء المشورة بشأن السياسات ومن خلال إنشاء اللجان الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع، وتم عقد أول اجتماع تشاوري للجان الوطنية هذه في موسكو في عام ٢٠٠٩. ويوفر مرصد مجتمع المعلومات الذي افتتحه البرنامج لبنات بناء لوضع أطر واستراتيجيات للسياسات الوطنية، مما يتيح الانتفاع عن طريق الإنترنت بآخر المعلومات عن المجالات الخمسة التي تحظى بالأولوية في برنامج المعلومات للجميع[٣]. وكانت الشراكات أساسية في زيادة أثر الأنشطة الرامية إلى تعزيز تعميم الانتفاع بالمعلومات. وتم، بالمثل، تعزيز الشراكات الدولية للشباب عن طريق مبادرات المجتمع المحلي الموجهة إلى الشباب، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب في أوضاع النزاع وما بعد النزاع وللمعوقين.

٥١- وبوجه عام، تحسنت إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال في أجزاء عديدة من العالم، وأدت زيادة معقولية أسعارها إلى تغلغلها حتى في أقل البلدان نمواً. غير أن إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم لا يزال يواجه صعوبات عديدة، منها عدم توافر أطر السياسيات العامة المناسبة، وعدم النفاذ إلى البنى الأساسية، وعدم كفاية المحتوى اللغوي المحلي والقدرة لدى المعلمين. واعتمد عدد قليل من البلدان نهجاً شاملاً لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مستويات التعليم، وغالباً ما تفتقر الحكومات إلى الموارد اللازمة لنشر هذه التكنولوجيا في النظم التعليمية. ولهذا فإن إسهام القطاع الخاص لا غنى عنه لتوخي نشر البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها على نطاق واسع وعلى الصعيد الوطني.

المنجزات

- انضمت إلى برنامج ذاكرة العالم عشر لجان وطنية ولجنة إقليمية جديدة في أفريقيا؛ وأدرجت في سجل هذا البرنامج ٣٨ حالة جديدة؛ وتوفر المكتبة الرقمية العالمية الآن إمكانية النفاذ على الإنترنت إلى مواد من ١٩ بلداً بأكثر من ٤٠ لغة.
- عقدت اجتماعات تقييم إقليمية في أفريقيا والدول العربية لرصد التقدم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات؛ وازدادت الأنشطة الرامية إلى ترويج مبادئ الانفتاح، وحرية التعبير، والتعدد اللغوي في سياق حوكمة الإنترنت.
- ازداد أثر ونطاق برنامج التعليم للجميع، وأنشئت خمس لجان وطنية جديدة منها اثنتان في أفريقيا؛ وأتيحت لواضعي السياسات مجموعات أدوات لصياغة أطر وطنية للسياسة العامة لمجتمع المعلومات؛ ووضعت مؤشرات للدراية المعلوماتية؛ وقدم الدعم لعشر حلقات لتدريب المدربين على الدراية المعلوماتية؛ وعززت قدرات ٥٠٠ من أمناء المكتبات، وأمناء المحفوظات، والمعلمين، والعاملين في مجال المعلومات على الصعيد العالمي.

(٢) www.wsis-community.org

(٣) الأولويات الخمس لبرنامج المعلومات للجميع هي: الدراية المعلوماتية، وصون المعلومات، وأخلاقيات المعلومات، والمعلومات من أجل التنمية، والانتفاع بالمعلومات.

- توفر معايير اليونسكو لكفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساساً يستند إليه الطلاب لتنمية مهاراتهم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تحسن مهارات المعلمين اللازمة لتعزيز تجربة التعلّم لدى الطلاب.

- تم تعزيز إمكانية انتفاع المعلمين والطلاب بموارد وأدوات للتعلّم الرقمي الجيد عن طريق مبادرة موارد التعليم المفتوح. وأسهمت مبادرة اليونسكو للانتفاع المفتوح بالمعلومات العلمية في تعزيز الانتفاع بالموارد العلمية الرقمية العالية الجودة، التي تكتسي أهمية بالغة في قطاعات مثل التعليم والصحة والاستدامة البيئية.

- اتخذت مبادرات رئيسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية، شملت ما يلي: المشروع الوطني لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجماهيرية العربية الليبية؛ والتعاون مع المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو مركز من الفئة ٢ يقع في المنامة بالبحرين. وبدأ تنفيذ برامج تعاون جديدة لتعزيز قدرات مديري المعلومات وإنشاء البنى الأساسية في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وأقيمت تحالفات جديدة لزيادة استعمال التكنولوجيات الرقمية في وسط آسيا.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- إن التعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء تشمل القطاع الخاص والشركات الصناعية المعنية بتكنولوجيا المعلومات يتسم بأهمية أساسية بالنظر إلى مستوى الاستثمارات اللازمة للنشر الواسع النطاق للبنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني. وينبغي، لكفالة إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، تركيز أنشطة اليونسكو في ثلاثة مجالات رئيسية هي: ترويج السياسات؛ والانتفاع بالموارد التعليمية؛ وتوفير مؤشرات مرجعية ومبادئ توجيهية لوضع المعايير الخاصة باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظم التعليمية.

- أبرزت الخبرة المكتسبة في تنفيذ سياسات استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التنمية أهمية الحواسيب المنخفضة التكلفة المصممة لتلبية احتياجات مستعملين معينين.

محور العمل ٣: تعزيز تنمية وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية ومشاركة المجتمعات المحلية في التنمية المستدامة عبر وسائل الإعلام الخاصة بالمجتمعات المحلية

٥٢- تم إحراز تقدم عن طريق البرنامج الدولي لتنمية الاتصال فيما يتعلق بتنمية وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية في جميع المناطق، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وازداد عدد وحجم المساهمات المقدمة إلى البرنامج منذ فترة العامين الماضية، مما أتاح الفرصة لاستهلال عدد من المشاريع يزيد بكثير على ما أشارت إليه المؤشرات المرجعية الأولية.

٥٣- واستحدثت مؤشرات اليونسكو لتنمية وسائل الإعلام التي أقرها البرنامج الدولي لتنمية الاتصال في عام ٢٠٠٨، وأتاح ذلك للمنظمة وضع معايير عالمية لتنمية وسائل الإعلام. كما أن مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، التي تغطي وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية على حد سواء وتجسد جميع محاور العمل المنصوص عليها في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، توفر أداة أساسية لعمليات التقييم المتعددة الأطراف للتقدم المحرز في هذا الشأن، مع تحديد الفجوات في الوقت نفسه. وتم بالاشتراك مع معهد اليونسكو للإحصاء استهلال عملية تجريبية لجمع البيانات في ٢٠ بلداً في إطار مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، بغية إعداد تقرير إحصائي سنوي (اعتباراً من عام ٢٠١١) لرصد اتجاهات تنمية وسائل الإعلام على الصعيدين العالمي والوطني. وتم الاضطلاع بإجراءات أخرى لوضع المعايير لتحسين نوعية التدريب الصحافي عن طريق مناهج اليونسكو النموذجية لتعليم الصحافة، المعترف بها على نطاق واسع.

٥٤- وازداد تعزيز الاتصال من أجل التنمية المستدامة عن طريق التعاون فيما بين الوكالات على الصعيدين العالمي والقطري، بما في ذلك بذل الجهود لإدماج مكونات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل التنمية في خطط التنمية الوطنية والمبادرات المشتركة التي تستهدف الاتصال في مجال العلوم وفيروس/مرض الإيدز. ولوحظ اهتمام كبير بهذا الموضوع في المؤتمر الدولي الأول المعني بوسائل البث الإذاعي والتلفزيوني وتغير المناخ (٢٠٠٩) الذي تم تنظيمه بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأدى المؤتمر إلى اعتماد "إعلان باريس لزيادة الوعي العام بتغير المناخ"، والتزام جميع الأطراف المعنية بما فيها الرابطات والاتحادات الرئيسية للبث الإذاعي والتلفزيوني بتحسين المحتوى المتصل بتغير المناخ نوعاً وكماً عن طريق بناء القدرات والربط الشبكي وتبادل البرامج.

٥٥- واعتبرت القدرة على فهم مهام وأحوال وسائل الإعلام وإجراء تقييم نقدي لها في مجتمع ديمقراطي حاجة إلى بناء القدرات لدى الجهة صاحبة الطلب. وأسهمت اليونسكو في تشاور عام ٢٠٠٨ الذي أفضى إلى اعتماد البرلمان الأوروبي لقرار يسلم بأهمية الدراية الإعلامية ودور اليونسكو في تعزيز التعليم في مجال الإعلام.

المنجزات

- تم دعم تنمية وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية في ٧١ دولة عضواً عن طريق البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، بما في ذلك ٢٦ مشروعاً إقليمياً و ١٠٧ مشاريع وطنية لتنمية وسائل الإعلام يبلغ مجموع قيمتها ٣,٧ من ملايين الدولارات، وتنفيذ ٤٣ مشروعاً وطنياً ومشروعين إقليميين في أفريقيا يبلغ مجموع قيمتها ٨٠٠ ٣٢١ ١ دولار و ١٩ مشروعاً في ١٨ دولة جزرية صغيرة نامية يبلغ مجموع قيمتها ٧٠٠ ٤٩٨ دولار.

- يزداد اعتراف جميع المنظمات الشريكة ووكالات الأمم المتحدة بمؤشرات تنمية وسائل الإعلام واستعمالها لها في وثائق التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مما يجعلها جزءاً أساسياً من التعاون المشترك بين الوكالات والمتعدد الأطراف بشأن وسائل الإعلام والديمقراطية وبرامج الحوكمة الرشيدة؛ وإجراء تقييمات شاملة على أساس هذه المؤشرات في ٤ بلدان.

- تم تقديم المساعدة لـ ٥٤ مؤسسة لمدارس الصحافة في ٤٤ بلداً فيما يخص تكييف مناهج اليونسكو النموذجية لتعليم الصحافة؛ وجرى الارتقاء بقدرات ١٢ من مراكز الامتياز المحتملة فيما يخص تعليم الصحافة في أفريقيا وبقدرات ٩ مراكز امتياز محتملة أخرى؛ وتم تدريب ما يزيد على ١ ٣٠٠ من مهنيي الإعلام ومدربي مهنيي الإعلام - بما في ذلك ما يزيد على ٦٠٠ امرأة - في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

- تم توسيع فرص انتفاع المجتمعات المحلية بوسائل الإعلام ومشاركتها فيها عن طريق إنشاء وتعزيز مراكز إذاعة ومراكز متعددة الوسائط في المجتمعات المحلية في ٣٤ بلداً.

- جرى بناء قدرات ٢٣٠ من المدربين الإعلاميين في ٥٦ بلداً، باستعمال دليل اليونسكو المعنون "وسائل الإعلام كشركاء في التعليم من أجل التنمية المستدامة: مجموعة من المواد التدريبية والموارد (٢٠٠٨)" لإنشاء فريق أساسي للمدربين الإعلاميين في هذا الميدان. وتم تحسين القدرات والمهارات فيما يخص الإنتاج في إطار شبكة اليونسكو العالمية لمنتجي التليفزيون المعنية بفيروس/مرض الإيدز، مما ساعد على إنتاج ما يزيد على ١٠٠ من الأفلام الوثائقية القصيرة عن فيروس/مرض الإيدز في ٧٤ بلداً.

- تم تعزيز القدرات على إكساب الدراية في مجال وسائل الإعلام والمعلومات لما يزيد على ٧٥ معلماً من ٤٥ مؤسسة لتدريب المعلمين في ثلاث مناطق؛ وجرى إعداد مبادئ توجيهية لهيئات الإذاعة والتلفزيون بشأن تعزيز المضامين التي ينتجها المستعملون وإكساب الدراية في مجال وسائل الإعلام والمعلومات؛ وإعداد منشور بعنوان "تخطيط سياسات التعليم في مجال وسائل الإعلام في العالم" يبرز أفضل الممارسات في هذا الصدد، بمشاركة من تحالف الأمم المتحدة للحضارات والمفوضية الأوروبية.

- أكد اجتماع المائدة المستديرة الحادي عشر للأمم المتحدة بشأن الاتصال من أجل التنمية (٢٠٠٩) الذي شاركت اليونسكو في تنظيمه على الحاجة إلى إعطاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية مكانة مؤسسية في منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز رصد وتقييم أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛ ونظرت دراسات أجريت في ٥ بلدان في إمكانية إدماج نهج وممارسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في وثائق التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- في حين تسببت التكنولوجيات الجديدة في إحداث تغير هام في المجتمعات، ما برحت وسائل الإعلام التقليدية تشكل المجال المشترك الرئيسي للحوار الوطني الجامع. ولهذا ما برحت الجهود الرامية إلى تعزيز وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية وذات المعايير المهنية العالية تكتسي أهمية فائقة.

- ما فتئت السياسات التنظيمية المحدودة للبث الإذاعي والتلفزيوني تشكل صعوبة تواجه تنمية وسائل الإعلام الحرة والتعددية والمستقلة، ولا بد من إجراء عملية إعادة توجيه هامة في العديد من البلدان بغية الأخذ بسياسات لتعزيز الإذاعات ووسائل الإعلام التابعة للمجتمعات المحلية.

- ينبغي الاضطلاع بالمزيد من أنشطة الترويج كي تصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية جزءاً أساسياً من خطط التنمية الوطنية.

محور العمل ٤: تدعيم دور الاتصال والمعلومات في تشجيع التفاهم والسلام والمصالحة، وخاصة في المناطق التي تعيش أوضاع النزاع وما بعد النزاع

٥٦- وضعت اليونسكو، على امتداد السنوات الخمس الماضية، استراتيجية شاملة لتقديم المساعدة لوسائل الإعلام في مناطق النزاع وما بعد النزاع، وحولت هذه الاستراتيجية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ إلى برنامج لتقديم المساعدة في عدد من البلدان الواقعة في مناطق النزاع. ومول معظم هذه البرامج من موارد خارجة عن الميزانية وبالاعتماد على القدرة المحلية والتعاون بين منظمات الأمم المتحدة. ولم تتركز الأعمال على وسائل الإعلام التقليدية والرقمية فحسب وإنما أيضاً على تعزيز أو إعادة بناء المكتبات والمحفوظات، فضلاً عن الخدمات التعليمية القائمة على الإنترنت في هذه البيئة.

٥٧- وكثفت الجهود لدعم تحقيق الاستقرار وإعادة البناء، والمصالحة وبناء السلام ومواجهة التحديات في هذا الشأن. وتركز البرنامج على نحو متزايد على مجموعات الشباب والشبكات النسائية، وثبتت كفاءة ذلك في المجتمعات المحلية الريفية. وعقب مؤتمر شبكة قوة السلام المعقود في بانكوك في عام ٢٠٠٩، انضم عدد كبير من منظمات الشباب والسلام إلى الشبكة وأسهمت بانتظام في أنشطتها. وثبتت صحة افتراض المنظمة بأن وسائل الإعلام، وعلى نحو متزايد تكنولوجيات المعلومات والاتصال، يمكن أن تكون برامج للتعبير الثقافي عن الذات والتفاهم والتسامح، وتم الربط بين الأنشطة الجارية وتحالف الحضارات بقيادة الأمم المتحدة.

٥٨- واستمر العمل لوضع استراتيجية للدور الذي يمكن أن تضطلع به وسائل الإعلام المحلية في الاستعداد للكوارث ولأوضاع ما بعد الكوارث مباشرة، حيث يضطلع الانتفاع بالمعلومات بدور بالغ الأهمية. ويتسم بناء القدرات الوقائية لدى وسائل الإعلام المحلية والمجتمعية للمساهمة في توفير المعلومات التي تفيد في المحافظة على الأرواح بأهمية أساسية بسبب معرفتها للغات السكان المتضررين واطلاعها المعتاد على الأوضاع الثقافية والسياسية. والمنظمة على اتصال وثيق مع الهيئات الجامعة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة المساعدة الإنمائية الاقتصادية للمجتمعات المحلية (سيداك) لمعرفة كيفية إدماج هذا النشاط في النداءات العاجلة القادمة وبرامج الإنعاش المبكر.

المنجزات

- تم دعم وسائل الإعلام في الحالات المفتوحة وحالات ما بعد النزاع في أفغانستان وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان وسيراليون والصومال والعراق والأراضي الفلسطينية وكوت ديفوار ولبنان ونيبال، ولا سيما عن طريق المساهمات في عمليات التقييم القطري المشترك ودراسات استراتيجية الحد من الفقر.
- جرى الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات على التغطية الصحفية المراعية للنزاعات ووضع مناهج للتدريب على التغطية الصحفية المراعية للنزاعات، ووضع مشاريع تجريبية في أفغانستان ومنطقة البحر الكاريبي لبناء القدرات الوقائية لوسائل الإعلام المحلية؛ ووضع برامج مشتركة للمجموعات المتنازعة.
- تعزيز دور وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال كأدوات للحوار وبناء السلام؛ ودعم برنامج "جوائز بلا حدود" بالتعاون مع عدد من هيئات الإذاعة والتلفزيون من أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ودعم شبكة قوة السلام.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- أتاحت مبادرة الأمم المتحدة الرامية إلى "توحيد الأداء" فرصة جيدة لليونسكو لتأكيد دورها الريادي في مجالات تنمية وسائل الإعلام وحرية التعبير ولا سيما في حالات النزاع وما بعد النزاع. وأدى وجود نظام مفيد ومرن للتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الرئيسية الناشطة في هذا الميدان (مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، فضلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لتنمية وسائل الإعلام وحرية الصحافة، إلى تمكين المنظمة من أن تكون ناشطة في بلدان عديدة على الرغم من محدودية الموارد. وثمة تطور جديد وإيجابي في هذا الميدان يتمثل في زيادة تطبيق النموذج الثلاثي للتعاون بين الجنوب والجنوب والشمال في بناء القدرات.
- تدعى اليونسكو على نحو متزايد إلى المشاركة في الأعمال المضطلع بها في حالات ما بعد النزاعات مباشرة، حيث تضطلع المعلومات بدور بالغ الأهمية. ويتسم بناء القدرات الوقائية لوسائل الإعلام المحلية في هذا الشأن بأهمية بالغة.

تلبية احتياجات أفريقيا

٥٩- تم تعزيز الشراكات مع المنظمات والشبكات الإقليمية لتعزيز دور وسائل الإعلام كأدوات للتنمية المستدامة، ولا سيما في أثناء العملية التحضيرية لاجتماع قمة الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠ بشأن «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا: تحديات وآفاق التنمية». وأدت التوعية بأهمية حرية التعبير وحرية تداول المعلومات إلى الاعتراف في «جدول أعمال أكرا» بأهمية الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام الحرة في التنمية والديمقراطية والحوار، وكذلك في الوثيقة الختامية للاجتماع المعني بوسائل الإعلام والتنمية الذي شارك الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية في عقده في بوركينا فاسو في عام ٢٠٠٨.

٦٠- واستمر بذل الجهود لدعم التغطية الإعلامية الحرة والمستقلة والمأمونة في بيئات ما بعد النزاع. وقامت اليونسكو، بالشراكة مع المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والمنظمة الدولية لدعم وسائل الإعلام، بإجراء تقييمات لوسائل الإعلام في بلدان البحيرات الكبرى الأحد عشر لوضع استراتيجيات إقليمية لبناء قدرات وسائل الإعلام؛ واتخذت أيضاً مبادرات لبناء القدرات على سبيل المتابعة للدراسة التي أجريت عام ٢٠٠٧ عن "معايير ومؤشرات مؤسسات التدريب على الصحافة الجيدة: تحديد مراكز الامتياز المحتملة في مجال التدريب على الصحافة في أفريقيا". ورحبت لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة للاتحاد الأفريقي بمبادرات اليونسكو في هذا المجال، ويجري إعداد مذكرة تفاهم لإقامة المزيد من التعاون.

المنجزات

- ازداد وعي الجمهور بأهمية حرية التعبير وحرية الصحافة عن طريق اليوم العالمي لحرية الصحافة والاحتفالات به في أكثر من ٢٠ بلداً أفريقياً.
- عقب الدراسة التي تناولت التشريعات المتعلقة بوسائل الإعلام في أفريقيا، عقدت حلقات عمل وحلقات تدارس عن المتطلبات القانونية لحرية الصحافة، وأسديت المشورة لسن تشريعات وطنية في مجال وسائل الإعلام، مما أدى إلى تحسين الأعمال الصحفية ومعايير وسياسات البث الإذاعي والتلفزيوني.
- تم بناء القدرات في مجال التغطية الإعلامية المراعية للنزاعات، ولا سيما عن طريق البرنامج الأفريقي للتغطية الإعلامية من أجل السلام.
- أجريت تقييمات شاملة لآفاق وسائل الإعلام الوطنية عن طريق مؤشرات اليونسكو لتنمية وسائل الإعلام، وتم تعزيز هذه المؤشرات في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وموزمبيق لدعم إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في وثائق التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
- طبقت معايير كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتم الاضطلاع بمبادرات لبناء القدرات لتمكين المؤسسات من توفير تدريب على الصحافة العالية الجودة.
- توسيع نطاق انتفاع المجتمعات المحلية بوسائل الإعلام ومشاركتها فيها عن طريق دعم البرنامج الدولي لتنمية الاتصال لتسعة عشر مركزاً إضافياً من مراكز المجتمع المحلي المتعددة الوسائط في أفريقيا، ولهذا بلغ مجموع عدد هذه المراكز في أفريقيا ٧٩ مركزاً. وفي عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ دعم البرنامج الدولي لتنمية الاتصال ٤٥ مشروعاً في ٢٠٠ بلد بمبلغ إجمالي قدره ٨٠٠ ٣٢١ ١ دولار.
- تم في اجتماعين إقليميين إسداء المشورة إلى واضعي السياسات بشأن التشريعات وتوخي الشفافية في إصدار الرخص وتخفيض الرسوم المفروضة على أصحاب رخص الإذاعات التابعة للمجتمع المحلي.

تعزيز المساواة بين الجنسين

٦١- ركزت الأنشطة، وفقاً لإعلان مبادئ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وخطة عمل اليونسكو للمساواة بين الجنسين، على تحديد أبعاد المساواة بين الجنسين في مجال وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى كفالة مشاركة المرأة على نحو تام في تحقيق التنمية المستدامة. وكانت وسائل الإعلام التابعة للمجتمع المحلي فعالة على نحو خاص في إعطاء صوت للمرأة والفتاة، مع كفالة مشاركتهما الفاعلة على جميع المستويات في تنمية المجتمع ولا سيما على مستوى اتخاذ القرارات. وأولي في أثناء فترة العامين اهتمام خاص لكفالة أقصى مشاركة ممكنة للمرأة في جميع الحلقات التدريبية التي تدعمها اليونسكو.

٦٢- واتخذت إجراءات هادفة لتوعية المرأة بحرية تداول المعلومات. وأولي اهتمام خاص للمرأة في التوترات العالمية والنزاعات المسلحة، بتعزيز إسهامها في حل المنازعات وبناء السلام وإعادة البناء. وعولجت أبعاد المساواة بين الجنسين على نحو أكبر، عن طريق مؤتمرين: المؤتمر الدولي المعني بالأخلاقيات والمنظور الجنساني (٢٠٠٩)، الذي ركز على تحقيق المساواة في غرفة الأنباء؛ والمؤتمر الدولي المعني بوسائل البث الإذاعي والتلفزيوني وتغير المناخ، الذي أكد على دور المرأة في مجال تغير المناخ، وحث على بذل المزيد من الجهود لرسم سياسات الاتصال الهادفة في مجال العلوم.

المنجزات

- نُشرت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المنظمات الإعلامية والتغطية الإعلامية المراعية للمنظور الجنساني، وأجريت بحوث عالمية رائدة لدراسة هيكل صناعة وسائل الإعلام الإخبارية من منظور جنساني في ٨٨ بلداً.
- تم تعزيز إسهام المرأة ومنظمات وشبكات حقوق المرأة في الأنشطة المتعلقة بتشريعات حرية التعبير وحرية تداول المعلومات والسياسات المتعلقة بتمكين المرأة وحقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق دراسات حالات قطرية معينة.
- تعزيز القدرات الإدارية للعاملات في وسائل الإعلام التابعة للمجتمع المحلي، وتم في أفريقيا تدريب ما يقرب من ١٠٠ من العاملين.
- تم دعم النهوج التعاونية لتعزيز سلامة الصحفيات، ولا سيما في بيئتي النزاع وما بعد النزاع.

البرنامج المشترك بين القطاعات: تشجيع التعلّم المعزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٣- يسر البرنامج إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليتي التعليم والتعلّم، بدعم صياغة نهوج جديدة لنشر المعارف واستخدامها، بما في ذلك النماذج الجديدة للتعلّم المفتوح والتعلّم عن بعد، ووضع المعايير والاستراتيجيات، وأفضل الممارسات، والموارد، والقدرات.

المنجزات

- جرى تعزيز قدرات الوزارات والارتقاء بجودة مؤسسات تدريب المعلمين، لإتاحة تدريب المعلمين على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما عن طريق الأخذ بمعايير كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تم توسيع إمكانية الانتفاع بالتعليم والتعلّم في الدول الأعضاء عن طريق أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتوسيع فرص اكتساب الدراية المعلوماتية، وتدريب المعلمين، والتعلّم مدى الحياة عن طريق مراكز المجتمع المحلي المتعددة الأغراض.
- تم تكوين "جماعات الممارسين" في مجال التعليم/التدريب من أجل بناء المعارف والانتفاع بالموارد التعليمية المفتوحة والمتنوعة على جميع المستويات.
- أنشئت مكتبات رقمية للموارد التعليمية المفتوحة للتعلّم الجيد مدى الحياة (مثل الدورات الدراسية المفتوحة وأدوات التعلّم الرقمية)؛ وتم تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم أهداف التعليم للجميع.

الموارد

٦٤- في إطار تطبيق نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، جرى تنفيذ البرنامج الرئيسي الخامس باستخدام الموارد التالية:

- **ميزانية البرنامج العادي: ٠٠٠ ٨١٧ ٣١ دولار**

  - تكاليف الأنشطة: ٠٠٠ ٨٠٩ ١٣ دولار

  - تكاليف الموظفين: ٠٠٠ ٠٠٨ ١٨ دولار

  الوظائف المقررة: ٨٩ وظيفة ثابتة تتضمن ٦٤ وظيفة من الفئة المهنية، من بينها ١٣ وظيفة يشغلها موظفون مهنيون وطنيون يعملون في المكاتب الميدانية (باستثناء الموظفين العاملين في مراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو).

- **الموارد الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٧٥٦ ٢١ دولار**

  - الموارد الذاتية النفع الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٥٤٤ ١١ دولار

  - الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٢١٢ ١٠ دولار

توزيع إجمالي الإنفاق
للبرنامج الرئيسي الخامس - الاتصال والمعلومات

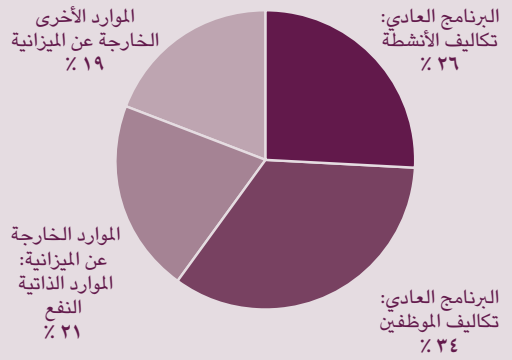

الاستنتاجات والعبر المستخلصة للمستقبل

٦٥- الاتصال والمعلومات هما أساس تنمية مجتمعات التعلّم، وأساس تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم ممارسة تامة والاستفادة من حرياتهم الأساسية من أجل تعزيز التنمية والديمقراطية والحوار. وينبغي أن تبرز اليونسكو هذا الأمر بدعم البلدان في جني ثمار الاتصال والمعلومات عن طريق اتخاذ إجراء متضافر داخل منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع الجهات المانحة والمنظمات الإنمائية الإقليمية الرئيسية، للعمل من أجل التوصل إلى خلفية إعلامية ثرية ومتنوعة، ومعايير مهنية وأخلاقية رفيعة المستوى، والاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدءاً بهيئات الإذاعة وانتهاء بوسائل الإعلام المتنقلة والإنترنت.

٦٦- ويتسم تدفق المعلومات بالأهمية على الدوام، وينبغي أن تواصل المنظمة كفالة انتفاع كل مواطن بها، على أن تستهدف في ذلك بصفة خاصة المهمشين والضعفاء، لتمكين المجتمعات من اغتنام فرص جني ثمارها.

البرنامج الرئيسي الخامس - أمثلة على المنجزات والصعوبات البارزة التي اقترنت بتنفيذ كل من وظائف اليونسكو الخمس		
مختبر للأفكار	**المنجزات**	■ تقوية إمكانية وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال لتعزيز السلام والتسامح؛ واستخدام قوة شبكة السلام لتوفير برنامج مبتكر للتبادل التفاعلي للأفكار بشأن مبادرات بناء السلام.
	الصعوبات	■ كفالة استدامة الشبكة
هيئة تقنينية	**المنجزات**	■ الاعتراف بمؤشرات تنمية وسائل الإعلام كأداة رئيسية لوضع المعايير وتطبيقها في رصد وتقييم اتجاهات تنمية وسائل الإعلام والفجوات الموجودة في النظم الوطنية لوسائل الإعلام. ■ وضع معايير عن طريق المناهج الدراسية النموذجية لتعليم الصحافة على مستوى التعليم العالي ولإكساب الدراية في مجالي وسائل الإعلام والمعلومات من أجل إثراء مناهج تدريب المعلمين
	الصعوبات	■ ينبغي أن تضطلع مؤشرات تنمية وسائل الإعلام بدور متنام في المساعدة على تقييم الفجوات في تنمية وسائل الإعلام. ■ يلزم توفير المزيد من الموارد لبناء قدرات مدرسي الصحافة في مؤسسات التعليم العالي.
مركز لتبادل المعلومات	**المنجزات**	■ الشبكة الدولية للمبادلات من أجل حرية التعبير هي مركز الوثائق الرئيسي فيما يخص جميع أنواع انتهاكات حرية الصحافة وحرية التعبير في التعامل مع المراسلين في ١٧٥ بلداً. ■ يوفر البرنامج الخاص بالمجتمع المحلي المتاح على الإنترنت والتابع لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات منتدى للمناقشة وتبادل الأفكار والربط الشبكي، بفضل مساهمات من مجموعة واسعة من الأطراف المعنية والأفراد من جميع المناطق. ■ الاعتراف بدور اليونسكو في ثلاثة مجالات مواضيعية متكاملة مفتوحة، ألا وهي: الموارد التعليمية المفتوحة، والانتفاع المفتوح، والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر.
	الصعوبات	■ الحصول على الموارد اللازمة لمواصلة تعزيز الشبكة الدولية للمبادلات من أجل حرية التعبير ■ كفالة المشاركة النشطة للأطراف المعنية في عمليات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وأنشطته ومبادراته، بما في ذلك تشارك أعضاء الفريق المتعدد الأطراف في إعداد مشروعات لكل محور من محاور العمل. ■ تحديد أطراف معنية وشركاء وموارد على الصعيد الوطني من أجل التشارك في تعزيز السياسات المفتوحة وإنشاء مستودعات للمعلومات دينامية ومستدامة، بما في ذلك وضع برامج لبناء القدرات وتقديم الدعم فيما يتعلق بهذا الموضوع.
هيئة لبناء القدرات في الدول الأعضاء	**المنجزات**	■ قيام البرنامج الدولي لتنمية الاتصال بدعم ٢٦ مشروعاً إقليمياً و ١٠٧ مشاريع وطنية لتنمية وسائل الإعلام في ٧١ بلداً. وتتعلق هذه المشاريع بحرية التعبير، ووسائل الإعلام التابعة للمجتمع المحلي، وتدريب مهنيي الإعلام، ويبلغ مجموع قيمتها ٣,٧ من ملايين الدولارات. ■ توسيع نطاق فرص الانتفاع بالمعلومات وتمكين المجتمعات المهمشة عن طريق إذاعات المجتمع المحلي ومراكز المجتمع المحلي المتعددة الوسائط. ■ بناء القدرات المؤسسية في دول أعضاء عديدة بشأن مسائل تتعلق بقانون وسائل الإعلام، والأطر التنظيمية، والمعايير المهنية والأخلاقية، والتغطية الإعلامية المراعية للنزاعات، والمسائل المتعلقة عامة بالدور الذي يمكن أن تضطلع به وسائل الإعلام من أجل الحوار والمصالحة وبناء السلام.
	الصعوبات	■ يلزم بذل المزيد من الجهود لمبادرات جمع الأموال لمراكز المجتمع المحلي المتعددة الوسائط، وبناء الشراكات، وإعداد المشاريع وتنفيذها. ■ ينبغي إدماج تنمية وسائل الإعلام على نحو أفضل في مجمل برامج الأمم المتحدة للتنمية وبناء السلام، من خلال الاضطلاع بحملة عالمية بشأن دور وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التنمية والديمقراطية والحوار.
عامل حفاز للتعاون الدولي	**المنجزات**	■ التعاون المتعدد الأطراف لوسائل البث الإذاعي والتلفزيوني للتغطية الإعلامية والتوعية بشأن تغير المناخ، عن طريق تنظيم المؤتمر الدولي الأول المعني بوسائل البث الإذاعي والتلفزيوني وتغير المناخ (باريس، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).
	الصعوبات	■ كفالة أن يتوفر لوسائل البث الإذاعي والتلفزيوني في العديد من البلدان النامية الموارد المالية والبشرية الكافية لإنتاج مضامين جيدة بشأن تغير المناخ، والبيئة وغيرهما من المسائل العلمية ذات الصلة.

معهد اليونسكو للإحصاء

٦٧- يواصل معهد اليونسكو للإحصاء تعزيز جهوده لتحسين نوعية البيانات على المستويين الدولي والوطني. ويتجسد ذلك في مبادرات مختلفة من بينها ما يلي: إعداد "خطط للبيانات" بالتشاور الوثيق مع الإحصائيين الوطنيين لتيسير إعداد التقارير الدولية؛ وتطبيق إطار دولي جديد لرصد جودة البيانات؛ والقيام بشكل منتظم باستعراض وصقل أدوات المسح الاستقصائي وأطر المؤشرات.

المنجزات

- نتيجة لهذه الأنشطة المختلفة، تحسنت قدرة المعهد على تقديم البيانات الخاصة بالتعليم في مواعيدها. ففي عام ٢٠٠٩، قدم أكثر من ٦٥ بلداً بيانات قبل السنة المرجعية الجارية. كما أن البيانات التربوية أكثر استيفاءً، ولا سيما فيما يخص بيانات التعليم العالي على المستوى العالمي والإحصاءات الخاصة بتمويل التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- يظل المعهد المصدر الرئيسي للبيانات التربوية المستخدمة في التقارير الدولية مثل التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، وتقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرير التنمية البشرية. ويوفر المعهد جداول إحصائية ودراسات تحليلية ويضطلع إلى جانب ذلك بدور قيادي في حفظ وتحسين أطر ومؤشرات رصد التعليم لأغراض الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير التعليم للجميع.

- قدم المعهد إلى الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر العام تقريراً مؤقتاً عن تنقيح التصنيف الدولي المقنن للتعليم (إسكد)، وكان رد الفعل عليه إيجابياً. وسيواصل المعهد العمل مع خبراء دوليين ومع إحصائيين وطنيين لتحسين هذا التصنيف ولتطبيقه من أجل تحسين قابلية مقارنة بياناته.

- يقوم المعهد الآن بتحضير التقييم الأساسي لبرنامج تقييم ورصد أنشطة محو الأمية بعد أن أكمل اختبارات رائدة في هذا الصدد في خمسة بلدان. كما يجري تنفيذ هذا البرنامج بنشاط في مجموعة ثانية من البلدان وهي الأردن وباراغواي وفيتنام.

- قدم المعهد إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية لعام ٢٠٠٩ إلى المؤتمر العام الذي رحب به ترحيباً إيجابياً. ويعمل المعهد حالياً على المستويين الوطني والإقليمي لاستهلال تنفيذ هذا الإطار.

- قام المعهد، استناداً إلى مشاورة أجراها مع خبراء دوليين، بإصدار دليل لقياس استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم. ويشكل هذا الدليل عنصراً أساسياً من مجموعة وثائق استقصائية رائدة سيتم اختبارها في عدد من البلدان المختلفة في عام ٢٠١٠.

- أعد المعهد أيضاً الصيغة النهائية لمنهجية لقياس عملية البحث والتطوير في البلدان النامية، وسيتم نشرها في ملحق لدليل فراسكاتي الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والذي يعتبر نموذجاً معيارياً لتقديم البيانات في هذا المجال.

الصعوبات والدروس المستخلصة

- تجدر ملاحظة المفاضلات بين تحسين نوعية البيانات واستيفائها: ذلك أن رفع المعايير قد يعني توافر عدد أقل من البيانات.

- لقد وسع معهد اليونسكو للإحصاء، من خلال مستشاريه الإقليميين والموظفين الميدانيين العاملين في المكاتب الميدانية لليونسكو، حضوره في الميدان لكي يتسنى له التعاون على نحو أوثق مع الإحصائيين الوطنيين. بيد أن تزايد الطلب على توفير بيانات فيما يخص الدول الهشة يظل أحد الصعوبات الرئيسية التي تواجه في هذا المجال.

باء – تنفيذ الميزانية

عرض إجمالي لتنفيذ الميزانية

تكاليف الموظفين: تكاليف الموظفين الذين يشغلون وظائف ثابتة.

- *تكاليف الأنشطة:* التكاليف المرتبطة بنشاط معين والمدرجة في الاعتمادات المالية المخصصة لهذا النشاط.
- *الموارد الذاتية النفع الخارجة عن الميزانية:* الأموال الخارجة عن الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء والمخصصة لتنفيذ أنشطة تعود بالنفع على مصدر التمويل.
- *الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية:* الأموال الخارجة عن الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء والمخصصة لتنفيذ أنشطة تعود بالنفع على المتلقين من دون الجهة المانحة.

توزيع الإنفاق الإجمالي في اليونسكو

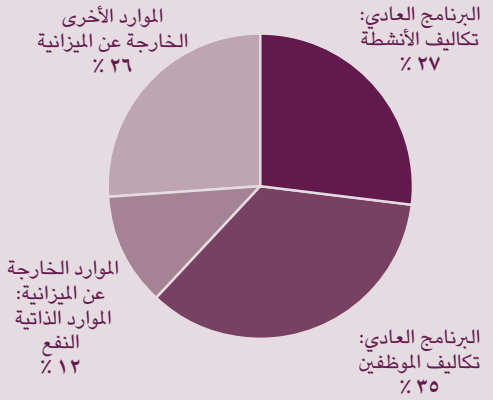

تنفيذ البرنامج العادي بحسب أبواب ميزانية عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

أبواب الميزانية		الوثيقة ٣٤م/٥ المعتمدة		الإنفاق في ٢٠٠٩/١٢/٣١	
		بآلاف الدولارات الأمريكية	٪	بآلاف الدولارات الأمريكية	٪
الباب الأول	السياسة العامة والإدارة	٤٤ ٢١٣	٧,٠	٤٦ ٢٣٤	٧,٢
الباب الثاني - ألف	البرامج	٣٣٢ ٢٣٦	٥٢,٧	٣٥٠ ٢٦٢	٥٤,٦
الباب الثاني - باء	برنامج المساهمة	١٨ ٨٠٠	٣,٠	١٨ ٨٢٩	٢,٩
الباب الثاني - جيم	مرافق خدمة البرنامج	٣٢ ٣٩٨	٥,١	٣٤ ٣١٤	٥,٣
الباب الثالث	مساندة تنفيذ البرنامج والإدارة	١٨٩ ٦٢٢	٣٠,٠	١٩٢ ٢٥٤	٣٠,٠
الباب الرابع	الزيادات المتوقعة في التكاليف	١٣ ٧٣٢	٢,٢	-	-
	المجموع	**٦٣١ ٠٠٠**	**١٠٠,٠**	**٦٤١ ٨٩٢**	**١٠٠,٠**

موارد البرنامج العادي بحسب أبواب الميزانية
الوثيقة ٣٤م/٥ المعتمدة

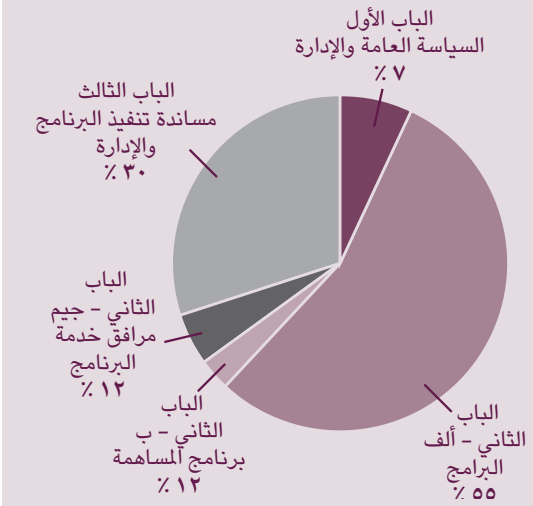

الإنفاق في إطار البرنامج العادي بحسب أبواب الميزانية
في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

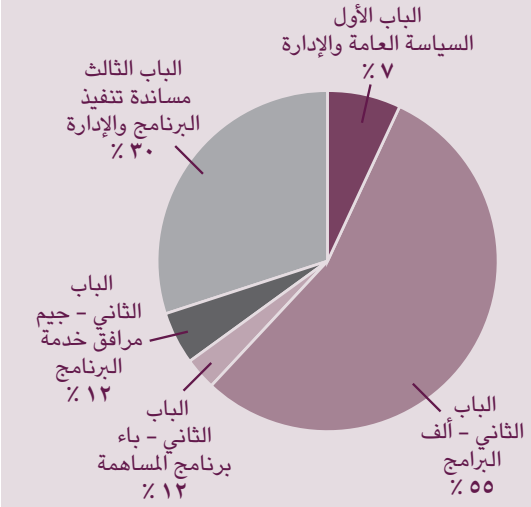

الجزء الثاني

الملخص والاستنتاجات

الملخص والاستنتاجات

المقدمة

٦٨- الخلفية: يتضمن هذا الجزء من التقرير نتائج عملية التحقق التي أجراها مرفق الإشراف الداخلي. وتتناول هذه النتائج القضايا الأساسية التي أسفر عنها تحليل عملية تنفيذ البرنامج والميزانية والنتائج المحرزة خلال عامي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ (٣٤م/٥) كما جرى بيانها في الجزء الأول من التقرير. ويتضمن هذا الجزء أيضاً تحليلاً مقتضبا للتقدم المحرز في معالجة الصعوبات الأساسية التي تم إبرازها في الوثيقة م/٣ السابقة. وأخيراً، يعرض التقرير اقتراحات لتحسين عملية إعداد التقارير م/٣ في المستقبل. وعليه ينقسم الجزء الثاني إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: (١) نتائج عملية التحقق؛ (٢) التقدم المحرز في معالجة الصعوبات الرئيسية التي حددت في الوثيقة ٣٥م/٣؛ (٣) الاستنتاجات.

٦٩- عملية التحقق: كان الغرض الرئيسي من عملية التحقق هو: (١) التحقق من أن المعلومات التي قدمتها القطاعات والمرافق فيما يخص الوثيقة ٣٦م/٣ هي معلومات دقيقة؛ (٢) تحديد ما إذا تم تحقيق النتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٤م/٥. واشتملت الأساليب التي استخدمت في عملية التحقق على إجراء استعراض مكتبي للمعلومات المقدمة من القطاعات والمرافق، وإجراء مناقشات مع الموظفين المشاركين في تقديم هذه المعلومات، واستعراض الأدلة التجريبية المعنية والمستمدة من عمليات التقييم الخارجي التي أنجزت خلال فترة العامين.

٧٠- أخذ العينات: أجريت عملية التحقق على أساس عينات تم اختيارها بشكل عشوائي من جميع محاور العمل الواردة في الوثيقة ٣٤م/٥ مع ضمان شمول العينات على الأقل على ما يلي: محور عمل لكل برنامج رئيسي، ومعهد واحد من معاهد الفئة ١، ومرفق واحد من مرافق خدمة البرنامج، وبرنامج مشترك بين القطاعات. وفي إطار برنامجين رئيسيين، تم أيضاً اختيار أنشطة تعالج الأولويتين العامتين لليونسكو وهما أفريقيا والمساواة بين الجنسين.

النتائج الرئيسية

٧١- يسجل الاتجاه المرتكز على النتائج الذي تتسم به الوثيقة م/٥ تحسناً مستمراً. فمع كل وثيقة م/٥ متتالية، طرأ تحسن على ممارسة الإدارة المستندة إلى النتائج بشكل عام، كما يتضح ذلك من بيان النتائج المنشودة ومؤشرات الأداء والمؤشرات المرجعية بشكل أوضح. وتتضمن الوثيقة م/٥ (البرامج ومرافق خدمة البرنامج - الباب الثاني من الوثيقة ٣٤م/٥ المعتمدة) ٢٥ محور عمل، و٣١٣ نتيجة منشودة و٤٦١ مؤشراً من مؤشرات الأداء. وتشتمل هذه الأرقام على الأولوية لأفريقيا والبرامج المشتركة بين القطاعات وجميع المعاهد من الفئة ١. وحددت لثلاثة وتسعين في المائة من جميع النتائج المنشودة مؤشرات أداء ولـ ٤٠٪ من مؤشرات الأداء مؤشرات مرجعية. وقد نجحت بعض القطاعات بوجه خاص في تحديد أهداف مرجعية، فعلى سبيل المثال، تشتمل أكثر من ٧٥٪ من المؤشرات في مجال الاتصال والمعلومات والثقافة والعلوم الطبيعية على مؤشرات مرجعية. ومقارنة بذلك، تشتمل الوثيقة ٣٣م/٥ على ٨٠ محور عمل و٥٨٥ نتيجة متوقعة بينما لا تشتمل سوى نسبة ٥٠٪ تقريباً من النتائج المنشودة على مؤشرات أداء.

٧٢- وكجزء من التحسينات التي يواصل إدخالها على ممارسة الإدارة المستندة إلى النتائج، أصبحت النتائج المنشودة تبيّن الآن الوظائف الأساسية لليونسكو بصورة جيدة. فقد كشفت عملية التحقق عن أمثلة عديدة على نتائج متصلة بوظيفة بناء القدرات ووضع السياسات وتبادل المعلومات.

٧٣- وتيسر أدوات المساعدة الذاتية والتدريب في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج تعزيز ممارسة الإدارة المستندة إلى النتائج. ولذلك يقوم مكتب التخطيط الاستراتيجي بتوفير أنشطة تدريبية في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج كجزء من التدريب المؤسسي الذي توفره اليونسكو للموظفين الجدد، كما يواصل

تنفيذ أنشطة تدريبية تستهدف أغراض معينة لصالح الموظفين في المقر وفي المكاتب الميدانية. وفي الفترة التي تشملها الوثيقة ٣٤م/٥، تلقى عدد كبير من موظفي المقر والمكاتب الميدانية تدريباً في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج. وبفضل التدريب المستمر في هذا المجال، تم إنشاء عدد من جهات الاتصال في مختلف الأماكن لتزويد الموظفين بالدعم والإرشاد حسب ما يقتضيه الأمر. وبالإضافة إلى الأنشطة التدريبية المباشرة، تتاح مجموعة من الأدوات للمساعدة الذاتية (وحدات مرنة للتعلّم بالوسائل الإلكترونية) فضلا عن مبادئ توجيهية لجميع موظفي اليونسكو والوفود الدائمة لديها وذلك على موقع مكتب التخطيط الاستراتيجي على شبكة الويب. وتساعد هذه التدابير إجمالاً على تعزيز تطبيق الإدارة المستندة إلى النتائج عبر المنظمة.

٧٤- النتائج المحرزة: تم في عملية التحقق دراسة مدى إنجاز النتائج المنشودة الست والخمسين في العينة المتخذة. ورئي أن في جميع الحالات تقريباً كانت المنجزات تساهم في تحقيق النتائج المنشودة. ومن أكثر المنجزات ملاءمة للتحقق منها بسهولة فئات معينة من النتائج مثل المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات السياسية التي تم إعدادها، والشبكات التي تم إنشاؤها لتبادل نتائج البحوث، ومسؤولي الوزارات والمعلمين الذين تم تدريبهم وما إلى ذلك. وقد كانت المنجزات التي تم تحديدها بمثابة حجر الأساس اللازم لتحقيق مستوى التغيير المطلوب في النتائج المنشودة. ونذكر في هذا الصدد مثالاً ملموساً واحداً على ذلك وهو اقتران الجهود المبذولة لتعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بالتخطيط والإدارة في مجال التعليم بتقديم المساعدة التقنية والتدريب لتطوير نظام المعلومات الخاص بإدارة شؤون التعليم في الدول الأعضاء، وتقديم المساعدة لإعادة بناء النظم التعليمية في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، وتوفير تدريب متقدم للمخططين في مجال التربية.

٧٥- أما الرد على السؤال ما إذا كانت النتائج المنشودة قد تم إنجازها على نحو كامل فهذا أمر أكثر تعقيداً نظراً إلى عدم وجود بيانات أساسية وأهداف مرجعية ملائمة لعدد من النتائج المنشودة. كما أن مجالات عمل اليونسكو الرئيسية، مثل بناء القدرات والأنشطة التقنينية ورسم السياسات والتأثير فيها، كلها مجالات تنطوي على عمليات معقدة. ولذلك فإن عملية التحقق وحدها لا تسمح لنا بأن نحدد مدى إنجاز النتائج المنشودة.

٧٦- ولتوفير قدر أكبر من الضمان على تحقيق تقدم في بلوغ الأهداف المنشودة، تم استكمال عملية التحقق بأدلة تجريبية مستمدة من عمليات التقييم الخارجي التي أنجزت خلال فترة العامين.

٧٧- وعلى الرغم من وجود الأدلة على إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٤م/٥، حددت عملية التحقق عدة صعوبات أساسية تتعلق بالبرمجة والرصد المستند إلى النتائج وبإعداد التقارير.

٧٨- إعداد التقارير مع التأكيد على الأنشطة والنتائج. على الرغم من التقدم المحرز في طريقة بيان النتائج المنشودة بشكل عام في الوثيقة م/٥، توجد حاجة إلى تحقيق المزيد من التحسينات في طريقة تقديم المعلومات بالاستناد إلى النتائج. واشتملت جميع العناصر التي تكونت منها العينة المتخذة لعملية التحقق على أمثلة عديدة للأنشطة والمعلومات المستندة إلى النتائج. ويعزى سبب تقديم المعلومات في التقارير بالاستناد إلى النتائج، إلى حد ما، إلى وجود عدد كبير من مؤشرات النتائج التي تستند إليها القطاعات لتقديم هذه المعلومات. ويبين تحليل مضمون العناصر المتخذة كعينة أن زهاء ٤٤٪ من مؤشرات الأداء تتعلق بالنتائج أو بالعمليات وأن معظمها مؤشرات كمية.

٧٩- وانطوت مجموعة مختارة من الأمثلة المستمدة من العناصر المتخذة كعينة على تحديد عدد البلدان التي تلقت مساعدة تقنية، وعدد الكراسي الجامعية لليونسكو التي تم إنشاؤها، وعدد البحوث العلمية والسياسية التي تم الاضطلاع بها فيما يخص أحواض الأنهار، وعدد المنتديات الإقليمية للوزراء التي تم تنظيمها بشأن التنمية الاجتماعية، وعدد النساء والرجال الذين تم تدريبهم.

٨٠- وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لعدد مؤشرات النتائج الموجودة، تواجه القطاعات والمرافق صعوبة كبيرة في رصد المعلومات بدقة وإعداد التقارير بشأنها على هذا المستوى. ففي معظم الحالات، تبيّن في عملية التحقق من جداول تقييم محاور العمل أن المعلومات المقدمة من الجهات المساهمة لم تكن كاملة فيما يخص، مثلا، مجموع عدد الأفراد الذين تم تدريبهم، أو مجموع عدد الدراسات التي الاضطلاع بها وما إلى ذلك كما هو مطلوب في مؤشر الأداء المعني. وتزداد هذه الصعوبة جزئياً نتيجة لقلة استخدام النظم الرسمية المتاحة لجمع بيانات الرصد وتصنيفها.

٨١- عدم وجود رصد منتظم. كانت هناك أمثلة قليلة فقط تدل على أنه يجري جمع بيانات الرصد عن طريق استخدام أدوات جمع البيانات، مثل المقابلات أو الاستقصاءات أو الاستبيانات أو عمليات المراقبة (كوسيلة للتحقق)، بالرجوع إلى الفئات المنتفعة المستهدفة التي يتم تحديدها مسبقاً (كمصادر للتحقق) وبتواتر متفق عليه. فقد لوحظ أن هناك اتجاهاً قوياً نحو جمع بيانات الرصد بالاستعانة بأخصائيي برنامج اليونسكو وليس بالمنتفعين بهذه البرامج، ولذلك يتم التركيز بقوة على الأنشطة والنتائج في عملية الرصد وإعداد التقارير. وعليه يمكن أن يؤدي تطبيق فكرة جديدة على نطاق أوسع في نظم الرصد على مستوى المكاتب الميدانية والمقر، تتمثل في الحصول على بيانات الرصد من الجهات المنتفعة (المستفيدين)،

إلى تزويد أخصائيي البرنامج والإداريين ببيانات يمكن الاعتماد عليها بقدر أكبر فيما يخص نوعية عمل اليونسكو وفائدته.

٨٢- إن عدم وجود بيانات أساسية ومؤشرات مرجعية يجعل من الصعب قياس التقدم المحرز. على الرغم من التحسن الملموس الذي تم تحقيقه على مر الزمن من خلال إدراج مؤشرات أداء ومؤشرات مرجعية في الوثائق م/٥ المتتالية، تظل هناك صعوبة رئيسية تتمثل في تحديد البيانات الأساسية التي توصف الوضع لدى التنفيذ أو قبله. كما ينبغي التزام الوضوح في المعلومات المتعلقة بالبرمجة لدى تحديد المؤشرات المرجعية، أي الهدف المزمع تحقيقه.

٨٣- الصعوبات المتعلقة بتجميع بيانات الرصد وإعداد التقرير م ت/٤ - م/٣. أشار جميع الموظفين الذين تمت مقابلتهم إلى أن عملية تجميع وتحليل المعلومات وإعداد خلاصة منها بغية إدراجها في جداول تقييم محاور العمل للوثيقة م ت/٤ - م/٣ عملية تستغرق وقتاً طويلاً. ثم إن عدم توافر نظام سيستر (نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج) لأغراض إعداد التقارير يزيد من الصعوبات التي تواجهها القطاعات لاستكمال المعلومات التي تساهم بها في التقرير، مما يحول دون توافر بيانات الرصد وتحليل لها بسهولة. وعليه فإنه يتعين في حالات كثيرة بدء العملية من نقطة الصفر بقيام أخصائيي البرنامج أو المكاتب الميدانية بتجميع المعلومات وتقديم التقارير الفردية، بدلاً من أن تستعين الوحدة المسؤولة في القطاع المعني في المقر ببساطة بالأداة التي تتضمن بيانات الرصد وتحليلها من أجل إعداد خلاصة جامعة للمعلومات وإنتاج التقرير استناداً إلى النتائج.

٨٤- رصد النتائج المنشودة فيما يتعلق بتنمية القدرات ووضع السياسات. كما بيّنا أعلاه، تركز نسبة كبيرة من مؤشرات الأداء في الوثيقة م/٥ على النتائج. وبيّنت عملية التحقق أنه ينبغي بذل قدر أكبر من الجهود وقت البرمجة لتحديد المؤشرات الملائمة لرصد النتائج المنشودة فيما يتعلق بتنمية القدرات ووضع السياسات. وينبغي في هذه العملية إيلاء أهمية لإمكانية جمع بيانات عن هذه المؤشرات وللتكاليف المحتملة المترتبة عليها.

٨٥- فعالية التكاليف والاستدامة. أتاحت جداول البيانات الخاصة بمحاور العمل تغطية أكبر ومعلومات أوفر بكثير بشأن هاتين المسألتين مقارنة بعملية إعداد الوثيقة ٣٥م/٣. وعلى الرغم من وضوح المصطلحات المحددة في المبادئ التوجيهية للإدارة المستندة إلى النتائج، تبيّن نوعية المساهمات الواردة أن الموظفين لا يعرفون دائماً ما المطلوب. فتتلقى القطاعات معلومات على مستوى المشروع، ثم تواجه صعوبة في جمع المعلومات لإنتاج شيء ذي مغزى على مستوى محاور العمل. ونظراً لعدم قدرة القطاعات على جمع المعلومات الفردية العديدة المقدمة إليها فإنها تكتفي بتقديم عدد من الأمثلة البيانية. فإذا أرادت المنظمة أن ترصد فعالية تكاليف الأنشطة وقدرتها على الاستدامة، عليها أن تولي عناية أكبر لهاتين المسألتين وقت تصميم المشروع، أي عندما تُوضع خطط العمل السنوية.

٨٦- التقدم المحرز في متابعة الأنشطة للتصدي للصعوبات الواردة في الوثيقة ٣٥م/٣. هناك عدة صعوبات تم تحديدها في الوثيقة ٣٥م/٣ وتظهر من جديد في الفترة المشمولة بالوثيقة ٣٦م/٣. وعليه فعلى المنظمة أن تولي عناية خاصة لهذه الصعوبات من أجل تدعيم عملية إعداد التقارير م/٣ في المستقبل. وفي هذا الصدد :(١) ينبغي بذل قدر أكبر من الجهود لوصف الوضع الأساسي، ولا سيما بالنظر إلى النتائج المتعلقة بتنمية القدرات. فإذا كان هذا الوصف منعدماً، من الصعب جداً رصد التقدم المحرز في تحقيق النتائج المنشودة. (٢) لا بد من زيادة الجهود المبذولة، وإن شُهد تحسن في هذا المجال، وذلك لتوفير الإرشادات والأدوات اللازمة لرصد وتحليل فعالية التكاليف. (٣) توجد بيانات تفصيلية قليلة فيما يتعلق بمنجزات الوثيقة م/٥ مقارنة بمنجزات النتائج المنشودة المذكورة في الوثيقة م/٤. وعليه يقتضي الأمر إتباع نهج أكثر انتظاماً لرصد المنجزات وتقديم المعلومات بشأنها وذلك بالنظر إلى النتائج المنشودة في الوثيقة م/٤.

الاستنتاجات

٨٧- بيّنت عملية التحقق أنه تم إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف المنشودة في الوثيقة ٣٤م/٥؛ وتم التحقق من منجزات الأنشطة والنتائج الواردة في التقرير. وتم استكمال هذه العملية بإجراء استعراض لعمليات التقييم الخارجي التي أنجزت. وكما يتبين في الجزء الثاني من التقرير، تنطوي عملية الرصد وتقديم المعلومات بالاستناد إلى النتائج على صعوبات كبيرة. فما زال إعداد التقارير يتم بالتركيز على الأنشطة والمخرجات. ولعل المنظمة بحاجة، وهذا هو الأهم، إلى تبني نهج أكثر انتظاماً في رصد التقدم المحرز على مستوى المخرجات. وسوف يؤدي تذليل هذه الصعوبات إلى تحسين نوعية المعلومات الواردة في التقارير (م/٣) في المستقبل مما يعزز فائدتها كأداة لاتخاذ القرارات، كما يعزز ممارسة الإدارة المستندة إلى النتائج في المنظمة.